جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ

فايز مدالله الذنيبات

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في البلاغة والنقد قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، ٢٠٠٣

جامـــعة مـــــؤتة　　بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا　　**اجازة رسالة جامعية**

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب فايز مداللة الذنيبات والموسومة بـ :

"المصطلح البلاغي والنقدي عند اسامة بن منقذ" استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

القسم : اللغة العربية.

الأسم	التوقيع	التاريخ	
د. زهير المنصور		٢٠٠٣/٨/١٣	مشرفاً
أ.د. محمد المجالي		٢٠٠٣/٨/١٣	عضواً
أ.د. شفيق الرقب		٢٠٠٣/٨/١٣	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــــة

الإهداء

إلى روح والدي الذي عاجَلَهُ الخسوفُ، ولا زال على الرغم من ذلك يمـــدُّ ذاكرتي بأزمنةٍ من الحكمة والإيمان. وإلى أمي التي تُشْرِقُ في كلِّ صـــباحٍ فـــتملأ حفنتي بالحياة وتُعاوِدُ طَرْقَ المستحيلِ ليصبحَ في الإمكان إلى اخـــوتي وأخـــواتي. وأستاذي المشرف. ثمرةٌ طيّبةٌ من غرسكم الطيِّب .

فايز ذنيبات

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور زهير المنصور الذي ما ضن علي بعلمه وجهده وكتبه وبنصائحه وتوجيهاته، وأوجّه شكري لأعضاء لجنة المناقشة: أ.د.محمد المجالي، و أ.د شفيق الرقب، وجميع أساتذتي في قسم الأدب العربي في جامعة مؤتة، وجزى الله خيراً كل من أسدى لي عوناً، وأسأله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل علماً ينتفع به. كما أوجه شكري للذين عاشوا معي هذا العمل خطوةً خطوة، وتجشموا معي عناء إتمامه العزيز خلف الفقراء، والمهندس بكر الذنيبات.

فايز الذنيبات

جدول المحتويات

الإهداء ..... أ
الشكر والتقدير ..... ب
جدول المحتويات ..... ج
الملخص باللغة العربية ..... د
الملخص باللغة الانجليزية ..... هـ
الفصل الأول:أسامة وظروف العصر 1
الفصل الثاني:المصطلح ماهيته وأهميته 13
الفصل الثالث: المصطلحات عند أسامة 33
الجناس والطباق 34
الاستعارة و العكس 49
الترديد والتتميم 54
الاحتراس 58
التنكيت و التعليق 60
التورية 61
التقسيم و التجزئة و التطريز 64
التفسير 67
الاستطراد و الاستخدام 70
الإغراق و التوهيم 73
الاتفاق والتوشيح والتشعيب 76
التجاهل و الكناية 78
المبالغة و الازدواج و الترصيع 82
الرجوع و النفي والتذييل 88
التسهيم و المقابلة و التطريف 90
الاعتراض و الانسجام 95
العيوب والمحاسن النقدية 99
السرقات الشعرية 142
المبادئ والأواخر 174
التخلص 179
التعليم والترسيم 182
التهذيب والترتيب 185
الخاتمة 190
قائمة المراجع 195

الملخص

المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة

فايز الذنيبات

جامعة مؤتة/2003

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المصطلحات البلاغية والنقدية التي درسها أسامة في كتابه (البديع في نقد الشعر) لبيان مدى إسهامه فيها من جهة، وكذلك حصر ما قدّمه من تجديد وتوضيح وتوجيه في جميع المصطلحات التي تناولها، وبيان ما وقع فيه من تقصير أو أخطاء، أو ما نقله عن العلماء السابقين.فهذه الأداة المعيارية تعطينا بشكل قريب مدى تأثُّر أسامة بسابقيه، وكذلك مدى تأثيره فيمن بعده، وفي النهاية بيان نتيجة ما حصّله في هذا البحث. وتنشا أهمية هذا الناقد من المرحلة التاريخية التي شهدها، حيث عاش زهاء ستة وتسعين عاماً كان أغلبها في ظل الحروب الصليبية، وكان إسهامه فيها على خطين: الأول خط بطولي حربي تمثّل في الكثير من الحروب التي خاضها، والثاني خط علمي تمثّل في العديد من كتب السير والتاريخ والبلاغة التي ألّفها. وتنشأ الأهمية الثانية باعتباره الناقد الوحيد الذي ظهر في فترة الحروب الصليبية في بلاد الشام. وقد أُهمل كتاب أسامة (البديع) في أغلب مراحل الأدب حتى في العصر الحديث فقديماً تلقف ابن أبي الإصبع كتاب أسامة فتناول أغلب مادته وغيرّ في بعض مسمياتها، وشرع يعرّض في مقدمة كتابه ويتهم أسامة بالخلط ويدعو إلى عدم الالتفات إليه، وعلى منواله درج العديد من المؤلفين أمثال ابن حجة الحموي وابن معصوم المدني وغيرهم، وفي العصر الحديث اتهم كتاب أسامة بمغالاته بالجانب البديعي، فقد اتهمه الباحث رجاء عيد بأنه أوصل مباحث البديع إلى خمسة وتسعين مبحثاً، والواقع أن المباحث البلاغة العامة بما فيها البديعية قد بلغت عند أسامة خمسةً وخمسين، مع وجود أربعين مبحثاً نقدياً. حيث قامت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتَمة، أما التمهيد فتناولت فيه جوانب أربعةً: أولها التعريف بأسامة ومراحل حياته، وفي الجانب الثاني توقفت عند المصادر التي اعتمد عليها أسامةُ في أدائه الاصطلاحي وبيّنت

المعلنَ منها والمشارَ إليه، وفي الجانب الثالث تناولت الملامح العامة للجهود البلاغية والنقدية في عصره، ليسهل على القارئ تصور منهج التأليف البلاغي في ذلك العصر، وما هي المنطلقات الفكرية والأدبية التي انطلق منها، وما هي المواضيع التي اهتم بها العلماء آنذاك، وفي القسم الرابع تناولت نصاً شعرياً من ديوان أسامة، ووقفت فيه عند مدى استخدام أسامة للأنواع البديعية في شعره. وينقسم الفصل الأول من الدراسة إلى قسمين، أحدهما: يتحدث عن المصطلح ماهيتِه وأهميتِه بشكل عام، وبيّنتُ في القسم الثاني نشأة المصطلحات البلاغية والنقدية ومراحل تطورها وفق سياق تاريخي وصفي. أما الفصل الثاني من الدراسة فقد درست فيه المصطلحات النقدية والبلاغية عند أسامة وعددها خمسة وتسعون مصطلحاً، وكان المنهج فيها يقوم على جوانبَ ثلاثةٍ، أولها: الجانب اللغوي حيث بيّنتُ الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات وبيّنت مدى ما بينهما من تطابق، والجانب الثاني تاريخي يعتمد التسلسل المرحلي لعصور التأليف،وذلك لمعرفة مدى التأثر والتأثير، والجانب الثالث وصفي تحليلي مقارن، يُعنى بالاستقصاء والمقارنة والتحليل. ولأن طبيعة الدراسة تعتمد على نقل الآراء بشكل مباشر لذلك غالباً ما تركت النص يتحدث بنفسه. أما الخاتمة فقد عرضت فيها لأهم النتائج والملاحظات، وقد تبيت من خلال هذه الدراسة:أن مادة المصطلح عند أسامة لا تخص مبحث البديع كما يشير إليه عنوان الكتاب، بل هي مصطلحات بلاغية أولاً ونقدية ثانياً. وبهذا أظن أن أسامة بن منقذ في تناوله وحشده للمصطلحات البلاغية والنقدية قد تميّز عن غيره من العلماء بالتعمّق في الجانب التطبيقي من البحث مع مراعاته للجوانب النظرية. وفي تقديري أنّ النقاد التابعين لأسامة مدينون له في كثير من النضج الاصطلاحي، وإن حاول بعضهم الطعن به كابن أبي الإصبع الذي تناول كل المصطلحات البلاغية وبعض النقدية من أسامة برمتها ثم شرع يعرّض به ويدعو الناس إلى عدم قراءة كتابه، وهكذا فإن أغلب المصطلحات عند أسامة كتب لها أن تشتهر على أيدي غيره، وقد لمستُ بصماته بجلاء في أغلب كتب تابعيه ولم أجد من يشير إليه سوى السيوطي في القرن العاشر. وأخيراً لقد أثبتت هذه الدراسة أن

أسامة بن منقذ لم يكن عالةً على البلاغة العربية بمغالاته بالعنصر البديعي وأنه كان ذا أثر واضح في تطور المصطلح البلاغي والنقدي باعتباره أحد المحطات التي لا يمكن تجاوزها، فهو ممن أسهموا في ترسيخ المصطلح النقدي والبلاغي على السواء، وهو من العلماء القلائل في القرن السادس الذين تفرغوا للتأليف في هذا الموضوع.

Abstract

Osamah Ibn mounqith rhetorical and critical terminology

fayez AL-Thnaibat
Mu'tah university,2003

This study aims to search in the Rhetonc and critical terminology, That osamah have studied in his book (AL-Bade' fi naged AL- She'r) to show his barticepation and to shed the Light on his Creative, steering and explantory efforts in these terminology and to show what he has fallen in from errors and mistalces. his study also gives us The inflauence of osamah with his preceders and his effect with his follows At the end to show the results of what he did in his Resarch .Thes study depends on an introduction apreface two chapters and a conclusion The preface I have discussed four sides first introducing Osamah and his life.secoundly,This study discusses the reference of Arabic books, which he depends on in his rhetoric terminology and show the known and what was refered to . Thidly it discusses the general rhetoric and critical guidelines in his eara, to simpligy the rhetaric composition curreculum. and the cognitive start points for him, also, the subiecf that scieutists had concentrated on in that eara. Finaly I have discussed a poetry text for Osamah ibn Moungith and tried to know his psition between his theory and his application .

The first chaptr of his study is divided in to two parts, firstly it talks abaut the idiom it self and its importance. Secoundliy I have shown,the creation of the rhetoric and critical terminology and its development stages in historical descriptive way. The secound chapter discusses the prhetoric and critical terminology in his studies which are about nighunty five terminology. he currecalam was depending on ther sides. Firsly The linguistic side which show the linguistic and idiomatic reference for the terminology and shows the simulation.between them. the secound is a historical one the depends on the sequencial stayes for the composition the third side is a descriptive analy tical and compoarative which concered with the research comparison and analysis. The conclusion explained the most important results and notices in thes study in anumber of points and statical way. curreculum. and the cognitive start points for him, also, the subiecf that scieutists had concentrated on in that eara. Finaly I have discussed a poetry text for Osamah ibn Moungith and tried to know his psition between his theory and his application .

The first chaptr of his study is divided in to two parts, firstly it talks abaut the idiom it self and its importance. Secoundliy I have shown,the creation of the rhetoric and critical terminology and its development stages in historical descriptive way. The secound chapter discusses the prhetoric and critical terminology in his studies which are about nighunty five terminology. he currecalam was depending on ther sides. Firsly The linguistic side which show the linguistic and idiomatic reference for the terminology and shows the simulation.between them . the secound is a historical one the depends on the sequencial stayes for the composition the third side is a descriptive analy tical and compoarative which concered with the research comparison and

analysis. steering and explantory efforts in these terminology and to show what he has fallen in from errors and mistalces. his study also gives us The inflauence of osamah with his preceders and his effect with his follows At the end to show the results of what he did in his Resarch .

Thes study depends on an introduction apreface two chapters and a conclusion The preface I have discussed four sides . first introducing Osamah and his life.secoundly,This study discusses the reference of Arabic books, which he depends on in his rhetoric terminology and show the known and what was refered to . Thidly it discusses the general rhetoric and critical guidelines in his eara, to simpligy the rhetaric composition curreculum . and the cognitive start points for him, also, the subiecf that scieutists had concentrated on in that eara. Finaly I have discussed a poetry text for Osamah ibn Moungith and tried to know his psition between his theory and his application .

The first chaptr of his study is divided in to two parts, firstly it talks abaut the idiom it self and its importance. Secoundliy I have shown,the creation of the rhetoric and critical terminology and its development stages in historical descriptive way. The secound chapter discusses the prhetoric and critical terminology in his studies which are about nighunty five terminology. he currecalam was depending on ther sides. Firsly The linguistic side which show the linguistic and idiomatic reference for the terminology and shows the simulation.between them . the secound is a historical one the depends on the sequencial stayes for the composition the third side is a descriptive analy tical and compoarative which concered with the research comparison and analysis. The conclusion explained the most important results and notices in thes studyin anumber of points and statical way. curreculum also, the subiecf that scieutists had concentrated on in that eara. Finaly I have discussed a poetry text for Osamah ibn Moungith and tried to know his psition between his theory and his application .

الفصل الأول

أسامة وظروف العصر

المقدمة:

ما تزال البلاغة والنقد العربي القديم بحاجة إلى إعادة نظر في مبادئه وقيمه على ضوء مفهومنا الحديث للنقد والبلاغة العربية، وذلك بعد أن تمَّ تجاوز حركة إحياء التراث ونشره، إلى مرحلة تقييمه، واستخلاص القيم الإيجابية فيه والتي ما تزال فاعلةً في حياتنا المعاصرة. وهذه محاولة لتقييم الأداء البلاغي والنقدي لأسامة بن منقذ على مستوى الاصطلاح، والذي ربما يستوعب في مضمونه معظم الوسائل التي تقيِّم العمل، فهذه الدراسة تهدف إلى البحث في المصطلحات البلاغية والنقدية التي درسها أسامة في كتابه البديع في نقد الشعر لبيان مدى إسهامه فيها، وكذلك حصر ما قدّمه من تجديد وتوضيح وتوجيه في المصطلحات التي تناولها، وبيان ما وقع فيه من تقصير أو أخطاء، أو ما نقله عن العلماء السابقين. فهذه الأداة المعيارية تعطينا بشكل قريب مدى تأثُّر أسامة بسابقيه،وكذلك مدى تأثيره فيمن بعده،وفي النهاية بيان نتيجة ما حصّله في هذا البحث. ولقد توجّهتُ إلى هذا الموضوع من منطلقين هامين أحدهما: قناعتي بقيمة المصطلح البلاغي والنقدي بوصفه أداةً علميةً بالغةَ الأهميّة في التخاطب بين فئة من الناس يؤلف بينها اهتمام مشترك في مجال معرفي ما.والمنطلق الثاني: عدم التفات الباحثين للجانب النقدي والبلاغي عند أسامة وقناعتي بقيمة هذا الجانب .حيث قامت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، أما التمهيد فتناولت فيه جوانب أربعةً: أولها التعريف بأسامة ومراحل حياته، وفي الجانب الثاني توقفت عند المصادر التي اعتمد عليها أسامة في أدائه الاصطلاحي وبيّنت المعلن منها والمشار إليه، وفي الجانب الثالث تناولت الملامح العامة للجهود البلاغية والنقدية في عصره، ليسهل على القارئ تصور منهج التأليف البلاغي في ذلك العصر، وما هي المنطلقات الفكرية والأدبية التي انطلق منها، وما هي المواضيع التي اهتم بها العلماء آنذاك وفي.القسم الرابع تناولت نصاً شعرياً من ديوان أسامة، ووقفت فيه عند مدى استخدام أسامة

للأنواع البديعية في شعره. وينقسم الفصل الأول من الدراسة إلى قسمين، أحدهما: يتحدث عن المصطلح ماهيته وأهميته بشكل عام، وبيّنتُ في القسم الثاني نشأة المصطلحات البلاغية والنقدية ومراحل تطورها وفق سياق تاريخي وصفي. أما الفصل الثاني من الدراسة فقد درست فيه المصطلحات النقدية والبلاغية عند أسامة وعددها خمسة وتسعون مصطلحاً، وكان المنهج فيها يقوم على جوانبَ ثلاثةٍ، أولها: الجانب اللغوي حيث بيّنتُ الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات وبيّنت مدى ما بينهما من تطابق، والجانب الثاني تاريخي يعتمد التسلسل المرحلي لعصور التأليف، وذلك لمعرفة مدى التأثر والتأثير، والجانب الثالث وصفي تحليلي مقارن، يُعنى بالاستقصاء والمقارنة والتحليل. ولأن طبيعة الدراسة تعتمد على نقل الآراء بشكل مباشر لذلك غالباً ما تركت النص يتحدث بنفسه. أما الخاتمة فقد عرضت فيها لأهم النتائج والملاحظات في هذه الدراسة وذلك وفق عدد من النقاط. وبأسلوب إحصائي.

وإذا كانت دراستي هذه جديدةً في موضوعها؛ وهو دراسة المصطلح البلاغي والنقدي عند أسامة بن منقذ، فإنها ليست جديدةً في هذا الباب، فقد سبقتها عدة دراسات مماثلةٌ لها وموازيةٌ لها في الموضوع تناولت المصطلح عند أحد النقاد القدماء من خلال أحد كتبه، وهي: دراسة الشاهد البوشيخي بعنوان: مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ودراسة منتهى علي بعنوان: المصطلح النقدي في عيار الشعر لابن طباطبا، ودراسة إدريس الناقوري بعنوان: المصطلح النقدي في نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ودراسة عبد الرحيم شهاب بعنوان: المصطلح البلاغي في كتاب الصناعتين لأبي الهلال العسكري، ودراسة إبراهيم محمد سالم بعنوان: المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر الجرجاني، ودراسة بديع العزام بعنوان: المصطلح النقدي والبلاغي عند الحاتمي. وقد اعتمدت في هذه الدراسة بشكل كبير على مجموعة من المصادر هي كتاب البديع لأسامة مصدراً أولاً إلى جانب المصادر التي اعتمد عليها أسامة في تأليفه للكتاب وهي: البديع لابن المعتز، ونقد الشعر لقدامة، وحلية المحاضرة للحاتمي، وكتاب الصناعتين للعسكري، العمدة لابن رشيق. وإلى

جانب هذه المصادر عدد كبير من المراجع العربية في هذا المجال.وكأي بحث من البحوث لا بد من وجود صعوبات تكتنف العمل، فكانت من الصعوبات التي واجهت الباحث: عدم استقرار المصطلحات وتعدد مسمياتها ومفاهيمها. وكذلك إهمال أسامة لبعض المصطلحات دون توضيح مما أدى إلى إرباك في فهمها، ثم كثرة المصطلحات البلاغية والنقدية واتساع دائرة البحث فيها مما دعا بهذه الدراسة أن تبلغ حداً كبيراً من الصفحات عملت على محاولة التقليل من على ألاّ أخل في المحتوى،فلجأت كثيراً للإشارة في الحاشية خصوصاً في الآراء المكررة، تخفيفاً لحجم الرسالة، وكذلك اعتماد أداة البحث في أغلب الأحيان على النقل للإحاطة بآراء العلماء والمقارنة بينها

أـ التعريف بأسامة بن منقذ:

هو أبو المظفر، مؤيد الدولة، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي، وقد ذكر العماد الاصفهاني نسبه كاملاً ورفعه إلى يعرب بن قحطان (الأصفهاني،498,1955) وآل منقذ أسرة مرموقة، كانت لها الصدارة في حماة وحلب وما بينهما ويُعدُّ سديد الملك علي بن مقلد جد أسامة مؤسساً لإمارة بني منقذ في شيزر. (قيطاز،11,1998) وقد تمكن من توسيع نفوذه وبسط سيطرته على شيزر واللاذقية، وبذلك أصبحت شيزر مركزاً لإمارة عربية بعد أن كانت بقعةً بيزنطيةً، وقد اجمع المؤرخون وأصحاب التراجم على علو قدم هذه الأسرة في السيادة والقيادة والأدب. (الشيخ، (د.ت)،293) يقول ياقوت الحموي: وفي بني منقذ جماعة أمراء شعراء ولكن أسامة أشعرهم وأشهرهم، وأورد في معجمه طائفةً من أشعارهم وأخبارهم. (الحموي،188,1980) وقد ذكر أسامة في كتابه الاعتبار سيرة حياته منذ الطفولة، وذكر أنه ولد في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة (488)، أي قبل بداية الحروب الصليبية بعامين، وكما ذكر فقد لقيه ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق والعماد الاصفهاني صاحب خريدة القصر ــ وكانا من معاصريه ــ وأخذا عنه تاريخ ولادته (ابن منقذ،1930، ابن عساكر،1987). وحياة أسامة حافلة بالبطولات والنكبات؛ فقد عاش صباه في شيزر وكما أخبرنا فقد حرص أبوه على تربيته تربيةً بطوليةً جهاديةً، حيث جعله يشترك في الغزوات، ومن جهة أخرى فقد حرص على تعليمه على كبار العلماء في عصره. (ابن منقذ، 1930) وبسبب خلاف أو مضايقة من عمه أبي العساكر فقد ترك أسامة شيزر والتحق بجيش الزنكيين في حمص واشترك معهم في عدد من الحروب في تكريت وبغداد وآمد، وعندما حاصر الافرنج شيزر عاد للدفاع عنها ولكن الحصار انتهى بمصالحة، وما لبث أن أخرجه عمُّه منها ولم يعد إلى شيزر إلا بعد أن دمرتها الزلازل ولم يبقَ من أهلها أحد فسافر إلى دمشق، وعمل مع شهاب الدين محمود، ولكن كثرت حوله الوشيات فذهب إلى مصر وعمل مع الفاطميين، وشهد عدة انقلابات ومؤامرات انتهت به إلى العودة إلى دمشق ثم خرج منها إلى ديار بكر، وعاد إليها بدعوةٍ من صلاح الدين عام(570)

وكان يناهز الثمانين من عمره. وقد حظي أسامة باهتمام صلاح الدين؛ إذ أنزله خير منزل، وكان يستشيره في الحروب وفي أمور الحكم. (ابن منقذ، 1987) وقد انقطع أسامة في أواخر حياته للتأليف فجمع ديوان شعره ورتّبه حسب الموضوع، وسجل أخباره ومشاهداته في كتاب الاعتبار، وترك عدداً كبيراً من الكتب لم يصل إلينا منها إلا القليل، فمنها كتاب العصا، ولباب الآداب، والبديع، والمنازل والديار، وقد وجد الباحث محمد عدنان قيطاز أن المصادر ذكرت له اثنين وأربعين كتاباً.(قيطاز،1998) وكانت وفاته في الثالث والعشرين من رمضان سنة (584) عن عمر يناهز ستاً وتسعين سنةً. (الحموي،1980)

ب ــ المصادر التي اعتمد عليها:

لقد قرر أسامة في مقدمة كتاب البديع باقتضاب شديد أن كتابه ما هو إلا محاولة اختصار لعدد من المصادر العربية في النقد والبلاغة ليكون كتابه مغنياً عنها، وهذه المصادر تعدُّ من أمات الكتب العربية في هذا المجال، وهي: كتاب البديع لابن المعتز(291)، وكتاب نقد الشعر لقدامة بن جعفر(327) والحالي والعاطل للحاتمي(388)، وكتاب الصناعتين للعسكري(395)، وكتاب اللُّمَع للعجمي، وكتاب العمدة لابن رشيق القيرواني (456)، (ابن منقذ،1987) ولعل هذه القائمة تمثل نواة العمل البلاغي والنقدي فيما قبل عصر أسامة، إذا استثنينا كتب عبد القاهر الجرجاني التي يسري أثر من آثار الثقافة الفلسفية، وخصوصاً في قضايا التخييل. فكتاب البديع لابن المعتز كان أول كتاب عربي يشهد ظهور أنواع مختلفة من المصطلحات البديعية، ويضع لها حدوداً اصطلاحيةً، ويمثل كتاب نقد الشعر خطوةً متقدمةً في العمل الاصطلاحي في مجال البلاغة والنقد، حيث أعاد شرح ما قدّمه سابقوه، وأضاف إليه العديد من المعارف التي استخرجها بخبرته، وخصوصاً في الفنون البديعية والعيوب النقدية، أما كتاب الحالي والعاطل فلم تذكره أيٌّ من المصادر العربية باستثناء أسامة، وقد ذكر ابن أبي الإصبع أنه تصفح كتب البلاغة والنقد قديمها وحديثها فلم يعثر على ذكر لهذا الكتاب إلا عند أسامة (ابن الإصبع،1383) ويبدو من خلال البحث أن كتاب الحالي والعاطل لا

يختلف في جوهره عن كتاب حلية المحاضرة، إن لم يكن هو بعينه، ويظهر ذلك من خلال تأثر أسامة بآراء للحاتمي في كتاب حلية المحاضرة، وكذلك الحال بالنسبة لكتاب اللُّمع للعجمي فقد ذكر المحققون أن هذا الكتاب مجهول الهوية، ويمثل كتاب الصناعتين أحد أهم هذه الكتب؛ حيث تناول القضايا البلاغية والنقدية برؤيا فريدة وأسلوب مميز، وكان له العديد من الآراء الحرة خصوصاً في موضوع السرقات، كما شهد ظهور العديد من المصطلحات البلاغية والنقدية، وكذلك الحال بالنسبة لكتاب العمدة لابن رشيق. وإلى جانب هذه القائمة المعلنة من المصادر توجد قائمة أخرى من المراجع العربية تأثر بها أسامة، أو أشار إليها في كتابه، حيث أورد بعض آراء الأصمعي التي ذكرتها الكتب العديدة، كما أشار إلى بعض آراء الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء، وأشار إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ، كما أشار إلى كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة، وكتاب سيبويه، والرسالة الموضحة للحاتمي، خصوصاً في باب النقل، وكتاب الموازنة للآمدي، وكتاب الوساطة للقاضي الجرجاني، وعيار الشعر لابن طباطبا، وسر الفصاحة لابن سنان، وشرح المعري لديوان المتنبي وأهم كتاب في هذه القائمة أشار إليه ونقل عنه الكثير خصوصاً في المصطلحات التي تخص السرقات هو كتاب المنصف لابن وكيع التنيسي. وثمة ملاحظات على هذه القوائم منها: التأثر بالمصادر ذات الطابع الأدبي التي تخلو في معظمها من التأثيرات الفلسفية، فإذا استثنينا بعض ما جاء عند قدامة يمكننا القول أن هذه المصادر ذات صبغة أدبية عربية خالصة، وهذا ما يفسر غياب التأثير بمؤلفات عبد القاهر الجرجاني، أحد أهم العلماء العرب في هذا المجال، وكذلك غياب التأثير المباشر بسابقيه الجاحظ في كتبه ورسائله، واسحق بن وهب صاحب كتاب البرهان في وجوه البيان، كما يفسر غياب التأثير بآراء المعتزلة كالقاضي عبد الجبار الأسدي وغيره من علماء المعتزلة وعلماء الكلام. وأيضاً تبيّن القائمة الأولى أن أسامة ركّز على أهم المصادر التي كان لها وجود فعلي على الساحة النقدية، أو تلك التي أدت دوراً كبيراً في بحثها للقضايا النقدية والبلاغية، مع عدم إهمال تلك المؤلفات الأقل أهميةً منها والتي أشار إليها

إشاراتٍ عابرة، رغم أنه حاول إيهامنا بأنه إنما عمل على تلخيص القائمة الأولى فقط. وقد استشهد في أحد الأبواب بخمسة آراء موثقة لخمسة علماء وهو باب الرشاقة والجهامة، حيث ذكر رأي الأصمعي والجاحظ وابن قتيبة والحاتمي والعسكري، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه.

جـ ـ الملامح العامة للجهود البلاغية والنقدية في عصر أسامة:

يعدُّ القرن الهجري السادس من أقلِّ الفترات ظهوراً لعلماء البلاغة والنقاد، فهو بالنسبة للقرن الذي سبقه والقرن الذي تلاه نجده ضحلاً من حيث حركة التأليف البلاغي والنقدي، وقد يكون لذلك أسبابه السياسية التاريخية خاصةً إذا علمناً أن هذا القرن ولآخر عقدين فيه قد شهد الحروب الصليبية بكل تأثيراتها وظروفها الخطيرة والمعقدة، وقد عاشت الأمة في بداية هذا القرن حالةً من التفكك والنزاعات والكوارث الطبيعية العديدة، التي تمثلت بالزلازل وغيرها إلى أن كتب الله لها التوحد والنصر على يد صلاح الدين في أواخر القرن السادس. ولعل هذه الظروف أثرّت في مسيرة العلم والتأليف ومنها التأليف البلاغي والنقدي. ولمعرفة المؤثرات الفكرية والثقافية التي ساهمت في بلورة الفكر البلاغي والنقدي والنشاط الاصطلاحي لدى أسامة، لا بدّ من الوقوف على الملامح العامة للجهود البلاغية والنقدية في القرن السادس والسابع، فلهذه الحقبة ملامح خاصة تختلف في طبيعتها عن العصور السابقة، ففي هذه العصور اتصف التأليف الأدبي بشكل عام بالخاصية التجميعية، حيث ضاقت موارد الاجتهاد لكثرة المؤلفات،وأخذت المؤلفات الجديدة تعوّل كثيراً على سابقتها، فتعيد ترتيب بعض ما جاء فيها، أو تغيّر في مسمياتها أو تقوم باختصار عدد منها أو بشرح بعضها، (بدوي، (د.ت)) ويُعتقد أنّ القدماء استهلكوا القضايا البلاغية والنقدية المهمة، ولم يتبقَ إلا جوانب مهملة.

و ثمة ملامح عامة على الجهود البلاغية في القرن السادس والتي امتدت بدورها إلى القرن السابع، فمن المعروف أن القرن السادس تكاد تنحصر فيه الجهود البلاغية والنقدية في ثلاثة كتب هي: قانون البلاغة للبغدادي (517)

والكشاف للزمخشري (538) والبديع لأسامة، ويعدُّ القرن السابع امتداداً له، إذ أنّه يحمل الملامح نفسها، وأول ملمحٍ على هذا العصر هو نفور العلماء من المؤثرات والثقافات الأجنبية وخصوصاً اليونانية (عباس،1986) وقد يكون لهذا سببه، إذ أن هذا القرن كان حافلاً بالغزو الأوروبي لبيت المقدس أو ما سُمي بالحروب الصليبية، فكأن نفورهم من الثقافة الغربية هو رد فعل سياسي أو مقاومة لثقافتهم الوافدة، والحفاظ على الهوية الحقيقية للبلاغية والنقد العربي، فقد يتوقع المرء أن يجد لدى شخص متهم بالثقافة الفلسفية مثل البغدادي أثراً ما لكتاب الشعر، ولكنه يُفاجأ إذ يجد هذا الرجل في ميدان النقد مهتماً بتلخيص كتاب (العمدة) لابن رشيق. والحال نفسه يتكرر عند ابن الأثير (637) حيث أنه يصرح بأنه لم يطلع على شيء مما ذكره حكماء اليونان (ابن الأثير،1983) وكذلك لا يجد الباحث أثراً للثقافة اليونانية عند كل من أسامة بن منقذ وابن أبي الإصبع في كتابيه تحرير التحبير وبديع القرآن، والمظفر العلوي (656) صاحب كتاب(نضرة الإغريض). ولذلك تميّزت هذه المرحلة بالعودة إلى الينابيع العربية في النقد والبلاغة، وإن تكن العودة قائمةً على اختيار محدد لمصادر معيّنة من تلك الينابيع. (عباس،1986) فالبغدادي يعيد تلخيص كتاب العمدة، وأسامة يذكر في مقدمته أنه أعاد تلخيص ستة من المصادر العربية هي: البديع لابن المعتز، ونقد الشعر لقدامة، والحالي والعاطل للحاتمي، وكتاب الصناعتين للعسكري، وكتاب العمدة لابن رشيق، واللمع للعجمي، والسكاكي يعيد ترتيب وتبويب القضايا البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، وابن الأثير يذكر إعجابه بكتابين من كتب النقد هما الموازنة للآمدي، وسر الفصاحة لابن سنان، ويذكر ابن أبي الإصبع في مقدمة كتابه ما يزيد على أربعين من المصادر العربية، والزملكاني يبني كتابه البرهان الكاشف على أهم القضايا البلاغية التي تداولتها الكتب العربية، وينقل المظفر العلوي أغلب رواياته من كتب النقد العربية لكنه لا يشير إليها. وهكذا تنحصر الجهود البلاغية في هذه المرحلة بالعودة إلى المصادر العربية خصوصاً في المشرق العربي، إذا استثنينا حازم القرطاجني (681) من المغرب العربي في كتاب منهاج البلغاء، فهو بحكم البيئة التي عاش فيها لا يخضع

للمؤثرات في المشرق العربي. ومن الملامح البارزة في هذه المرحلة على وجه التخصيص: التوسع بالمصطلح البديعي إلى أقصى حدوده، فقد شهدت بوادر هذا الاهتمام على يد البغدادي الذي لخص المصطلحات البديعية عند ابن رشيق، ثم توسّعت هذه الظاهرة على يد أسامة الذي حشد في كتابه خمساً وخمسين مصطلحاً بديعياً كان أغلبها من كتب سابقيه، وبعضها من اجتهاده وجمع إلى جانبها أربعين مصطلحاً نقدياً، أما السكاكي فلم يفرد للبديع باباً خاصاً بل جعله موزعاً بين علم المعاني وعلم البيان، وقد بنى ابن الأثير في الأصل كتابه على مناقشة المصطلحات البديعية، وتناول أغلب المصطلحات عند أسامة، أما ابن أبي الإصبع فجعل اهتمامه منصباً على البديع فتناول كل مصطلحات سابقيه وزاد عليها حتى بلغت المائة والثلاثين مصطلحاً. لذلك يمكن يكون تحرير التحبير صورةً لتطور المصطلح البديعي. (عباس،1986) ويُعتقد أن للاهتمام بالمصطلح البديعي أسباباً منها: اهتمام الشعراء والكتاب بالمحسنات البديعية، حيث طغت على ذوق العصر، وأصبحت إحدى ميادين البلاغة التي تجلب التميّز. وقد تكون فكرة الاهتمام بالبديع في هذا العصر بالذات بتأثير من ابن المعتز في كتابه البديع، إذ أحسَّ في فترة من الفترات بأن التراث العربي مطعون في أصالته من قبل الشعوبيين، فجعل كتابه دلالةً على تعمّق الموروث البديعي في الأدب العربي، ولعل هؤلاء العلماء قد أحسّوا في لحظة من اللحظات بأن التراث العربي مهدد بفعل الحملات الصليبية، فأرادوا أن يبلورا لبَّ هذا التراث، أو مواطن الجمال الدقيقة فيه، أو التي يصعب على غير العربي أن يأتي بمثلها؛ مقاومةً منهم للثقافات الوافدة، أو تعسيراً للطريق في وجه الراغبين من غير العرب في محاكاة الأدب العربي أو الطعن فيه. ويُعتقد أن من ملامح هذه المرحلة نضج الأداء الاصطلاحي، بحيث نجد لكل مصطلح باباً مستقلاً وله تعريفه وأمثلته، كما نجد في هذه المرحلة اختفاء ظاهرة الاستطراد الأدبي وتداخل القضايا مع بعضها. وأخيراً تعتبر هذه الملامح تقديماً بين يدي البحث؛ لمعرفة أهم خصائص التأليف البلاغي والنقدي في هذه المرحلة، ليتسنى لنا

تصور عام عن المصطلحات عند أسامة، وفهم الظروف الأدبية والتاريخية التي ساهمت في تشكيلها، ومعرفة المنطلقات الفكرية التي انطلق منها .

دـ أسامة بين النظرية والتطبيق:

يمثل كتاب أسامة ين منقذ البديع في البديع في نقد الشعر أحد الكتب التي أولت الأنواع البلاغية وعلى وجه الخصوص البديعية ـ عنايةً خاصةً إلى جانب اهتمامه بالقضايا النقدية التي تحدث عنها النقاد السابقون، أو التي جاء بها ضمن الجديد في كتابه. ومن المعروف أن أسامة بن منقذ قبل أن يكون بلاغياً أو ناقداً كان شاعراً، وله تجربة شعرية يُعتقد أنها مميزة؛ لخصوصياتٍ عدةٍ، منها: أنه لم يتكلف فيها مدح الحكام؛ بغية التكسّب كما هو الحال عند العديد من مشاهير الشعراء، وكذلك يُعتقد بأن شعره مشحون بنفس عاطفي يمثل محطات حياته الحافلة بالبطولة وبالنكبات الخ. وبما أن أسامة خصّ في كتابه البديع والنقد بالعناية، لذا يُعتقد أنه من الصحة استحضار أحد نصوصه الشعرية لمعرفة مطابقتها للنظريات التي قدمها. وينبغي الإشارة إلى أن أسامة وإن خصّ البديع بعنايةٍ إلا أنه وفي القضايا النقدية التي طرحها دعا إلى الاعتدال في استخدامه. وقد تمَّ اختيار إحدى القصائد من ديوان أسامة لمعرفة مدى التزامه في طرحه النظري، وهذه القصيدة من أواسط شعره، وتحمل مضموناً (إخوانياً)، ويُعتقد أنها تمثّل أسلوبه العام في استخدامه للبديع يقول:

يا راكباً تقطعُ البيداءَ همّته ... والعيسُ تعجزُ عما تدركُ الهمَمُ
بلغ أميري: معين الدين مألكةً ... من نازح الدار لكن ودُّه أمَمُ
وقل له أنت خير الترك فضّلك ال ... حياءُ والدينُ والإقدامُ والكرمُ
وأنت أعدلُ من يُشكى إليه، ولي ... شَكيَّةٌ، أنت فيها الخصم والحكمُ
هل في القضية يا من فضل دولته ... وعدل سيرته بين الورى علَمُ
تضييعُ واجب حقّي بعدما شهدت ... به النصيحة والإخلاص والشِّيمُ
وما ظننتُك تنسى حقَّ معرفتي ... إنَّ المعارفَ في أهل النهى ذِمَمُ
ولا اعتقدت الذي بيني وبينك من ... ود وإن أجلب الأعداءُ ينصرمُ

لكن تقاتُــك مــا زالوا بغشّهمُ حتى استوت عندك الأنوارُ والظُلَمُ

باعوك بالبخس يبغون الغنى ولهم لو أنهم عدمــوك، الويل والعدمُ

وعند النظر بشكل عام في القصيدة تظهر لنا ملاحظات بلاغية مهمة، كما تظهر ملاحظات نقدية أيضاً، وهذه الملاحظات تشمل عدداً من المصطلحات.

1ــ الملاحظات البلاغية: يُعدُّ أسامة بن منقذ رغم اهتمامه بالبديع من الذين حذّروا من الإسراف في استخدامه، وقد عدّ هذا الأمر عيباً نقدياً، وأفرد له باباً سماه: التكليف والتعسيف، وسيأتي ذكره، كما دعا أسامة في الباب النقــدي الذي سماه: التهذيب والترتيب، إلى عدم التركيز على المحسنات البديعيــة، وإن كان ولا بدَّ فيجب الاهتمام بخمسة أنواع منها على وجــه الخصــوص، هــي: الطباق، الجناس، المقابلة، الاستعارة، والتشبيه، ولعل هذا الرأي بتأثير من ابــن المعتز. ويُلاحظ حضور هذه الأنواع في القصيدة كما يلي: ورد الطباق عنــده في ثلاث أبيات وهي قوله: تعجز وتدرك، ونازح وأَمم، الأنوار والظُلَم. ولم يرد الجناس عنده في أي بيت من القصيدة. وقــد ورد فــي القصــيدة الترديــد أو التصدير وفق مفهــوم أســامة لــه، وذلك في البيت الأول فــي قولــه: همــة وهمم، وعدموك والعدم، ويشتكى شكيّة. وورد عنده التضمين الذي عدّه أســامة من الأنواع البديعية بشرط أن يكون جزءاً من بيت مشهور، وقد جاء التضــمين في ثلاثة أبيات، وأصلها من قصيدة للمتنبي وهي قوله: وأنت الخصم والحكــم، إن المعارف في أهل النهى ذمم، وإذا استوت عندك الأنــوار والظلــم، ووقــع التسهيم ــ وهو معرفة قافية البيت قبل بلوغها ــ عنده في البيت الثامن في قوله: ينصرم. وورد التذييل في قوله: إن المعارف في أهل النهى ذمم. وورد الترصيع عنده في قوله: يا من فضل دولته وعدل سيرته. كما ورد التشــبيه البليــغ فــي قولــه: وعدل سيرته بين الورى علم. وهذه أهــم الملاحظــات البلاغيــة فــي القصيدة، ويُلاحظ على هذه الأنواع البلاغية أنها غير متكلفة، كما أنها لا تبــدو نشازاً؛ ولعل الطباق جاء متمكناً في مكانه لا يُلمس فيه أثر الصنعة، وقد خــلا النص من الجناس، ووردت فيه باقي الأنواع بشــكل طبيعــي يمكــن أن تجــد مثيلاتها في أي نص لشاعر ربما لم يعرف البديع كعلم. وهذه الملاحظات تقــود

إلى نتيجتين، أولهما: أن أسامة لم يكتب في البديع باعتباره معياراً نقـدياً كأحـد جوانب التميّز للأديب، بل لعل البديع عنده هو محاولة دراسة وإحصاء الأنـواع البديعية، وليس دعوةً منه إلى تبني هذا المذهب، حيث نجد في معرض وصاياه في باب (التهذيب والترتيب) دعوةً إلى عدم الإسراف فيه حتى علـى مسـتوى النثر نجده يطالب الأدباء بترك السجع إلى التوازن، على طريقة الجاحظ، وقـال في باب التكليف والتعسيف: وهو الإكثار من البديع، كالتطبيق والتجنـيس فـي القصد، لأنه يدل على التكلف. وإذا كان قليلاً نُسب إلى أنه طبع فـي الشـاعر، ولهذا عابوا على أبي تمام لأنه كُثر في شعره، واستحسنوه من غيره، وقالوا: إنه بمنزلة اللثغة تستحسن، فإذا كثرت صارت خرساً. (ابن منقـذ،1987) والثانيـة: أن أسامة بنى نظرياته في البديع كعلمٍ على ما طبّقه في شعره، أي أن رؤيته تتبع من تجربته. فهو قبل أن يدعو إلى عدم الإسراف في البديع، طبّق هذا في شعره.

2 ــ الملاحظات النقدية: حذّر أسامة بن منقذ الشعراء من جملة مـن العيوب النقدية التي تحدُّ من قيمة الشعر وتخرجه من الجودة إلى الرداءة، وقد جعل لتلك العيوب مصطلحاتٍ وأبواباً خاصةً، تمثّلت في ترك التعقيد والتقعيـر، والتقديم والتأخير المخلِّ في المعنى، وعدم استخدام الحوشي من الألفاظ، وتجنّب التهجين، والتناقض، والركاكة والابتذال إلى غيرها من العيوب النقدية، ويُمكـن القول إن قصيدة أسامة المتقدمة قد تحاشت الوقوع في هذه العيوب، بل ربما لم يقع فيها أي من العيوب النقدية التي ذكرها في كتابه. وقد وقع فيها ملمح يسمّيه العروضيون (التضمين)، وهو عيب من عيوب القافية؛ بحيث لا يكتمل المعنـى الشعري عند قافية البيت فيحتاج إلى بيت آخر ليتمه، وقد وقع عنده في البيـت الخامس والسادس، ولم يذكر أسامة هذا العيب النقدي كما لم يُلزم نفسه به.وكأن ما ألزم نفسه به باعتباره شاعراً، نظّر به باعتباره ناقداً. والملاحظات البلاغيـة والنقدية التي جاءت على هذا النموذج البسيط تؤكد لنا أن رؤية أسـامة النقديـة تتبع من تجربته الشعرية، فقد طبّق قبل أن يُنظّر، فهذه ليسـت فقـط محاولـةً لاختصار ستةٍ من الكتب النقدية والبلاغية، والواقع أن هذه المحاولة تحمل رؤىً نقديةً وبلاغيةً وتجارب شخصية هامة.

الفصل الثاني

المصطلح ماهيته واهميته

يدل المعنى اللغوي لمادة(صلح) وهي الأصل لكلمة(مصطلح)على الصلح والاتفاق والتعارف. يقال: الصلاح ضد الفساد. والاصطلاح هو العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم يُعدُّ نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها، والاصطلاحي هو ما يتعلق بالاصطلاح. واصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف واصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا. (ابن دريد،1987، وابن منظور(د.ت) والفيروز أبادي،1978) وتستمد كلمة المصطلح مدلولها من الأصل اللغوي- الاتفاق والتعارف – وهي اصطلاحاً: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى وقيل: الاصطلاح لفظ معيَن بين قوم معيَّنين. (علي الجرجاني 1985) ويأخذ المصطلح عادةً أو يقع عليه الاختيار لوجود علاقة أو مناسبة – ولو من بعيد – بين معناه اللغوي ودلالته الاصطلاحية،وعلى الرغم من ذلك فالمعنيان اللغوي والاصطلاحي يختلفان، لأن الأول عرف عام، بينما الثاني عرف خاص. فالمعنى المعجمي هو القاسم المشترك بين عدة معانٍ، والمعنى الاصطلاحي يتصف على النقيض من ذلك بصفة الخصوصية،ويجب من ثم أن يكون دقيقاً دالاً على معنى واحد غير متعدد، بحكم أنه عرف خاص، وثمرة اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، أو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه اسماً مختصراً دالاً للتعبير عن معنى من المعاني العلمية (الناقوري,1984) ويشكل المصطلح أداة تجميع لطائفة من المعلومات أو الصفات النوعية أو الخصائص في أصغر حيّز لغوي. (اسماعيل، 1987) وهو كذلك أداة ضبط للمعرفة وتوحيد للفكر، إذ يُعدُّ بمنزلة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضم في داخله بما هو واقع في خارجه، وهو ي الوقت نفسه القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة، التي على أساس منها ينمو هذا الفكر ويتطور، وكلما نما الفكر وتطور، واتسعت رقعة المعرفة. ومن

المعروف أن لكل مجال علمي أو فني مجموعة من المصطلحات تهيئ للبـاحثين الاطمئنان من التخبط والخلط بين حدود المعارف، وقد يختص عـالم أو باحـث بمجموعة من المصطلحات تميّزه عن غيره ويصبح مشـهوراً بهـا، وتصـبح مشهورةً به، ولهذا قيل في أحد تعريفات المصطلح بأنـه: «مجموعـة الكلمـات والعبارات الاصطلاحية المتصلة بفرع من فروع المعرفة أو بفن ما أو الكلمـات والعبارات الخاصة بعالم معيَّن في بسطه وعرضه لنظرية من النظريات الفنية أو الأدبية» .(وهبة،36,1984)

إن السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياجها المنطقي، بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكل ضرب من العلوم صورةً مطابقةً لبنية قياساته متى اضطرب نسقها اختل نظامها وفسـد باختلالها تركيبه فتتهافت بفعل ذلك أنسجته. وتزداد يوما بعد يوم الأهمية المعرفية للمصطلح بوصفه بنيةً سيميائيةً ودلاليةً وتداوليةً مشتركةً بين الثقافـات واللغـات المختلفة. وما دام المصطلح يمتلك حداً سيميائياً ودلالياً واضحاً في لغته الأصلية، فإنه يتحول عند ترجمته إلى لغات أخرى إلى لغة تفاهم مشتركة بـين الثقافـات والشعوب، تكتنز في داخلها رصيداً معرفياً متفقاً عليه، مقدماً في صورة تعاقد أو عقد قرائي تواصلي وتداولي يتجاوز الحدود المعجمية الثابتة ضمنياً إلـى فضـاء إيمائي ودلالي خالص، والمصطلح،أي مصطلح، لا ينطوي على لغـة اعتياديـة، وإنما يتشكل في لغة واصفة أو انعكاسية أو ما تسمى أحيانا –"ما وراء اللغة " أو ميتا – لغة Meta-Language وهو بهذا يمثل درجةً عاليةً من التجريـد، إلا أنـه تجريد مفهومي على مستوى اللغة الواصفة وليس تجريداً رياضياً مختزلا، ويمكن القول أن المصطلح هو: «كلمة أو مجموعة من الكلمات، تتجاوز دلالتها اللفظيـة والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، وتقـوى علـى وضبط المفاهيم التي تنتجها. والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك

بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوةً تجميعيةً وتكثيفيةً لما قد يبدو مشتتا في التصور)) .(بو حسن، 84,1984). والصراع المصطلحي الذي تشهده اللغة في أي فترة من فترات حياتها إنما هو علامة صحيّة. لأنه دليل على أن تلك اللغة ــ ومعها أهلها ــ واقعة في خضم احتكاك الحضارات، تواجه بقدم راسخة حوار الثقافات في أعمق مدلولاته (المسدي.1994). ومن المعروف أن اصطلاح العلماء في فن من الفنون على تحميل بعض الألفاظ معاني لا تحملها عند غيرهم يكون هذا عادةً بتخصيص المعنى اللغوي الأصلي أو تعميمه أو نقله إلى ما يجاوره أو غير ذلك من طرق المجاز التي تحفل بها لغة العرب، وقد أشار الجاحظ إلى ذلك في حديثه عن المتكلمين فقال: وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم استقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوةً لكل تابع. (الجاحظ، (د.ت)) . إن المصطلح إضافةً إلى كونه دلالةً على معنى معيَّن هو أيضاً أداة من أدوات توحيد الفكر عند الأمة الواحدة،كما يُعدُّ وسيلةً من وسائل نشر الثقافة وتسهيل المعرفة، لذا فالأمة الحضارية تعنى بتطوير مصطلحاتها وتحديد مدلولاتها الاصطلاحية،بحيث تكون قادرةً على استيعاب الحقائق العلمية التي تبرز يومياً في حياتها. والمصطلحات بشتى أنواع العلوم تضع حدوداً تمنع تداخل الأفكار والعلوم، لذا فقد قيل في إحدى تعريفات المصطلح الأدبي: والمصطلح الأدبي يعني ببساطة تعبيراً اتفقت الجماعة على استخدامه، ليرمز إلى مجموعة من الأفكار والمذاهب ترسبت مع الزمن، وصار لها من التحديد ما يبرر هذا التعبير أو المصطلح بحيث إذا أطلق فإنه يرمز على الرغم من صغره إلى حركة أو فكرة ذات سياق تاريخي وفلسفة جمالية، وملامح فنيّة. (إبراهيم، 1986). وقد تعددت آراء العلماء في تعريف المصطلح وشروطه، قال الدكتور علي القاسمي في تعريفه: المصطلح كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعددة(مصطلح مركب) وتسمى مفهوماً محدداً بشكل

وحيد الوجهة داخل ميدان ما (القاسمي،1985) فشروط المصطلح كما يتبيّن من هـذه التحديدات هي:اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية، واختلاف دلالته الجديدة عن دلالة اللغوية الأولى، ووجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي، والاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنـى علمـي واحد. وقد لخّص الدكتور علي القاسمي صفة المصطلح الجيد بشـرطين: الأول: تمثيل كل مفهوم أو شيء بمصطلح مستقل. والثاني: عدم تمثيل المفهوم أو الشيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد. وهذان الشرطان ربما لا يتحققان في كثير مـن المصطلحات فهناك مصطلح واحد للدلالة على عدة أشياء، وهناك أكثـر مـن مصطلح للدلالة على شيء واحد. ويرجع ذلك إلـى تعـدد واضـعي المصـطلح والاختلاف في الترجمة.(أ مطلوب،1989) إن نقل اللفظة اللغوية إلى دلالة اصطلاحية يكسبها حيويةً ونشاطاً وتبقى اللغة حيةً متطورةً لا تتحجر بين طيات الكتـب، ولا تنساها الأجيال بل تكتسب شحنةً دلاليةً تخرجها من طور الضياع والعطالـة فـي سطور المعاجم إلى النشاط والحيوية والانتشار في صدور العلماء والذيوع عبـر أقلامهم. (السارة,1989)

ولعل المصطلح هو العنصر القادر على امتلاك القدرة التأطيرية للمفـاهيم التي قد تبدو مشتتة في الفكر؛ لأن التصورات الفكرية يصـعب علـى الإنسـان ترجمتها إلى مفاهيم علمية محددة ما دامت تفتقد إلى مدلول فكري يستطيع جمعها في لفظ دقيق محدد يعبر عنها ويوضح مفهومها الـدلالي وينقلهـا مـن الـذهن التصوري إلى المصطلح الدلالي الذي يسـتطيع الإمسـاك بالعناصـر الموحـدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي، فالمصطلح لغة واصفة ذات جوهر وليست دالة فقط. (بو حسن,1989). والمصطلح يصبح علماً بالغلبة؛ حيث إن الكلمة بعد النقل إلى معنى اصطلاحي تعدُّ كالعلم أو من قبيل ما يُسمى علم الجنس؛ إذ إن هذه المصطلحات غالباً ما وضعت للدلالة على حقائق ذهنية، وهـذا شـأن علـم الجنس، فاصطلاح (الاستعارة)لا يُراد به جملةً بذاتها كما أنه لم يوضع اصطلاحاً ليدل على جمل شائعة، بل وضع لنوع من الكلمات تشغل موضعاً معيناً في دلالـة

الجملة وبلاغتها، مع علاقة عقلية بينها وبين العناصر الأخرى المكونة للجملة. (عبادة ،(د.ت)).

ويبدو أن الأصل التاريخي للمصطلح ومراحل تطوره يجعل من الصعب على الفرد أو مجموعة الأفراد تغييره ونقضه، أو تحديد فترة زمنية تنسبه إليها،فالمصطلح ليس مجرد اجتهاد فردي أو وجهة نظر تتغير من فرد أو من فترة إلى فترة ويمكن حينئذ الاعتراض عليها أو رفضها، إنه يمثل تفكير الجماعة، وتفكير الجماعة لا نستطيع بطريقة صارمة أن ننسبه إلى لحظة زمنية محددة أو إلى فرد بعينه، إن تفكير الجماعة هو جزء من حضارتها التي كونتها الأجيال، بحيث تتداخل المنجزات والاجتهادات في تيار عام يشبه مصباً مائياً. (إبراهيم,1986) . وقد عرفت اللغة العربية كغيرها من لغات الحضارة الإنسانية كثيراً من المفاهيم التي استخرجها أبناؤها من طبيعة حياتهم وثقافتهم الاجتماعية والدينية ومن بيئتهم، وقد زادت تطوراً مع انتشار الترجمة والتأليف واتساع حركة الاختلاط مع الثقافات الأخرى، فأصبحت المفاهيم أكثر تحديداً ولكن دون إطلاق لفظ المصطلح عليها، إلى أن بزغ فجر التطور والانفتاح الحضاري وانتشار العلماء وحلقات الدرس، فأصبحت تواجه كثيراً من المصطلحات التي فرضتها طبيعة الحياة المعاصرة إذ تميزت بسرعة الاكتشاف والاختراع في شتى نواحي الحياة، وأصبح من حقها على أبنائها مسايرة هذه الثورة الاصطلاحية في العلوم المختلفة باتباع منهج اللفظ الدقيق المعبر عن الفكر. (العزام،1994) واللغة العربية بحكم انتمائها إلى الأسرة السامية ــ تختص بطبيعة توليدية غير الطبيعة التركيبية، وإنما لها قانون تكاثري يعتمد الحركة الانفجارية داخل بنية الكلمات، ويتم لها ذلك بفضل آلية الاشتقاق، والذي لولاه لتعذر على العربية أن تستوعب أي مادة اصطلاحية طارئة في تاريخ المعرفة البشرية. فإذا كان التركيب الخارجي بمظهره التضاممي بين الألفاظ القائمة وتشكله الالتصاقي بين الجذور واللواحق صفةً مميزةً للغات الهندية والأوروبية فإن الأسرة السامية تتكل في توليدها الذاتي وتكاثرها القاموسي على الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طواعيةً داخليةً تمكنها من معاودة الانتظام

الذاتي والارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحي. (المسدي,1994)

الاهتمام بالمصطلح:

بذل العرب جهداً في وضع المصطلح بعد أن اتسعت العلوم وتنوعت الفنون وتقدمت الحياة. وأول المصطلحات العربية ما جاء في القرآن الكريم، وكان لكثير منها معنى لغوي فنقلت من معناها الأول إلى المعنى الجديد. وكانت الحقيقة الشرعية من أسباب نمو اللغة وفتح باب تطور الدلالة وانتقال الألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطلبه الحياة الجديدة. (مطلوب،1989) وكان المتكلمون أول من اهتم بالمصطلحات، قال الجاحظ عنهم: وهم تخيروا الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا سلفاً لكل خلف. (الجاحظ،1986) وقد زادت العناية بالمصطلحات بعد أن تنوعت العلوم وكثرت الفنون، وكان لا بد للعرب من أن يضعوا لما يستجد مصطلحاتٍ مستعينين بوسائل أهمها: الوضع والقياس والاشتقاق والترجمة والمجاز والتوليد والتعريب والنحت. وكانت هذه الوسائل سبباً في اتساع قدرة اللغة العربية واستيعابها للعلوم والآداب والفنون، وقد بذل السلف جهداً محموداً في وضع المصطلحات، وكان الأساس في المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر، وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤدياً المعنى الذي يريده الواضعون. (مطلوب،1989).

والاهتمام بالمصطلحات لا يقتصر على علم بعينه أو ثقافة بذاتها، بل يتعدى ذلك ليشمل نواحي الحياة كافة، مما جعل الباحثين والعلماء يولونه عنايةً خاصةً، ومع بداية المصطلحات ونشأتها يبدأ الوجود العلني للعلم، وفي تطورها يتلخص تطور العلم. (البوشيخي،1982) فالمصطلحات أصبحت عناوين حضاريةً لا بد لكل أمة من الأمم من أخذها والاهتمام بها لتستطيع مسايرة التطور السريع في مجالات الحياة كافة. وهذا يتطلب من الأمة توجيه أنظار علمائها وباحثيها لخطورة المصطلحات وأهميتها في التقدم العلمي، فكل تطور في علم من العلوم يتطلب

إيجاد مصطلحات جديدةً تواكب ذلك التطور وتعبر عنه، ولهذا يصبح لزاماً على علماء الأمة الرجوع إلى تراثهم اللغوي واستنباط ما يرونه مناسباً من المصطلحات، للدلالة على ذلك المفهوم أو القيام بترجمة تلك المفاهيم الجديدة إلى مصطلحات لفظية تتفق وقواعد اللغة، فالغاية من ذلك هو تيسير التعامل مع المفاهيم الجديدة التي لا رموز لها في معاجم اللغة. ولذا فإن الأهمية التي يأخذها المصطلح تأتي من قدرته على توضيح المفاهيم الجديدة، فتعمل هذه المصطلحات على إثراء اللغة، وتوسيع ميادينها، وتيسير التعامل بها، وتنمية المعارف الإنسانية). (شهاب،1988) لقد كان للعامل الديني أثر واضح ومميز في اهتمام العلماء العرب بالمصطلح، فقد عدّوا معرفة الاصطلاحات اللغوية والدينية فضيلةً وضرورةً من ضرورات العلم بكتاب الله سبحانه، يقول الخوارزمي: وأحوج الناس إلى معرفة هذه الاصطلاحات الأديب اللطيف، الذي تحقق أن علم اللغة آلة لدرك الفضيلة، لا ينتفع به لذاته ما لم يجعل سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغني عن علمها طبقات الكُتَّاب لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب. (الخوارزمي،1989). وكانت جهود السلف في مجال وضع الاصطلاحات وضبطها أنهم توخوا البيان والإيضاح ولم يتوقفوا أمام قضية المصطلحات، بل كان كل مصطلح لا يسهل عليهم نقله بلفظ عربي أصيل، بادروا إلى تعريبه تعريباً لفظياً، تاركين للأجيال من بعدهم مهمة صياغة مصطلح مثيل لتلك الكلمات. (السارة،1989) وقد دأب علماء العربية منذ بدايات التأليف إلى وضع المصطلحات الخاصة بالعلوم بشكل عام فهم على الأغلب أطلقوا على المعارف التي خاضوا فيها مصطلحاتٍ جديدةً، أو استعاروا لها مصطلحات من فروع أخرى، وليس أدل على ذلك من علم العروض، أو علوم اللغة، أو علوم النقد والبلاغة، فجميعها تناقلها العلماء تحت مصطلحات ورثوها عن مبتدعيها الذين اهتموا في ترسيخ المصطلحات، حتى بدت لديهم كأنها غلافاً يحفظ المعارف في حقولها المختلفة من الخلط والتداخل. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل القادم. إن المصطلح يمارس دوراً أساسياً وفاعلاً في تكوين المعرفة، وفي الوقت نفسه، فإنّ حقل المعرفة يتشكّل فيه المصطلح يوجه مفهومه، ويحدد دلالته، ذلك أنّ المفهوم الذي ينطوي

عليه شكل المصطلح، يتعدد تبعاً لتعدد حقول المعرفة ، وتبعاً للأثر التاريخي الذي يتطور في ضوئه ذلك الحقل. إنّ ميدان البحث في الأصول الاصطلاحية للمفاهيم المعرفية، يصعب ضبط حدوده، ولا تتأتى تلك الصعوبة، بسبب من مراحل الغموض والانقطاع والعدول، التي تتصف بها عادة، أعمار المفاهيم، فحسب، إنما تتأتى أيضا من حالات مؤثرة أخرى، غالبا ما تعمل على تغيير الأطر الدلالية العامة لمفهوم المصطلح، مثل: الضمور الدلالي، والتضخّم الدلالي، أو الانحراف الدلالي، بسبب اتساع حقل المعرفة وتشابكه مع حقول معرفية مجاورة. وكلّ هذا، يعرّض المفهوم الأصل للمصطلح، إلى هزّات عنيفة، وربما يفضي الأمر إلى حدوث تخريب دلالي في بنية المصطلح الشكلية والدلالي. (أبو حسن، 1989) إن انتماء المصطلح إلى حقل معرفي محدد، يرتب عليه أن ينتظم في علاقة جدل خصبة، كونه منتجاً للمعرفة من جهة، وخاضعاً لأطرها العامة الموجهة، وكل هذا يكشف الأهمية التاريخية والمعرفية، للوقوف على ممارسات المصطلح، بغية ضبط شكله ومفهومه. وقد أصبح معروفاً، أنّ المعرفة، التي هي خلاصة الممارسات العقلية للإنسان، تتشكل ضمن أطر ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة حوار ومثاقفة مع أطر ثقافية وحضارية أخرى، بسبب الحاجة أو بفعل الاتصال.

والاهتمام بمصطلحات الثقافة العربية ينبغي أن يكون من تراثنا العربي، فلغتنا العربية لا تملك أن تطور كيانها الخاص بأصالة وفذاذة من دون أن تحاور تراثها القديم حواراً عميقاً يتمتع بموهبة الانتقاد والاشتقاق، إذ لا خصوصية إلا إذا استمر الماضي في الحاضر. ولا ريب في أن كل ما لا خصوصية له، لا قيمة له. (اليوسف،1988) وحتى نحافظ على لغتنا وأصالتها ونرسّخ مفهوم الوحدة بين أبناء الأمة العربية، فإنه ينبغي علينا ألاّ نبقى مضطربين في هذه المصطلحات، وإنما ينبغي أن ننسقها، ونوحدها، ونضم بعضها إلى بعض، ونستعمل منها ما هو أكثر دلالةً. (مطلوب،1967).

أما في العصر الحديث فقد اهتم العرب بالمصطلح اهتماماً فرضته عليهم طبيعة الحضارة المعاصرة، فأولوه عنايةً مميزةً تجلّت في اتجاهين بارزين: أحدهما: فردي؛ ويقوم على تأليف الكتب ونشر الأبحاث التي تنشر هذا العلم

وتوضح وسائل البحث فيه وشروط نقله إلى اللغة العربية. والآخر جماعي، يتمثل بإنشاء المجامع اللغوية الرسمية في بعض الدول للقيام على شؤونه والوقوف على متطلبات البحث فيه، مع الحفاظ على سلامة اللغة العربية، عند وضع ونشر المصطلحات من خلال صيغة لفظية مناسبة للمفهوم واللغة معاً. ويظل إصدار المعجم العربي الشامل الموحد في جميع الأقطار العربية هو الهدف الأهم الذي ينبغي العمل بجدّ وإخلاص وتكاثف لبلوغه وتحقيقه، في هذا العصر الذي تتكاثر فيه الدلالات العلمية يوماً بعد يوم، فالمصطلح العربي مهم ولا بد من الوقوف عليه، ووضع حد للفوضى التي تسود كثيراً من المصطلحات والدراسات .

نشأة المصطلح النقدي والبلاغي وتطوره :

يبدو أن النقد والبلاغة العربية لم تكن في طور نشأتها سوى ملاحظاتٍ فطريةً لم يُعنَ قائلوها بتحديدها أو بوضع اصطلاح لها، فهي في الأغلب ملاحظات عامة في المفاضلة بين الشعراء، أو هي انطباعات وأحكام ذوقية. إذ التصقت البلاغة العربية بالظاهرة الأدبية منذ نشأتها ولم تنفك عنها إلا في عصور متأخرة سادها الضعف والقصور في جميع جوانب الحياة ومنها الجانب الأدبي. فمنذ العصر الجاهلي كانت البلاغة هي الأدب حاضرة فيه، دون قواعد أو قوانين وإنما مادة حيّة تسري في ثناياه صوراً فنيةً تكسبه جمال المبنى،وقوّة تعزز المعنى وتظهره. وحين انتشر الدين الإسلامي كان القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هما الخلفية الأدبية لجميع ممارسات المسلمين من شعر ونثر. وبدأت محاولات البحث النقدي والبلاغي الأولى خدمةً للقرآن وكشفاً عن جوانب الإعجاز وعن الظواهر الفنية فيه. وجاءت العصور المتأخرة بعد أن توسّعت رقعة الدولة الإسلامية ومثّلت عائداتها المالية نوعاً من الرخاء، وظهرت الفرق الإسلامية التي نشأ بعضها نشأةً سياسيةً، وبعضها كمولود شرعي للترف الفكري، وبدأت المناظرات والمطارحات الكلامية مما أدى إلى الاهتمام بفنون القول لدى كل فرقة من هذه الفرق، فكان أن زاد اتساع البلاغة وازدادت الحاجة إلى الأخذ.بها ومعرفة أسرارها، وإلى ذلك كان الأدب نفسه قد وصله ما وصل الحياة من ترف فازدهر

ونما وبنموه كانت البلاغة هي الأخرى في نمو مطّرد. ولا خفاء في أن ما وصلنا من مصطلحات بلاغية ونقدية لا نستطيع بالضبط تحديد زمن ظهورهـا، ولكـن يمكن القول أنها نشأت نشأةً عربيةً خدمةً للقرآن الكريم، حيث أخذت بدايات البحث البلاغي كغيرها من علوم اللغة الأخرى تظهر خدمةً للقرآن الكريم ووسيلةً مـن وسائل فهمه وإظهار إعجازه.وكانت بدايات هذا البحث في كتب التفسير مثل(مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ومعاني القرآن) للفرّاء وفي هذين الكتابين لم يتميّز المعنـى الاصطلاحي البلاغي بشكل واضح، لأن البلاغة كانت في طور نشأتها الأولـى، وغالباً ما طغت الدلالة اللغوية على المعنى الاصطلاحي. (سالم، 1988) وتعدُّ بدايات القرن الثالث الهجري منطلق التأليف البلاغي الذي نحا منحى لغوياً فـي مجـاز القرآن ومعاني القرآن، ولكن البداية الحقيقة كان على يد الجاحظ(255) في كتابيه: البيان والتبيين والحيوان، إذ أطلق فيهما العديد من المصطلحات النقدية والبلاغيـة بمعانٍ متطورة نسبياً عن سابقيه، وهي خطوة متقدمة في مجال المصطلح، ومـع ذلك فإنه لم يعنَ بتحديد المفاهيم، كما أنه لم يبرز القيمة الفنية لكثير منها، ولم يكن الجاحظ في تناولـه للمصطلحات يُعنى فيها بتقرير قاعدة ما، وإنما حاول توظيف البلاغة توظيفاً ذوقياً علمياً، عماده الاستشهاد بآيات القـرآن، وحشـد النصـوص الأدبية المختلفة التي تكشف عن ميزةً الفصاحة أو البلاغة في هذا السلوك البياني أو في ذلك التعبير اللغوي (أبو الرضا، 1984) وعلى النهج نفسه وردت العديـد مـن المصطلحات عند ابن قتيبة(276) في كتابه الشعر والشعراء، وعند المبرد(285) في كتابه الكامل، لكن هذه المصطلحات كانت مبعثرةً عندهم جميعاً، ولم تأخذ معنـى دقيقاً،كما أن أغلبها قد ورد في سياقات استطرادية لقضايا مختلفة بُحثت عنـدهم، وذكر ثعلب(291) في كتابه: قواعد الشعر عدداً من المصطلحات النقدية والبلاغية اعتنى بقليل منها ووردت أغلبها عرضاً عنده، وكانت أهميتها تنبع عنده من كونه استخدم صفات الخيل العربية كمصطلحات نقدية فجـاءت عنـده الأبيـات الغـرّ والأبيات المحجلة والموضحة غيرها، ويعدُّ حضور البيئة في هذه المصـطلحات دليلاً على أصالة البلاغة والنقد العربيإذ بقيا عربيَّ اللُّحمة حتى نهاية القرن الثالث. (حسنين،1990) ولعل كتاب (البديع) لعبد الله بن المعتز من أوائل الكتب التي أفردت

الحديث عن كثير من المصطلحات البلاغية(البديعية)، مع أن بعضها قد عُرف فيما قبل عهده، سواء تلك التي ذكرها تحت اسم البديع أو تحت اسم محاسن الكلام. ويُمثل كتاب البديع خطوةً اصطلاحيةً متقدمة؛ فقد تحدث عن الظواهر الفنية تحت مسميات خاصة أطلقها عليها، أو نقلها عن سابقيه، وأورد عليها أمثلةً، وعمل على تعريف معظمها، مما أعطاها سمةً اصطلاحيةً وإطاراً يحدد مفاهيمها. وتتبع الأهمية الاصطلاحية لهذا الكتاب من المنهج الذي اتبعه، بحيث درس كل مصطلح بشكل مستقل وتحت عنوان فرعي خاص، ولم تأتِ المصطلحات فيه بشكل عرضي كما هي الحال في الكتب التي سبقته. وقد أصبح هذا المنهج عرفاً في أغلب الكتب التي جاءت بعده مثل كتاب نقد الشعر، وكتاب الصناعتين. ويمكن القول: إن المصطلحات التي ذكرها ابن المعتز ما هي إلا ثمرة ناضجة لجهود نقاد سبقوه مثل: الجاحظ والمبرد وثعلب، ولكن يرجع إليه فضل التنسيق والتبويب العلمي، فقد مثّل هذا الكتاب طلائع الحركة الفكرية لإرساء أصول البلاغة العربية، ومحاولة لرصد بدايات التوظيف الفني لهذه الأصول.

أما في القرن الرابع فقد شهدت المصطلحات البلاغية والنقدية تطوراً ملحوظاً كمّاً ونوعاً؛ حيث ظهر عدد من النقاد الذين أثّروا في مسيرة النقد والبلاغة العربية، وبالتالي أثّروا في مسيرة المصطلحات التي تشملها ويمثل ابن طباطبا أحد الذين طرحوا أفكاراً نقديةً حرةً ساهمت في تعميق المعارف الأدبية، كما ساهم في رفدها بكثير من المصطلحات، ويعدُّ قدامة بن جعفر من الذين درسوا المصطلحات البلاغية والنقدية بطريقة علمية منظمة وبمنهج فلسفي يُعنى بالوقوف عند الحدود،حيث حشد في كتابه (نقد الشعر) مادةً اصطلاحيةً مستمدةً من عدة مصادر عربية وغير عربية، أصبحت فيما بعد مادةً هامةً في نقد الشعر وبلاغته على السواء،وانشغل بالتحديد والتقعيد (عباس،1986) حيث وقف عند كل مصطلح بالتعريف والشرح والأمثلة، وذكر عدداً من المصطلحات الجديدة التي تصف عيوب الشعر كالتثليم والتفصيل، كما عرض لعشرين مصطلحاً بلاغياً،وهذه خطوة اصطلاحية متقدمة. ولعل هذه الخطوة قد جرّت البلاغة والنقد إلى دوائر ضيقة ومحددة؛ حيث أصبحت القاعدة البلاغة أو النقدية تبحث عن مادتها الأدبية

وليست الظاهرة الأدبية هي التي تُوجد القاعدة.وقد أخذ قدامة بـن جعفـر النقـد بالتحكم النظري الفلسفي، ولعله من أوائل النقاد الذين أرسوا هذا المـنهج. وبعـد قدامة أصبحت المفاخرة بين العلماء بالسبق إلى اختراع المصطلحات أكثر حماسةً من ذي قبل، وظل هذا الموقف مسيطراً خلال القرن الرابع إذا استثنينا أبا الهلال العسكري الذي حفظ كثيراً من تراثنا البلاغي في كتابه الصناعتين، وكانت دراسته للمصطلحات البلاغية والنقدية أشمل وأعمق من دراسات سابقيه التي اسـتوعبها وهضمها كما يتضح ذلك من إشاراته إليها. ويمثّل العسكري في كتاب الصناعتين تحولاً في النقد العربي إلى البلاغة، ويشكل بذلك علامةً بارزةً في تـاريخ النقـد العربي برمته، كما إن نقده يُعدّ خطوةً جريئةً انتقلت بالنقد من النقد العربي القـائم على الذوق والطبع إلى البلاغة القائمة على تقعيد القواعد. ويمكننا القول إنه خلال القرن الرابع الهجري كان هناك نشاطان أسهما في دراسة المصطلحات البلاغيـة والنقدية والكشف عن مضامينها وتجلية صورها، تمثل أحدهما في الكتابـة عـن إعجاز القرآن الكريم، وقد أفرز لنا مؤلفاتٍ ما تزال مصادر رئيسـةً فـي هـذا الموضوع منها: النكت في إعجاز القرآن للرماني (386) وبيان إعجـاز القـرآن للخطابي(388) وإعجاز القرآن للباقلاني (403) وغيرها، وقد ناقش مؤلفوها العديـد من المسائل، وطوّروا خلالها عدداً من المصطلحات البلاغية والنقديـة وعمّقـوا مفاهيمها، ولكن ذلك لم يكن لهم هدفاً في ذاته بقدر ما كان وسيلةً لبلورة نـواحي الإعجاز في القرآن الكريم.وتمثل النشاط الآخر بالحركة النقدية حول شاعرية ثلاثة من أعلام الشعر العربي هم: أبو تمّام، والبحتري، والمتنبي، حمل لواءها الآمـدي (371) في كتابه الموازنة بين الطائيَين، والحاتمي(388) في كتبه حلية المحاضـرة، والرسالة الحاتمية والرسالة الموضحة، والقاضي الجرجاني في كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومة، وابن وكيع التنيسي في كتابه المنصف في نقد الأشعار وبيـان سرقات المتنبي، وجميعهم استغلّ التراث النقدي والبلاغي علـى أوسـع نطـاق، وأضافوا إليه من خلال النقد التطبيقي الذي مارسوه بذوق ومنهج إضافاتٍ مهمـةً أسهمت في رفد التاريخ النقدي والبلاغي بـالكثير مـن المصـطلحات والـرؤى الجديدة، والتي على أساس منها أخذ من بعدهم هذا الإرث العلمي فتبنّوا ما وجدوه

صالحاً وأهملوا ما وجدوا فيه تحاملاً أو خروجاً عن الذوق العام. وقد شهد القرن الرابع ظهور الكثير من النقاد الأفذاذ والكثير من المصطلحات التي تنبّهت إلى الجوانب الفنيّة وتصدت للعيوب كذلك، وكل ذلك مهّد الطريق لدراسة الكثير من المصطلحات البلاغية والنقدية في القرن الخامس الهجري،مما حدا بالبعض إلى عدّه مرحلة النضج والازدهار في حياة النقد العربي (خلف الله1944). وقد تبلور عمل النقاد في هذا القرن باتجاهين: الأول: تجميعي؛ تمثّل في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني حيث شهد كتاب العمدة مرحلةً متطورةً للمصطلح النقدي والبلاغي من حيث استيعاب المفاهيم السابقة وإطلاق مصطلحاتٍ جديدةً على بعضها، وقد تميّز منهج ابن رشيق في كتابه بالدقة والشمولية والأمانة العلمية. (عيد،1979) وقد اعتنى بالمصطلحات النقدية والبلاغية على السواء، واهتم بتحديد المفاهيم ضمن مصطلحات وفروع. والاتجاه الأخر:تحليلي يقوم على التذوق الأدبي والفني، ظهر عند كل وكذلك من ابن سنان الخفاجي في كتابه سرّ الفصاحة،وعبد القاهر الجرجاني في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وتمثلت المصطلحات عند ابن سنان بالنقد والتحليل فلم يكن له نشاط اصطلاحي مميّز بل تصدّى لإرث سابقه فقبل منه ما هو جدير ورفض بعضه.وللمصطلح عند عبد القاهر خصوصية بارزة؛ فقد ظهرت على يديه العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي لم يسبق إليها خصوصاً في علم المعاني أو ما سُمي(نظرية النظم) وقد تعامل في كتابه أسرار البلاغة مع بعض مصطلحات سابقيه ولكن برؤيا فنية وأحياناً برؤيا تخيلية تقترب من التأثيرات الفلسفية،كما شهدت مصطلحات البيان تطوراً مهماً على يديه. وقد بدا عبد القاهر الجرجاني عالماً كبيرا وأديباً مرهف الإحساس فمثّل مجيئه منعطفاً خطيراً في تاريخ البلاغة ذلك أنّه أدرك العلاقة الوطيدة بين البلاغة والأدب، وتوصّل بحساسيته المرهفة إلى أنّ البلاغة ليست قواعد تحدّ العمل الأدبي لكنّها ظواهر جمالية تنتج عن العمل الأدبي نفسه، وراح يقدّم لذلك التعليل والاستشهاد حتى أسفر ذلك عن نظريته التي تمثّل اليوم محور الدراسات الأسلوبية في الغرب ألا وهي نظرية النظم. ويُعدُّ كتابي (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز) من أروع ما ألف في البلاغة الوظيفية، وفيهما

خلاصة النظرية البلاغية لدى الجرجاني، وما من شك في أن السبب وراء ذلك هو العقلية الإبداعية والحس الأدبي الذي تمتّع بهما الجرجاني. وإذا كانت مدرسة الجرجاني قد أثمرت أعمالاً إبداعيةً رائعةً بمختلف العصور المتعاقبة فلأنها تمثل خط الوسط الذي يدعو إلى التطوّر والتجديد مترسِّمةً نقاط الإضاءة في تراثنا العربي، وداعية إلى استنطاق النص الأدبي عن مكوناته الفنية والبلاغية دون لَيٍّ لأعناق الألفاظ وحشرها في زاوية ضيقة من التقنين والتقعيد؛ ذلك أنّ أبرز ما يميّز الظاهرة الأدبية هو الانسياب العفوي الصادق الذي يحاكي فطرة الإنسان الخالية من مظاهر التعقيد، وليس الأدب إلا محاولةً للعودة بالإنسان إلى هذه الفطرة .

ويبدو أن القرن السادس لم يشهد نشاطاً في ظهور المؤلفات البلاغية والنقدية، فهو عموماً اشتمل على ثلاثة كتب في هذا المجال هي: كتاب قانون البلاغة للبغدادي وهذا الكتاب لم يقدم فيه سوى حشد مقتضب لمصطلحات سابقيه وخصوصاً ابن رشيق، وتفسير الزمخشري للقرآن (الكشاف) وقد تتبع فيه سبيل عبد القاهر، وراح يفسر آيات القرآن مستنبطاً ما وصل إليه عبد القاهر من مباحث بلاغية، ومستكملاً بعض المعاني الإضافية، حتى ليمكن القول إن علم المعاني قد تكامل عنده تكاملاً دقيقاً،كما تكامل علم البيان بمباحثه المختلفة وازدهرت صوره المعروفة. أما النشاط المصطلحي الأبرز في هذا القرن فتمثّل عند أسامة بن منقذ في كتابه:البديع في البديع في نقد الشعر، وقد كان هذا الكتاب تطوراً لعلم البديع الذي طغى على أغلب المؤلفات من بعده، وألّفوا فيه العديد من المؤلفات التي حفلت بكم هائل من المصطلحات وقد اشتمل كتاب البديع على مصطلحاتٍ بلاغيةً ونقديةً على السواء، وكان اهتمامه فيها منصباً على المادة الأدبية وليس المادة التقعيدية، فهو في الغالب يبدأ المصطلح بتعريف سريع ثم يفيض بأمثلة منتقاة تمثّل ذوقاً أدبياً رفيعاً. وبسبب النظرية الأدبية التي استوعبها كامتداد للمدرسة الأدبية فقد خلا كتابه من الحشو والتكرار وحشر القاعدة البلاغية دون مبرر،فأعطى بذلك أفقاً رحباً للأدب، وتعدّى الجدل والتقعيد إلى المادة الأدبية التي هي منبع التأثير وقوامه. وإذا كانت المصطلحات البلاغية التي درسها أسامة ذات تمثّلٍ أدبي أكثر

منها مادة مقعّدة، فإن ذلك لا يعني أنّ أسامة عجز عن التوسع في التفريع التقعيد في كتابه، ولكنّه رأى أنّ في استيعاب مفردات هذا الفن وتمثّله أدبياً ما يغني عن البحث في القوانين العامة والخاصة لهذا الفن، ومع ذلك فلم يخلُ الأمر من دفقات تقعيدية بسيطة في كل مصطلح من المصطلحات التي تناولها، وكأنه يشير إلى أن المادة الأدبية هي الأساس وليس القاعدة، فالمادة الأدبية هي التي تنتج الظاهرة الفنية وليس العكس. وقد عدَّ بعض الباحثين أن نهاية الازدهار في البحث البلاغي توقفت بعد أسامة بن منقذ، حيث بدأت بعده مرحلة التعقيد.

وجاء السكاكي (626) في كتابه مفتاح العلوم كأبرز عالم في القرن السابع ففصل علم البيان عن علم المعاني ولم يجعل للبديع بحثاً مستقلاً بل ألحقه بالبيان والمعاني، قال ابن خلدون يمدح جهوده البلاغية ويثني عليه: ولم تزل مسائل الفن تكتمل شيئاً فشيئاً إلى أن محَّص السكاكي زبدته وهذَّب مسائله ورتّب أبوابه. (ابن خلدون، (د.ت)) ولكن هذا الجهد المنهجي الذي قدَّمه السكاكي هو جهد شكلي أدَّى بالبلاغة العربية إلى مزيد من الوقوف عند الجزئيات والتفاصيل، وكأنها باتت المحور الذي تدور حوله البلاغة، حيث أهملت المادة الأدبية واعتنت بالناحية الجدلية والفلسفية، وكان كتاب السكاكي فاتحةً لظهور المنهج الفلسفي في البلاغة، وغياب الروح الأصلية لها. ثم جاء ابن الأثير الجزري فشرح مصطلحات سابقيه من النقاد والبلاغيين وفصل بين المتشابه منها مع بعض الخطرات النقدية وجاء ابن أبي الإصبع فأوصل البحث البلاغي إلى مائة وثلاثين باباً، وتحولت البلاغة من تحليل ومناقشة وتطبيق إلى سرد مصطلحات وتزيّد في الأسماء، وقد اتخذت المؤلفات البلاغية اتجاهين فيما بعد في هذا القرن: اتجاه يمثّله الخطيب القزويني حيث قام بتلخيص مفتاح السكاكي وأصبحت البلاغة مختصرات،وصار كتاب التلخيص فيما بعد المحور الذي يدور حوله الكاتبون، وانبرى العلماء لكتاب التلخيص يلخصونه ويشرحونه. (عباس،1989) ويتمثل الاتجاه الثاني بظاهرة البديعيات، حيث اتجه نفر من العلماء إلى نظم فنون البديع ضمن قصائد طولية، يمثل كل بيت منها فناً بديعياً ومنهم:صفي الدين الحلي (750) وجماعة كثيرة من

العلماء. ولعل المصطلح البلاغي والنقدي في هذه الفترة وما بعدها أصبح مجـرد مسميات تختلف من عالم لآخر بينما تكاد المفاهيم والأمثلة تتكرر بنفسها دون جهد بلاغي حقيقي. أمّا السبب وراء هذه الانتكاسة فإنه تلك العقلية الجافة التي طـرأت على مسار الفكر العربي في عصور الانحطاط، فتعاملت مع النص البلاغي مـن منطلق فلسفي بعيداً عن روح الأدب وأصبحت التقعيد والتقنين في البلاغة غاية في حد ذاتها، وفي هذه المرحلة فتّتت الظاهرة البلاغيـة، وكثـرت المصـطلحات، وابتدعت لذلك الأمثلة المصطنعة والنماذج المتكلفة، فغرق الدرس البلاغـي فـي دوامة واسعة من الجدل الاصطلاحي قتل فيه روح الإبداع وأحاله إلى مسخ مشوّه من الأحاجي والألغاز وكثرة التفريعات التي وصلت إلى حد تفريع بعض المباحث البلاغية إلى أكثر من خمسين فرعاً.ويكاد ينسحب هذا الأمر على التـأليف حتـى بدايات العصر الحديث، فمنهج التأليف يتكرر عند ابـن معصـوم المـدني(1120) والمصطلحات تكرر بتفريع وتقعيد أكثر، وكأن البلاغة انتقل من حيّز الأدب إلـى الجدل التقنين وتضارب المسميات والفروع. ويمكن القول إن هذا الكمّ الهائل مـن المصطلحات التي ورثناها من السلف: إنما هي صورة مكثّفة لذوق الأمة الأدبي تتداوله الأجيال المتعاقبة،وبذلك يصبح للأمة ذوقها الخاص الـذي يميّزهـا عـن غيرها من الأمم، فيربطها بتراثها، ويمنحها جانباً من شخصيتها الأصـيلة فكـل مصطلح بلاغي هو ثمرة ناضجة لقيمة جمالية أثبتت خلودها عبر عصور فجسدها الدارسون في هذا المصطلح (سلطاني,1979). وغدت من تراث الأمةوفي خصوصية المصطلح النقدي العربي الحديث تنشأ إشكالية المصطلح النقدي العربي أساسا في أصوله التكوينية المعقدة بوصفه حصيلةً لقوى جذب وطرد متباينة هي: المصطلح النقدي في موروثنا النقدي والبلاغي، والمصطلح النقدي فـي أصـوله الغربيـة المترجمة،و صراع المناهج والمفاهيم والنظريات والعلوم اللسانية والسـيكولوجية والاجتماعية والانثروبولوجية وغيرها، ومحاولة تجاهل المصطلح النقدي بأنواعه أو السعي لتوليد مصطلحات جديدة بطريقة اعتباطية أو انطباعية. فمن المعـروف أن النقد العربي الحديث قد نشأ في مطلع هذا القرن باشتباك مباشـر مـع هـذه القوى.فهو من جهة يمتلك جذوراً تراثيةً نقديةً وبلاغيةً وكلاميةً فلسفيةً ومنطقيـةً

عميقةً تشدّه إلى الموروث السامي،وهو من جهة أخرى راح و يتطلع إلى القيم والمفهومات النقدية والاصطلاحية التي جاء بها النقاد الغربيون (ثامر،1999)، كما شهد الربع الأول من القرن العشرين صراعاً مكشوفاً بين هذين الاتجاهين:كل اتجاه يحاول أن يشيع مصطلحاته النقدية الخاصة. فالاتجاه الموروث كان يتوسل أساساً بالمصطلح البلاغي واللغوي والفلسفي أحياناً عند تحليل ظاهرة أدبية أو نص إبداعي، كما وجدنا ذلك في كتابات حسين المرصفي في (الوسيلة الأدبية) وحمزة فتح الله في (المواهب الفتحية) ومحمد المويلحي في نقده لشعر شوقي والشيخ سيد المرصفي. وفي لبنان والشام تمثل هذا الاتجاه في كتابات احمد البربير وإبراهيم اليازجي وشكيب أرسلان. (ياغي،1968) وفي العراق تمثل هذا الاتجاه المحافظ في آراء أبي الثناء الألوسي، والأب انستاس ماري الكوملي، وفي ما كان ينشر في مجلته (لغة العرب) إضافة إلى الكثير من الآراء النقدية التي طرحت إبان الصراع بين الزهاري والرصافي. (مطلوب،1968) إلا أن هذا الاتجاه المحافظ، المرتبط أشد الارتباط، بالموروث وبالمصطلح البلاغي واللغوي سرعان ما راح يتراجع أمام ضغوط الاتجاهات النقدية الحديثة التي راحت تتخذ من النقد الغربي ومصطلحاته النقدية مثالاً لها.وهكذا راح المصطلح النقدي الغربي يجد سبيله إلى الخطاب النقدي العربي عن طريق الترجمة تارةً، أو عن طريق التعريب الكلي أو الجزئي تارةً أخرى، ويمكن أن نلمس ذلك في كتابات طه حسين والعقاد والمازني وأحمد زكي أبو شادي في مصر ومحمود أحمد السيد ورفائيل بطي في العراق، ويعقوب صروف وخليل ثابت وأمين الريحاني وجرجي زيدان وخليل مطران وميخائيل نعيمة في الشام. وقد أدى دخول المصطلح النقدي الغربي إلى الخطاب النقدي العربي إلى ردود أفعال متباينة تتراوح بين القبول والرفض. فقد سخر الشاعر إلياس أبو شبكة مرة من هوس بعض النقاد المحدثين في نقل المصطلح الغربي معرباً بلفظه، مثل مصطلحات:الكوبيسم والريالسم الخ.إلا أننا، من جهة أخرى،وجدنا استعداداً كبيراً لدى الجيل الأدبي الجديد ولدى عدد من الجامعيين الشباب وخريجي الجامعات الغربية لتداول المصطلح الغربي وإشاعته، حتى حدث شبه افتراق بين الاتجاهين. ومن المؤسف أن لا تجري محاولة وساطة

بين الاتجاهين لصياغة مصطلح نقدي عربي يفيد في آن واحد من المصطلح النقدي الموروث والمصطلح النقدي الغربي، فانحسر المصطلح التراثي إلى حد كبير، وكاد النقد العربي الحديث أن يصبح صورةً مطابقةً لما قدمه لنا الآخر:الغرب، وربما يعود ذلك في بعض جوانبه إلى تزمت المحافظين، وتطرّف المجددين، وإلى المتغيرات العميقة التي بدأ يشهدها المجتمع العربي وبناه الداخلية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وما زالت البلاغة العربية تقف على مفترق طرق شتّي تتجاذبها اتجاهات مختلفة،ما بين غارق في الأسلوبية الغربية حتى الأذنين، وما بين داع ينظر إلى جهود العرب الأوائل في هذا المضمار على أنه ثابت ومقدّس، وأنّ أيّ إضافة إليه تمثّل تطاولاً لا يوصف. وذلك بعينه هو قتل الإبداع. لكنّ أسوء هذه الاتجاهات جميعها ذلك الاتجاه الذي راحيعلن موت البلاغة العربية كما في بعض كتابات رجاء عيد وصلاح فضل، (ثامر،1999) وهو اتجاه يمثّل حالة الذهول، وغياب الذات والتماهي في النظريات الغربية التي قد لا تتفق وخصائص الأدبية العربية ولعل أكبر دليل على عدم هذا الاتفاق تلك النماذج الأدبية لشعراء الغرب التي تتمثّل بها هذه الكتابات.ومما زاد من حدة الصراع وقوع الخطاب النقدي العربي الحديث تحت تأثير الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم (الانثربولوجيا) إضافةً إلى علم اللغة (اللسانيات). إذ راح المصطلح النقدي يستمد الكثير من مصطلحات هذه العلوم مما أدى إلى نوع من التداخل والاضطراب، حتى بات من الضروري التأكيد على خصوصية الحمولات المعرفية والمفهومية للمصطلح النقدي – المستمد في الأصل من علوم أخرى – تمييزا له، وتفاديا للتداخل والاضطراب. وفي مقابل هذا المنحى العريض لتأكيد أهمية المصطلح النقدي ظل هناك اتجاه لا يمكن الاستهانة به ينحو لتجاهل المصطلح الحديث جملةً وتفصيلاً، أو محاولة استخدام المصطلح بطريقة عشوائية وشخصية.ونجد ذلك متمثلاً بشكل خاص في بعض الكتابات النقدية الانطباعية وفي الكثير من الكتابات النقدية الصحفية. ومن المعروف إن المصطلح، يكشف عن مواضعة اجتماعية أو عن عقد قرائي وثقافي، ولذا فان اعتباطية تداوله ستؤدي إلى ضياع التوصيل

والوضوح، ويترتب على ذلك خطورة الاستعمال الاعتباطي في المصطلح لأن التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها والقدرة على ضبط أنساق هذه المعرفة، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح،أو على الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما.ولا شك أن كل إخلال بهذه القدرات من شأنه أن يخل بالقصد المنهجي والمعرفي الذي يرمي إليه مستعمل المصطلح. (بو حسن،1989) وإذا ما استطاع المصطلح النقدي العربي الحديث أن يستقر نسبياً طيلة النصف الأول من هذا القرن وخلال العقدين الخامس والسادس، فإن العقد السابع قد شهد هزةً عنيفةً بفعل وصول تأثيرات الثورة اللسانية والنقدية التي شهدتها أوروبا خلال الستينات. إذ تدفقت إلى المعجم النقدي الاصطلاحي العربي المئات من المصطلحات الجديدة، منها مصطلحات لسانية حديثة وأخرى سيميائية إضافةً إلى مصطلحات نقدية استقاها من علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والاقتصاد والمنطق وغير ذلك،ويمكن القول أن تدفق هذا الكم الاصطلاحي وعدم استقراره ترجمةً أو مفهوماً، أدى إلى حالة من الاضطراب والفوضى والتداخل مازلنا نلمس آثارها باديةً إلى اليوم، وتجعل من المصطلح النقدي العربي الحديث، في المرحلة الراهنة، إشكاليةً معقدةً بحاجة إلى المواجهة والمعالجة من قبل المؤسسات الثقافية والجامعية وهيئات التعريب في الوطن العربي. ولو دخلنا ميدان النقد ذاته لوجدنا اضطراباً غير قليل، وبشكل خاص في المصطلحات الخاصة بالشعرية والسردية ونقد النقد وغيرها. فمصطلح (الشعرية) Poetics مثلاً ظلَّ عرضةً للتقلب بين عدد من المقابلات الترجمية منها: الإنشائية، فن الشعر،نظرية الأدب، الشاعرية، قضايا الفن الإبداعي، علم الأدب، صناعية الأدب، قبل أن يستقر مصطلح (الشعرية) في الخطاب النقدي، ونعرف جيدا أن مصطلح البنيوية Structuralism ظل عرضةً للتغيير، فقد شاع في البداية مقابل ترجمي آخر هو(الهيكلية) وبعضهم استخدم مصطلح التركيبية أو البنائية. كما إن مصطلح(الخطاب) Discourse قد جمع حوله مقابلاتٍ ترجميةً لا حصر لها

مـــثل: القـــول، الأطروحة، الحديث، الإنشاء، لغة الكلام، الكلام المتصل، أسلوب التـــناول، وغيـــر ذلك. (ثامر،1994)وقد بُذلتْ خلال هذه الفترة بالذات جهود فردية وجماعيـــة لضـــبط المصـــطلح النقدي واللساني وضعاً وترجمةً وتعريباً،وظهرت العديـــد من المعاجم الاصطلاحية الحديثة، كما أنجز مكتب التعريب التابع للجامعة العربية(ومركزه الرباط) مهمات كبيرة وقدمت مجلته(اللسان العربي) خدمات جليلة للمصـــطلح الـــنقدي، وفتحت صفحات أمام الباحثين والمترجمين لنشر الكثير من المسارد والمعاجم الاصطلاحية الجادة. وأسهمت المجامع العلمية – العربية بجهود خاصة في هذا المجال، وإن ظل اهتمامها بالمصطلح النقدي الحديث ضعيفاً قياساً باهـــتمامها بـــترجمة ووضع المصطلحات الخاصة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية. وقدّم المترجمون والباحثون والجامعيون العرب خدماتٍ جليلةً في هذا المجال عن طـــريق جهودهم في وضع المعاجم والقواميس الاصطلاحية، أو عن طريق تذييل أعمالهم بمسارد اصطلاحية أغنت الرصيد الاصطلاحي العربي. ويمكن أن نشير هـــنا إلى جهود محمد رشيد الحمزاوي، ومحمد مندور وعبد الرحمن أيوب، وتمام حســـان، وصـــالح القـــرماوي، واحمد مختار عمر، وعبد السلام المسدي،وعلي القاســـمي، ومحمد حسن باكل، وجبور عبد النور، ومجدي وهبة وكامل المهندس، وحمـــادي صـــمود،ومحمـــد برادة، ومرتضى جواد باقر، ويوئيل عزيز، ومجيد الماشـــطة، وماجد النجار، وجميل نصيف، وميشال زكريا، وسعيد علوش، وعلية عزت واحمد مطلوب، وعبدالحق فاضل وعشرات غيرهم. (ثامـــر،1994) ولكن على الـــرغم من الجهود الجماعية والفردية المبذولة في هذا الميدان فالمصطلح النقدي العـــربي الحديث،وبشـــكل خاص منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر، يعاني من الاضـــطراب وعـــدم الاســـتقرار أو هو بالأحرى يمرّ في أزمة. إذ غالباً ما نجد مقـــابلاتٍ موضـــوعةً أو مـــترجمةً أو معـــرّبةً مختلفةً للمصطلح الواحد. ويمكن الاســـتدلال عـــلى ذلـــك بشـــواهدَ حيةٍ مستقاةٍ من الممارسة النقدية، ومن تداول المصطلح النقدي .

الفصل الثالث

المصطلحات عند أسامة

يمثل كتاب أسامة البديع أحد كتب التراث التي اعتنت بالقضايا البلاغية والنقدية على السواء، فقد اشتمل كتابه على خمة وتسعين باباً جاءت كلها ضمن مصطلحات خاصة بها، فكل باب يشمل مصطلحاً مرفقاً بتعريفه على الأغلب وعدد من الأمثلة، وكان أسلوبه في الأبواب جميعها يكاد يتكرر، فهو عادةً يبدأ الباب بتعريف سريع ثم يتوقف ملياً عند الأمثلة، وفيما يلي دراسة لهذه المصطلحات .

الجناس المغاير:

التَّجْنيسُ: تَفْعيلٌ من الجِنْسِ. وقولُ الجوهريِّ عن ابنِ دُرَيْدٍ أنَّ الأصْمَعيَّ كان يقولُ: الجِنْسُ: المُجانَسَةُ، من لُغاتِ العامَّة غَلَطٌ، لأنَّ الأصْمَعِيَّ واضِعُ كتابِ الأَجْناسِ، وهو أولُ مَنْ جاء بهذا اللَّقَبِ. الجِنْسُ:الضَّربُ من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النَّحْوِ والعَرُوضِ والأَشياء جملةٌ. والجمع أَجناس وجُنُوسٌ. والجِنْسُ أَعم من النوع، ومنه المُجانَسَةُ وتَغَايَرَتِ الأشياءُ: اختلفتْ. والغِيَارُ: البِدَالُ. المُغايَرَة وهي المُبادلة لأَنها بَدَل من الشيء.(ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)).

تنبّه ابن المعتز إلى أهمية الجناس البلاغي فعدّه ثاني أبواب البديع، وعرّفه بقوله: هو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعر وكلام، ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها على السبيل الذي ألَّف الأصمعي كتاب الأجناس عليها، فمنه ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها، ويشتق منها، أو يكون تجانسها في تأليف الحروف دون المعنى (ابن المعتز، (د.ت)) فكلام ابن المعتز أقدم نص موثق وصل إلينا يتحدث عن الجناس، وكما قرر فالجناس نوعان: جناس مماثلة، وجناس اشتقاق. وقد درج على هذا التعريف وهذا التقسيم للجناس جماعة من النقاد والبلاغيين مثل قدامة بن جعفر، والآمدي،والرماني، والحاتمي، والقاضي الجرجاني، وابن وكيع، وابن

رشيق وابن سنان، وعبد القاهر الجرجاني. وجميعهم أخذوا بتقسيم ابن المعتز ما عدا القاضي الجرجاني، فإنه قسمه أربعة أقسام هي: المطلق، والمستوفي، والناقص، والمضاف. وابن رشيق فقد قسّمه ثلاثة أقسام هي: المماثلة، والمحقق، والمضارع. وسنأتي على هذه الأقسام في موضعها. لأن أسامة بن منقذ لم يتحدث عن الجناس كما تحدث سابقوه عنه،فهو عمل على تقسيمه إلى ثمانية أجناس، وكان أولَّ من قسّمه إلى هذه الأقسام،حيث جعل لكل قسم اصطلاحاً، وعليه فقد أخذ تابعوه هذا التقسيم. وغيَّروا في بعض اصطلاحاته وتقسيماته. ويقول في ذلك ابن أبي الإصبع وهو ممن طعنوا في كتاب أسامة بن منقذ واتهموه بالخلط والفساد: فإني لم أقف على صحة ذلك ورأيت ابن منقذ قد أتى على الأقسام الثمانية، وفاته قسم تاسع. (ابن أبي الإصبع، 1383)

والذي يهم في هذا الباب هو بحث مصطلح «الجناس المغاير» خاصةً وليس بحث الجناس كمصطلح عام. حيث يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ اختلاف الشيء ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن تكون الكلمتان اسماً وفعلاً (ابن منقذ، 1987). فالتغاير مأخوذ اصطلاحاً من اختلاف الكلمتين ومغايرة إحداهما للأخرى. ويبدو أن القاضي الجرجاني هو أول من أشار إلى اختلاف الكلمتين بحيث تكون إحداهما اسماً والأخرى فعلاً، وذلك في أثناء حديثه عن الجناس المستوفي وهو: التام، إذ قال معلقاً على قول أبي تمّام :

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله

فجانس بـ يحيا ويحيى، وحروف كل واحدة مستوفاة في الأخرى، وإنما عُدَّ في هذا الباب لاختلاف المعنيين؛ لأن أحدهما فعلٌ والآخر اسم؛ ولو اتفق المعنيان لم يُعدّ تجنيساً،وإنما كان لفظةً مكرورةً (الجرجاني، 1966) ويتضح من كلامه أنه يخص الجناس التام، وإنما عرض لاختلاف نوع الكلمة وذلك لبيان اختلاف المعنى في اللفظتين الذي هو شرطٌ من شروط الجناس التام. أما أسامة بن منقذ فقد اعتمد في تفريعه لهذا النوع على الطبيعة الصرفية للفظتين، حيث اشترط فيهما: أن تكون إحداهما فعلاً والأخرى اسماً، ولم يشرط فيهما التمام، أو اختلاف المعنى، مع أن أمثلته التي أوردها تشير إلى اختلاف المعنى، إذ

قال: وهو أن تكون الكلمتان اسماً وفعلاً، مثل قولـــه تعـالى حكايـةً عـن بلقيس:"وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين" (سورة النمل، 44) (ابن منقذ،1987) وقد أورد أسامة على هذا النوع العديد من الأمثلة التي تشير إلى اختلاف الكلمتين نوعاً ومعنى، ولم يعلّق عليه أية شروطٍ أخرى. وقد كرّر ابـن الأثيـر (637) وابن أبي الإصبع كلام أسامة بنصه وأمثلته دون تغييـر فـي اصـطلاحه أو معناه.(ابن الأثير، (د.ت))

ونقل القزويني(739) كلام القاضي الجرجاني، حيث قال: وإن كانا من نوعين كاسم وفعل سُمِّيَ مستوفي،كقول أبي تمام. يحيا لدى يحيـى(القزوينـي، 1993) وقد أطلق مصطلح «المغاير»على نوع آخر هوجناس التحريف وسيأتي ذكره. وقد جعله الصفدي (764) جزءًا من عدة أجزاء ضمن جناس «الاشتقاق» حيث قال: أن يكون أحد ركنيه اسماً والآخر فعلاً، كقوله تعـالى:"قـال إنـي لعملكم من القالين" (سورة الشـعراء,167، الصـفدي، 1299) وسـمّاه ابـن حجـة الحموي(837) «المطلق» وفرّق بينه وبين جناس الاشتقاق من خلال تعليقه على شرح ابن الصائغ لأحد أبيات البردة، إذ قال: ومنه قوله:

ظلمتُ سنَّة من أحيا الظلام إلى أن اشتكت قدماه الضرَّ من ورمِ

قال: ظلمت وظلام جناس اشتقاق،وهو كقول تعالى: "وأسلمت مـع سـليمان" (النمل، 44) قلت: أما ظلمت وظلام فاشتقاق بلا خلاف، وأسلمت مـع سـليمان جناس مطلق لأنه لم يرجع في المعنى إلى أصل واحد، وهو أعظـم شـواهد البديعيين على الجناس المطلق (ابن حجة، 1987) فهو يسمي الجنـاس المغـاير «مطلقاً» ويذكر أن الآية من أعظم شواهد البديعين وهي أولَّ مـا وردت عنـد أسامة. وأورد السيوطي(911) الجناس المغاير ليدلَّ على جناس «التحريف»،أما الجناس المغاير الحقيقي فقد سماه «المقارب»، وقال فيه: ومنهم مـن يسـميه جناس الاقتضاب، وهو أن يجتمعا في أصل الاشتقاق ويكـون بـين اسـمين وفعلين واسم وفعل (السيوطي، (د.ت)). وقد نقل أمثلته عن أسامة بن منقذ وأشار إليه. ويبدو أن القليل من العلماء من وقف عند مفهوم الجناس المغاير، الـذي يشير إلى نوع من الجناس تحتلف فيه الكلمتان من حيث كون إحداهما اسـماً

والأخرى فعلاً، ويعدُّ أسامة أولَّ من نبّه إلى هذا المفهوم الجزئي من الجنـــاس وأولَّ من اعتنى بوضع الحدود الاصطلاحية له. وقد تناول العلماء التـــابعون لأسامة هذا المصطلح؛ فمنهم من نقله برمته ولم يزد عليه شيئاً، كابن الأثيـــر وابن أبي الإصبع، ومنهم من اشترط فيه شروطاً أخرى كتمام الكلمتين. ويُعتقد أنّ لأسامة السبقُ في هذا المصطلح؛فقد شهد ظهور هذا المصطلح على يديـــه، حيث تناقله العلماء، وغيّروا تسميته، على أنه ظلّ يحمل المفهوم نفسه، وظـــلَّ يحمل في طياته بصمات أسامة .

الجناس المماثل:

مِثل: كلمةُ تَسْوِيَةٍ. يقال: هذا مِثْله ومَثَله كما يقال شِبْهه وشَبَهه بمعنى؛ قال ابن بري: الفرق بين المُماثَلة والمُساواة أَن المُساواة تكون بين المختلِفـــين في الجِنْس والمتَّفقين، فإِذا قيل: هو مِثْله على الإِطلاق فمعناه أَنه يسدُّ مســـدَّه. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت))

يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ التشابه ــ مع المعنى الاصـــطلاحي وهو: اعلم أن التجنيس المماثل هو: أن تكون الكلمتان اسمين أو فعلين، كمـــا قال الله عزّ وجلّ:"فرَوْحٌ وريحانٌ وجنَّةُ نعيم" (الواقعة، 89) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: الظلم ظلمات يوم القيامة (ابن منقذ 1987). وهذا النوع من الجنـــاس كالسابق حيث أن أسامة أولَّ من نبّه عليه، وكذلك اشترط فيه شـــرطاً واحـــداً وهو: مماثلة النوع إذ يجب أن يتفقا فيه فتكون اللفظتان إما اسمين أو فعلـــين، ولم يشترط فيه اختلاف المعنى،أو اتفاقهما من جهة الاشتقاق. وقد تناول ابـــن الأثير هذا المصطلح برمته من أسامة ولم يغيّر فيه شيئاً، وكذلك فعل ابن أبي الإصبع ولكنه زاد على كلام أسامة بأن جعله على ضربين: ضرب تتماثل فيه الكلمتان سواء كانتا اسمين أم فعلين، وضرب لا تتماثل فيه الكلمتـــان إلا مـــن جهة الاشتقاق. (ابن الأثير (د.ت)، وا ابن الإصـــبع، 1383). ولم يفرد القزويني بابـــاً خاصاً لهذا النوع بل جعله أحد أقسام الجناس التام، واشترط فيه التمام من جهة الحروف، والمماثلة في النوع وسماه ((المماثل))، إذ قال: أن يتفقا فـــي أنـــواع

الحروف وعددها وترتيبها، فإن كانا من نوع واحد كاسمين سُمِّيَ مماثلاً، كقوله تعالى:"ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة" (الروم، 55، القزويني، 1993) وهذا تطور للمصطلح عند القزويني، فقد سمَّى الجزء المتماثل في النوع من الجناس التام «المتماثل»، ولم يقتصره على أيٍّ لفظتين اتفقتا من حيث النوع بغض النظر عن التمام والنقصان. وكرر صفي الدين الحلي كلام القزويني وأمثلته. (الحلي 1982) وقد جعل صلاح الدين الصفدي «المماثلة» جزءًا من جناس الاشتقاق، فجناس الاشتقاق إما متفق من حيث النوع أو مختلف، والمتفق منه هو المماثل، وهو: أن يكون الركنان اسمين كقوله تعالى:" فروح وريحان"(الصفدي (د.ت)) ومصطلح «الجناس المماثل» هو من المصطلحات الجديدة التي أطلقها أسامة على تشابه اللفظتين المتجانستين من حيث كونهما اسمين أو فعلين، وقد شهد أول ظهور لهذا النوع الجزئي من الجناس على يده، وله السبق فيه من جهة المفهوم، ومن جهة الاصطلاح أيضاً، وقد أخذ بهذا الاصطلاح والمفهوم بعض العلماء، وتطور المصطلح على يد علماء آخرين؛ حيث أصبح يشير إلى نوع من الجناس التام أو جناس الاشتقاق تتماثل فيه الكلمتان من حيث النوع. وقد كان لأسامة فضل التنبيه إلى هذا النوع وتعريفه وإيراد الأمثلة عليه.

جناس التصحيف:

المُصَحِّف والصَّحَفيُّ:الذي يَرْوي الخَطَأَ عن قراءة الصحف بأَشْباه الحروفِ،مُوَلَّدة والتَّصْحِيفُ:الخَطَأُ في الصَّحِيفةِ. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) ورد هذا النوع من الجناس عند ابن رشيق القيرواني، حيث أطلق عليه: «المضارع في الخط» وعرّفه بقوله: ومن المضارعة بالتصحيف ونقص الحروف قال البحتري يمدح المعتز بالله:

ولم يكن المغتر بالله إذ سرى ليعجزَ، والمعتز بالله طالبُه

فجاء بتصحيف مستوفٍ وإنما التصحيف فيما تناسب في الخط (ابن رشيق، 1988). ويبدو أنه أولَ من نبّه إلى هذا النوع، وقد ذكر عليه عدّة أمثلةٍ شعرية ونثرية وذكر مصطلح التصحيف أثناء تعريفه .

وتحدّث ابن سنان الخفاجي عن جناس التصحيف وعدّه من أقلِّ طبقات الجناس أهميّةً، إذ قال: فأما مجانس التصحيف فقد ورد في شعر أبي عبادة وهذا أقلُّ طبقات المجانس، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة، إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط (ابن سنان، 1982). ويبدو من كلامه أنه متأثر بابن رشيق لكنه عدّ هذا النوع من المحسنات قليلة الأهمية، فليس لها أثر في تحسين الكلام عنده وليس لها علاقة بقبحه، ولعل هذا من الآراء الوجيهة التي تناولت محسنات البديع بعين متنبّهة إلى الفائدة وليس إلى الصناعة اللفظية .

أما أسامة بن منقذ فقد تأثّر بكلام ابن رشيق عن هذا النوع، فسمّاه التصحيف وقال فيه: اعلم أن تجنيس التصحيف هو: أن تكون النقط فرقاً بين الكلمتين كما قال أبو تمّام:

السيف أصدقُ أنباءً من الكتبِ في حدّه الحدُّ بين الجدِّ واللعبِ

(ابن منقذ، 1987) وقد مثّل أسامة على هذا الضرب بالعديد من الأمثلة، وكما يتضح فإنّ تعريفه له أدقُّ من تعريف سابقَيه،حيث حصره في النقط، وكل أمثلته تشير إلى اختلاف نقط حرف واحد كالسين والشين. ولم يزد ابن الأثير وابن أبي الإصبع شيئاً في التعريف والأمثلة (ابن الأثير، (د.ت)، وابن الإصبع، 1383) وسمّاه الرازي «تجنيس الخط» وعرّفه بقوله: وهو أن تكون الكلمتان متشابهتين في الخط دون اللفظ. كقوله عليه السلام: عليك بالياس من الناس. (الرازي 1982 ،انظر النويري (د.ت) والطيبي، 1986) وسمّاه صفي الدين الحلّي «المصحّف» وقال فيه: وهو ما خالفَ أحد ركنيه الآخر بإبدال حرف على صورة المبدل منه في الخط،لتكون النقط فارقاً بينهما، ومثاله: غرير وعزيز. (الحلي، 1982).

وقال الصفدي: وأما أن يكون الجناس قد وقع أحد ركنيه موافقاً للآخر في صورة الوضع لا غير، دون الصيغة والإهمال والإعجام، وهذا هو «الخطي» ومنهم من يسميه «التصحيف»، وهو يأتي على صور: أن يكون ذلك أول الكلمة، كقوله عليه السلام: أخرجني من دار الفرار إلى دار القرار، ومنها أن يكون التصحيف متوسطاً ومنها أن يكون متأخراً (الصفدي، (د.ت)). وقد بلغ جناس التصحيف عند السيوطي اثنين وثلاثين ضرباً، فقد قال عنه: وهو أقسام: لأنه إما أول الكلمة، أو في وسطها ، أو في آخرها أو في جميعها، وكل هذه الأربعة: إما مع توافق الحركات أو مع اختلافها، وكل من هذه الثمانية: إما بين اسمين، أو فعلين، أو اسم وفعل، أو فعل وحرف فهذه: اثنان وثلاثون قسماً (السيوطي، (د.ت)) يتضح من خلال ما تقدم أن مصطلح «جناس التصحيف» هو من إبداع ابن رشيق وزياداته في البديع، وقد تناوله معاصره ابن سنان بشيء من النقد وتقليل الأهميّة. ولم يقدم فيه أسامة بن منقذ أيَّ جديد سوى أنه كان أدقَّ تعريفاً وأكثرَ أمثلةً، وهو لا شك تابع ومقتدٍ بسابقيه، وقد تطور جناس التصحيف وكثرت فيه التشعيبات حتى بلغ عند السيوطي اثنين وثلاثين ضرباً ولعل هذا ما حدا بالبلاغة إلى هاوية التعقيد

جناس التحريف:

حَرَفَ عن الشيء يَحْرِفُ حَرْفاً وانْحَرَفَ وتَحَرَّفَ واحْرَوْرَفَ: عَدَلَ. وإذا مالَ الإنسانُ عن شيء يقال تَحَرَّف وانحرف. أَو قَلَماً مُحَرَّفا وتَحْرِيفُ الكَلِم عن مواضِعِه: تغييره. والتحريف في القرآن والكَلِمة: تغيير الحرفِ عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تُغَيِّرُ مَعانِيَ التوراة بالأشباه. (ابن دريد، 1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) ورد هذا النوع من الجناس عند ابن رشيق وسمَّاه «المحقَّق» حيث قال فيه: التجنيس المحقق وهو: ما اتفقت فيه الحروف دون الوزن، سواءٌ رجع إلى الاشتقاق، أم لم يرجع، نحو قول أحد بني عبس:

وذاكُمُ أنَّ ذلَّ الجارِ حالفكم وأنَّ أنْفَكُمُ لا يعرف الأنَفَا

فاتفقت الأنْفُ والأَنَف في جميع حروفهما دون البناء، ورجعا إلى أصلٍ واحد (ابن رشـيق، 1988) ويُعدّ ابن رشيق أولَّ من نبّه إلى هذا النوع من الجناس الذي تتفق فيه الحروف دون الوزن الصرفي، وذلك باختلاف الحركات الصـرفية. ويُعد كلُّ من جاء بعده تابعاً له في هذا الموضوع. أما أسامة بن منقذ فقد سمى هذا النوع «جناس التحريف»، ولم يزد على ما جاء به سابقه، إذ قال: اعلـم أنَّ جناس التحريف، هو أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين ، مثل قوله:

أحبابَنـا، مـا بيـن فُر قتكم وبين الموت فَرقُ

(ابن منقذ، 1987، وابن الإصبع، 1383) ويبدو أنَّ أسامة يقصد بالشكل: التشـكيل أو الحركات الصرفية، وهو لا يختلف في جوهره عن سابقه، غير أنه ألزمَ نفسه بالكثير من الأمثلة الشعرية وقال فيه الـرازي ويسـمّى المختلـف وجنـاس التحريف أيضاً،ويكون في اتفاق الكلمتين في الحروف إلا أنهما يختلفـان فـي حركات بعض الحروف.(الرازي، 1982و النويري، (د.ت)،والقزوينـي، 1993، والطيبـي، 1986، والعلوي،1914، والحلي، 1982، والصفدي، (د.ت)، وابـن حجـة، 1987، والسـيوطي، (د.ت)) فجناس التحريف هو: أن تتفق الكلمتان في الحـروف، وتختلفـان فـي الحركات الصرفية، وحقيقة الأمر أن هذا النوع لم يزد فيه أيٌّ من العلماء على ما جاء به ابن رشيق، فهم وإن اختلفت بعضُ مسمّياتهم وأمثلتهم إلا أنهم ظلوا يكررون المفهوم نفسه، وأسامة بن منقذ كان أحدَ هؤلاء العلماء الذين تنـاولوا هذا المصطلح جاهزاً من ابن رشيق، وقد عمل على اختيار مسـمى جـديداً لـه وزاد عليه بالكثير من الأمثلة، ولكن لم يخرج عن الحدود التي رسمها ابن رشيق، وهو بهذا تابع له.

جناس التصريف:

صرف: الصَّرْفُ: رَدُّ الشيء عن وجهه،صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ. وصارَفَ نفْسَه عن الشيء:صَرَفَها عنه. وتَصْريفُ الآيات تَبْيينُها. وتَصَـرَّفَ هو. وتَصاريفُ الأُمورِ: تَخالِيفُها والاسمُ مُنْصَـرِف وغيـرُ مُنْصَـرِفٍ. (ابـن دريد، 1987،الزمخشري،1985،ابن منظـور، (د.ت)). ذكر القاضي الجرجاني هذا النوع

وسماه «الناقص» غير أنّه لم يعرّفه واكتفى بالأمثلة، حيث قـال: ومنه التجنيس الناقص، كقول الأخنس بن شهاب:

وحامي لواءٍ قد قتلنا وحاملاً لواءً منعنا والسيوف شوارعُ

(الجرجاني، 1966) وقد جعله ابن رشيق أحد ضروب جناس المضـارعة التـي تشمل هذا النوع كما تشمل جناس القلب وجناس التصحيف، وقد قال فيه: وهم يسمّونه المضارعةَ، وهو على ضروب كثيرة:منها أن تزيد الحروف وتنقص، نحو قول أبي تمام ــ والجرجاني يسميّه التجنيس الناقص:

يعدُّون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

فقال: «عواصٍ عواصم» ، وهما سواء لولا الميم الزائدة ومنه أن تتقدم الحروف وتتأخر كقولـه: «الصفائح والصحائف» (ابن رشيق، 1988). فابن رشيق ينقل هذا الضرب عن الجرجاني وقد أشرك معه جناس التصحيف والقلب والتحريـف تحت اسم «المضارعة» .

وأما أسامة بن منقذ فقد سمّاه «جناس التصريف» وعرّفه بقوله: اعلـم أن تجنيس التصريف، هو أن تنفرد كل كلمة من الكلمتين، عن الأخرى بحرف مثل قوله تعالى: "ليكوننّ أهدى من إحدى الأمم" (فاطر،42) وكقـول الشـريف الرضي:

لا يُذكر الرملُ إلا حنّ مغتربٌ له بذي الرمل أوطارٌ وأوطانُ

(ابن منقذ،1987) فأسامة حدّد هذا النوع بزيادة حرف في إحدى الكلمتين، وهذا ما لم يحدده سابقاه كما أنه أطلق عليه مصطلح «التصريف» وقد كان فيما قبـل لا يحظى باصطلاح خاص، فهو عند الجرجاني داخل في باب الناقص، وعند ابن رشيق في المضارع . وقد ورد عند ابن الأثير باسم التصريف أيضاً، وقـال فيه: وهو أن يكون فيهما حرفان من مخـرج واحـد، أو يكونـا متقـاربين، وسائرهما مكرر (ابن الأثير (د.ت)، وابن الإصبع، 1383،والرازي، 1982) وقـد جعلـه القزويني جزءاً من الجناس الناقص، وقال: ويكون ذلك في وجهين: أحدهما أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول أو في الوسط أو فـي الآخـر. (القزوينـي، 1993، الطيبي، 1986، والصفدي، (د.ت))

يُعدُّ مفهوم (جناس التصريف) من مجهود القاضي الجرجاني إلا أنه مجهود غير ناضج اصطلاحياً، لأنه تُرك تحت مصطلح عام، وكذلك تُرك بلا تعريف، وبرز الدور الاصطلاحي لأسامة في هذا الموضوع؛ حيث اختار لـــه مصطلحاً مستقلاً، وعمل على تعريفه ورسم حدوده، وساق عليه أمثلةً عديدةً، هو من المصطلحات التي أطلقها أسامة، فقد رأينا أسامة قد وجَّه المفهوم بحيث جعله يدل على ذلك الجناس الذي تختلف فيه الكلمتان بزيادة أحدهما بحـــرف ولم يشرط مكان هذا الحرف. ولعل أسامة في هذا النوع تابع لمن قبله، لكنـــه أضاء المفهوم وحدّه، وأطلق عليه اصطلاحاً جديداً .

جناس الترجيع:

التَّرْجيعِ والرَّجيعُ من الكلامِ: المَرْدودُ إلى صاحِبِه، كالجِرَّةُ تَجْتَرُّهـــا الإبِلُ ونحوُها والتَّرْجيعُ في الأذانِ: تَكريرُ الشَّهادَتَيْنِ جَهْـــراً بعـــدَ إخْفائِهمـــا، وتَرْديدُ الصوتِ في الحَلْقِ. وقـــيل: هو تقارُب ضُروب الحركات في الصوت، وقد حكى عبدا بن مُغَفَّل ترجيعه بمد الصوت فـــي القراءة نـــــحو آء آء آء. (ابن دريد، 1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ ترديد الكلام ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن ترجع الكلمة بذاتها (ابن منقـذ، 1987) . وحقيقة الأمر أنّ الكلام في هذا النـــوع يعيـــد الكـــلام فـــي النـــوع السابق((التصريف)) لأن كليهما من فروع الجناس الناقص، وقد فرّع أسامة هذا النوع من النوع السابق بزيادة شروط فيه؛ فالسابق كان قد اشترط فيه اختلاف حرف بين الكلمتين، أما هذا النوع فشرط فيه أن تشتمل إحدى الكلمتين علـــى الأخرى وتزيد عليها حرفاً أو أكثر، وقد جعل أغلب العلماء هذا النوع والـــذي سبقه داخلين في باب واحد، أو هما فرعين من فروع الجناس الناقص. وهـــذا النوع مندرج تحت ما سمّاه القاضي الجرجاني ((الناقص)) حيث أورد عليه أمثلةً منها((عواصٍ وعواصم)) فقد رجعت كلمة عواص بذاتها ولكـــن زادت الكلمـــة الثانية عليها حرفاً. وهو وارد أيضاً عند ابن رشيق فـــي بـــاب المضـــارع. (الجرجاني، 1966، وابن رشيق،1988) وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني أثناء تعليقه

على بيت أبي تمّام عن الفائدة الجمالية لهذا النوع من الجناس، دون أن يـذكر مسمّاه أو يعرّفه، حيث قال: وذلك أنّك تتوهم قبل أن يرد عليك آخـر الكلمـة كالميم من عواصم والباء من قواضب أنها هي التي مضـت، وقـد أرادت أن تجيئك ثانيةً، وتعود إليك مؤكدةً، حتى إذا تمكّن في نفسـك تمامهـا، ووعـى سمعك آخرها، وانصرفت عن ظنّك الأول، وزالت عن الذي سبق من التخييل، وفي ذلك ما ذكرت من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس. (عبد القاهر، (د.ت))

أما أسامة بن منقذ فقد سمّى هذا النوع من الجناس «الترجيع» وقال في تعريفه: اعلم أن تجنيس الترجيع هو: أن ترجع الكلمة في ذاتها كما قال الله ـــ عز وجل: "ولقد أرسلنا رسلنا" (الحديد، 25) وكما قال بعض العرب:

وما مُنعت دارٌ ولا عَزَّ أهلوها من الناس إلاّ بالقنا والقنابل

(ابن منقذ1987) فهو يشترط في هذا الضرب أن تحتوي إحـدى الكلمتـين علـى الأخرى وتزيد بحرف أو أكثر، ففي المثال الثاني «القنا والقنابل» رجعت كلمة القنا تماماً في الكلمة الثانية وزادت الثانية عليها حرفين. وقد ورد هذا الضرب عند جماعة من العلماء باسم «المذيل»، تشبيهاً للحرف الأخير الزائد بالذيل، كما قال الرازاي في باب «التجنيس الزائد أو المذيّل» إذ قال: وهو مثل التام إلا أن إحدى الكلمتين تكون زائدة حرفاً في آخرهـا. (الـرازي،1982، والنـويري، (د.ت)، والقزويني، 1993، والطيبي، 1986، والحلي 1982، والصفدي، (د.ت) وابن حجة 1987). أمـا السيوطي فقد أورده باسم «الترجيع» أيضاً، وذكر فيه رأي أسامة بن منقذ وبلغ عنده ستةً وثلاثين نوعاً، حيث قال: وهو أن يكون أحد الركنين مشتملاً علـى حروف الآخر وزيادة، كذا سماه قوم منهم ابن منقذ، وهو قسمان:قسمٌ تكـون الزيادة فيه حرفاً واحداً؛ فتارةً تكون في الأول ويُسمى الناقص، وتارةً يكـون في الوسط ويسمى جناس الحشو، وفي الآخر ويسمى المذيّل والمتمم. فهذه ستة أقسام، وكل منها إما بين اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو اسم وفعل، أو اسـم وحرفاً وفعل وحرف. فهذه ستةٌ وثلاثون قسماً (السيوطي، (د.ت)). ويبدو أن مفهوم جناس الترجيع قد فرّعه أسامة من الجناس الناقص، حيث عمل على إغنائـه اصطلاحياً؛ بعد أن أوجد مفهومه، ونلمس أن مصطلح «جناس الترجيع» هو من

المصطلحات التي أطلقها أسامة، وقد سمّى أغلب العلماء هـذا النـوع باسـم «المذيل». ويُعتقـد أن أسامة له السبق فيه اصطلاحاً ومفهوماً وأمثلةً وهو من تفريعاته وزياداته .

جناس العكس:

عكس: عَكَسَ الشيء يَعْكِسُه عَكْساً فانْعَكَسَ: ردَّ آخره على أوّلـه قـال الخليل: هو ردُّك آخرَ الشيءِ، على أوله، كالعَطْف (ابن دريـد،1987، الزمخشـري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) ورد ما يقترب من هذا النوع عند ابن رشيق القيرواني في حديثه عن أنواع الجناس، ولم يسميه،واكتفى بقولـه: ومنهـا أن تتقـدم الحروف وتتأخر، كقول الطائي:

بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهنَّ جلاءُ الشك والرِّيَبِ

(ابن رشيق، 1988) وقد أراد به أن تشتمل كل كلمة على حروف الأخرى غيـر مرتبةٍ مثل الصفائح والصحائف. وأطلق عليه أسـامة بـن منقـذ مصـطلح «العكس»، ولم تكن أمثلته تشير إلى أن الكلمة تكون عكس الأخرى، بحيث لو قرئت من الخلف إلى الأمام لما اختلف المعنى، بل أمثلته تشير إلى ما ذكـره سابقه، من أن تكون حروف الكلمتين متشابهةً ولكنها غير مرتبة، فقد قال في تعريفه: «اعلم أن تجنيس العكس هو أن تكون الكلمة عكس الأخرى، كما قال سبحانه وتعالى حكاية عن هارو:" إني خشيت أن تقول فرّقتَ بين بني إسرائيل" (طه، 94) وقال بعـض الأدبـاء فـي سـجعه: السـاخر خاسـر، والكامـل مالك،والمحمود ممدوح (ابن منقذ، 1987).وقد حاول أسامة من خلال الاصطلاح الجديد أن يشتق نوعاً جديداً غير أنه سُبق إليه. وسماه النـويري «المخـالف» وعرّفه بقوله: وهو أن تشتمل كل واحدة من الكلمتين على حروف الأخـرى دون ترتيبها (النـويري دت). وورد عند القزويني باسم «جناس القلب»، وقال فيه: وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمّي جناس القلب،وهو ضربان: قلـب الكـل كقولهم: حسامه فتح لأوليائه، حتف لأعدائه، وقلب البعض كقول بعضهم: رحم الله امرءاً أمسكَ ما بين فكّيه وأطلقَ ما بين كفّيه (القزويني، 1993، والطيبي، 1986،

والحموي،1987) واقتصر فيه الصفدي على ما سماه العلماء مقلوب الكل، وهو عنده على ضربين، وقد عرّفه بقوله: أن يكون أحد ركنيّ الجناس مقلوب الآخر، وهو يجيء على نوعين: تارةً يكون الكلام بمجموعه يُقرأ من آخره إلى أوله كما يُقرأ من أوله إلى آخره، كقوله تعالى: "وكلٌّ في فَلَكٍ" (يس، 40) وإما أن تكون كل كلمة بمفردها تُقرأ مقلوبةً في نفسها (الصفدي، (د.ت))

فجناس العكس هو أن تكون الكلمتان بعكس بعضهما من جهة ترتيب الحروف، قد وردت فكرته عند ابن رشيق ولكن بصورة غير واضحة، وربما تأثّر بها أسامة، فعمل على إيجاد مصطلح لهذا النوع من الجناس، وحدد له تعريفاً، وأورد عليه الكثير من الأمثلة الموضحة. وقد ساهم إفراده لها باباً في تطور هذا المصطلح؛ حيث أصبح ما أورده أسامة جزءاً من عدة أجزاء تتبع لجناس العكس أو القلب. ولعل أسامة له جهد في هذا المصطلح، ويُسجل له اعتناؤه به من حيث التعريف والاصطلاح والأمثلة .

جناس التركيب:

يقال: أَرْكَبْتُ الرَّجُلَ: أيّ جَعَلْت له ما يَرْكَب، وتقول في تَركيب الفَصّ في الخَاتَمِ والنَّصْلِ في السَهْمِ: رَكَّبْتُهُ فَتَركَّبَ، فهو مُرَكَّبٌ ورَكِيبٌ. والتركيب: التوصيل والإدخال، تقول: ركّبتُ السنان في القناة (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ وهو الإدخال والتوصيل كتركيب النصل في السهم ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو أن تكون الكلمة مركبةً من كلمتين (ابن منقذ، 1987) لقد ذكر عبد القاهر الجرجاني هذا النوع من الجناس باسم «المرفو» في معرض حديثه عن جمال الجناس التام، حيث جعل هذا النوع من توابعه، فقال: والنكتة التي ذكرتها في التجنيس، وجعلتها العلةَ في استيجابِه الفضيلةَ، هي حسن الإفادة وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذي لا يمكن دفعه إلا في المستوفي المتفق الصورة، أو المرفو الجاري هذا المجرى كقوله: أو دَعاني أُمِتْ بما أودعاني (عبد القاهر، (د.ت)). فالواضح من كلامه أنه يقصد بالمرفو ما سماه أسامة من بعده التركيب، وهو

في المثال تركيب الكلمة الأولى من حرف العطف «أو» وفعل الأمر «دعاني».
وقد ذكر أسامة بن منقذ هذا النوع باسم «التركيب» لأن أحدى كلمتي الناس تكون مركبةً من لفظتين، وقال في تعريفه: اعلم أن تجنيس التركيب: هو أن تكون الكلمة مركَّبةً من كلمتين، كما قال الشيخ أبو العلاء:

البابليةُ بابُ كلِّ بليَّةٍ فتوقَّينَّ دخولَ ذاك الباب

ولبعضهم وهو من المعجز الذي ليس مثله:

إن ترْمكَ الغربةُ في معشرٍ تضافروا فيكَ على بغضهمْ
فدارهم ما دمتَ في دارهم وأرضهم ما دمتَ في أرضهم

فقد وضع أسامة حداً لهذا النوع الذي علّق عليه عبد القاهر، وجعل له حدّاً واصطلاحاً خاصاً وأمثلةً موضّحةً. وبهذا التعريف تناقلته كتب البلاغة بعده، مع اختلاف في الاصطلاح أحياناً وفي تفريعاته أحياناً أخرى. ويبدو أن المثال الثاني لا ينطبق على هذا النوع تماماً؛ لأنه أقرب إلى الجناس المغاير. وجناس التركيب تكون فيه إحدى الكلمتين مركبةً من لفظتين بينما الأخرى تكون كلمةً بمفردها، وهنا الكلمتان اسم وفعل وضفتان إلى اضمير المتصل، وهو ما يؤيّد ما ذكرناه. وقد تناول ابن الأثير وابن أبي الإصبع هذا المصطلح كما جاء عند أسامة دون زيادة. (ابن الأثير(د.ت)، وابن الإصبع، 1383).

وقد سمّى النويري هذا النوع «المركب»، وقال فيه: وهو على ضربين: الأول ما هو متشابه لفظاً لا خطاً ويسمى التجنيس المفروق، كقوله: كنت اطمع في تجريبك ومطايا الجهل تجري بك، ومن أنواع المركب المرفو: وهو أن تجمع بين كلمتين إحداهما أقصر من الأخرى، فتضم إلى القصيرة حرفاً من حروف المعاني أو حروف الكلمة المجاورة لها حتى يعتدل ركنا التجنيس (النويري، (د.ت)، والقزويني، 1993،والطيبي 1986، والعلوي،1914،الحلي،1982، الصفدي،(د.ت)، وابن حجة، 1987،السيوطي،(د.ت)).

لعل مصطلح «جناس التركيب» هو من أهم أنواع الجناس كما أشار إلى هذا الأمر عدد من العلماء، ويُعتقد أنّ أولَّ نبّه على مفهومه.عبد القاهر الجرجاني حيث عدّه من العناصر الجمالية،إذا لم يكن متكلّفاً في سياقه، وقد

تناولـــه أسامة فأرسى حدوده بالاصطلاح والتعريف والأمثلة، وهـــو مجهـــود اصطلاحي واضح. وتناقلت كتب البلاغة هذا النوع باصطلاح أسامة، وفرّعوا منه فروعاً تحت مسميات مختلفة ويُعتقد أن لأسامة الجهد الأكبر في هذا.

طبقات التطبيق:

طابق البعيرُ وغيرُهُ: إذا وَضَعَ خُفَّي رجليه في موضع يديـــه. والمصـــدر الطباق. وطابَقَ بين الشيئين: جعلهما على حَذْوٍ واحد وأَطْبَقَـــت الرحـــى: إذا وُضِعَ الطبق الأعلى على الأسفل. والمطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق (ابـــن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يتفق المعنى اللغـــوي للمصـــطلح – الجمع بين شيئيين على حذو واحد – مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن تكـــون الكلمة ضد الأخرى)) (ابن منقذ، 1987). وأصل المطابقة عند الأصمعي: وَضْـــعُ الرِّجلِ مَوضعَ اليد، كما في قول الشاعر:

وخيلٍ يُطابقُ بالدارعينَ طِباقَ الكلابِ يَطَأنَ الهِرَاسا

(الحاتمي، 1978) وكان ثعلب (291) قد خلط بين المطابقـــة والتجنـــيس، فقـــال: والمطابق هو تكرير اللفظة بمعنيين مختلفين (ثعلب، 1966). وتبع قدامة ثعلـــب في جعل مصطلح المطابقة خاصاً بالجناس التام وقد أطلق على المطابقة ((التكافؤ)) وقال في تعريفه: هو أن يصف الشاعر شيئاً أو يذمه، أو يتكلم فيـــه بمعنى ما، فيأتي بمعنيين متكافئين،والذي أريد بقولي: متكـــافئين، فـــي هـــذا الموضع: متقاومان، إما من جهة المضادة أو السلب والإيجاب أو غيرها مـــن أقسام التقابل (قدامة،1987) ويذكر الآمدي أن المطابقة تكـــون فـــي الحـــروف المتضادة إذا اجتمعت، فالطباق عنده: مقابلة الحرف بضده أو ما يقارب الضد، وإنما قيل: ((مطابق))لمساواة أحد القسمين صاحبه، وإن تضادا أو اختلفـــا فـــي المعنى (الآمدي، 1972)لأن حقيقة الطباق إنما مقابلة الشيء بمثل الذي هو على قدره، فسموا المتضادين– إذا تقابلا – متطابقين.

ويتحدث الحاتمي عن المطابقة من خلال خبر يرويه له أبو الفـــرج القرشي بقوله: قلت للأخفش أجد قوماً يخالفون في الطباق، فطائفة تزعم بأنـــه

ذكر الشيء وضده، فيجمعهما اللفظ فهماً، لا المعنى، وطائفة تخالف ذلك فتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد فقال: هذا هو التجنيس، ومن زعم أنه طباق فقد ادّعى خلافاً على الخليل والأصمع (الحاتمي، 1987). فالحاتمي في نقله للرواية يريد التفريق بين الطباق والجناس التام، الذي أطلق عليه ثعلب وقدامة المطابقة. ويذكر القاضي الجرجاني بعض سمات المطابقة بقوله: وأما المطابقة فلها شعب خفيّة، ومكامن تغمض، وربما التبست بها أشياء لا تتميّز إلا للنظر الثاقب، والذهن اللطيف (الجرجاني، 1966) ويُلاحظ من كلام الجرجاني وتعليقاته على الأبيات الشعرية، أنّ المطابقة عنده تكون في النفي والإثبات من الكلام، وفي الضمائر مثلما هي في الألفاظ. ويقول العسكري: أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضده ،في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو بيت من بيوت القصيدة (العسكري ، 1984،و الباقلاني، (د.ت)، وابن رشيق، 1988، وعبد القاهر، (د.ت)) .

وقد عرّف أسامة بن منقذ التطبيق بقوله: اعلم أن التطبيق نوعان: متصل ومتكافٍ. فالتطبيق هو أن تكون الكلمة ضدَّ الأخرى، كما قال الله سبحانه: وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا (النجم، 43) وأخفى تطبيقٍ في القرآن قوله سبحانه: "ممّا خطيئاتهم أُغرقوا فأُدخلوا ناراً" (نوح،25) (ابن منقذ، 1987) ويبدو مما تقدم أن التطبيق عند أسامة كما هو عن الحاتمي، يعني به تضاد الكلمتين، ويذكر الرأيين الشائعين في ذلك يقول: وبعض العلماء يجعل التطبيق أن تجيء الكلمة بمعنيين، ويسمى: التكافؤ وكلامه فيه شيء من الخلط؛ حيث أنه أراد بالطباق المتصل الذي ذكره المضادة، وأراد بالتكافؤ الجناس التام، وفاته أن التكافؤ الذي ذكره قدامة هو الطباق بعينه وليس الجناس.

ولا يفرق ابن الأثير بين الطباق والمقابلة، بل يدعو إلى أن يسمى الطباق مقابلةً، فيقول: الأليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع المقابلة، لأنه لا يخلو الحال فيه من وجهين إما أن يُقابل الشيء بضده، أو يُقابل بما ليس بضده (ابن الأثير، 1976). ويعرفه في موضع آخر بقوله: أن يأتلف في اللفظ

أحد العلماءالكثيرين الذين تناولوا مفهوم الطباق تحت مسماه الحقيقي، ولم يقدّم فيه أي رأي جديد، فقد كان مقتدياً بالحاتمي والعسكري، وقد عمل على إغناء الموضوع بالكثير من الأمثلة، والتي ترددت بعينها في أغلب كتب النقد والبلاغة التي جاءت بعده. وقد راعى أسامة في هذا المصطلح جميع العناصر الاصطلاحية؛ من تعريف وأمثلة،واصطلاح .

الاستعارة:

العارية ما تَداولوه بينهم، وقد أعاره الشيء وأعارَهُ منه وعَاوَرَه إيّاه وتعوّرَ واستعارَ: طلَبها. والتعاور شبيهُ المُداولة، والتداول في الشيء يكون بين اثنين. واستعارَ الشيء واستعاره منه: طَلَبَ منه أن يُعيرهُ إيّاهُ، واعتَوَروا الشيءَ: تداولوه فيما بينهم. وقيل مُستَعار بمعنى مُتعاور أي متداولٌ ويقال: أرى الدهر يستعيرني شبابي أي يأخذه مني. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)اتفق المعنى اللغوي للمصطلح –الإعارة والانتقال والتداول للشيء– إلى المعنى الاصطلاحي: تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه (الجاحظ،1986) ذكر الأصمعي الاستعارة بالمعنى اللغوي لها، فقال: أخبرني وهب بن جرير بن حازم قال: قال أبي: كنت أروي لأمية ثلاث مائة قصيدةً، قال: فقلت: أين كتابه؟ قال استعاره فلان فذهب به(الأصمعي، (د.ت)) ويقول الأصمعي موضحاً دواعي الاستعارة عند العرب وغايتها: إنما فعلت ذلك العرب، عند حاجتها أن تضرب مثلاً لشيء ليس في موضعه، لعلمها أنّ من سمعه يعرفه. فتفعل ذلك على هذا الوجه (الحاتمي،1978).ويوضّح ابن قتيبة (276) طريقة العرب في طلب الاستعارة بقوله: فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً. (ابن قتيبة،1954) فهو بهذا يشترط مناسبة المستعار منه للمستعار. أما ثعلب فإنه ثعلب متأثر بكلام سابقيه كالأصمعي وابن قتيبة، فقد عرفها بقوله: أن يُستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه (ثعلب،1966) وقد وضع ابن المعتز الاستعارة في الباب الأول من أبواب البديع وهي: استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها(ابن المعتز، (د.ت) والآمدي، 1972).

وكل استعارة عند الرماني فلا بد لها من حقيقة وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، ثم يعرفها بقوله: تعليق العبارة على ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة (الرماني،1968) فالرماني يتبع مَن قبله من النقاد في ضرورة إيجاد علاقة مناسبة بين الاستعارة والحقيقة اللغوية الموضوعة لها ،ويعد الاستعارة الحسنة أبلغ من الحقيقة ويعرّف الحاتمي الاستعارة بأنها نقل كلمة من شيء قد جعلت له إلى شيء لم تجعل له (الحاتمي، 1965) وقد قسّم الاستعارة ثلاثة أقسام: الاستعارة المستحسنة والمستهجنة، والنوع الثالث من الاستعارة أحسن من الثاني لأنهم استعاروا لما لا يعقل اسماً لما يعقل .

وأما القاضي الجرجاني فيعرف الاستعارة بقوله: وإنما الاستعارة ما اكتفى فيه بالاسم المستعار عن الأصل ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها، وملاكها تقريب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه،وامتزاج اللفظ بالمعنى،حتى لا توجد بينهما منافرة، ولا يتبيّن في أحدهما إعراض عن الآخر (الجرجاني،1966). وعند العسكري هي: نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ،أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه، وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة ولولا أنّ الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة؛من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالاً. (العسكري،1984) فالعسكري أيضاً يربط بين مجالات استعمال الاستعارة وحقيقتها اللغوية.

والاستعارة عند ابن رشيق أفضل من المجاز وأول أبواب البديع وليس في حُلى الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام، إذا وقعت موقعها وأفضلها: إذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به. (ابن رشيق،1988).

ويُرجع ابن سنان كثرة فن الاستعارة إلى المحدثين من الشعراء، بقوله: وهذا الفن قد أورده المحدثون كثيراً وإن كان المتقدمون بدؤوا به، وممن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس فأورد منه في شعره الجيد المحمود، والرديء الذي هو الغاية في القبح. ثم يقول: ولا بدّ للاستعارة من

حقيقية هي أصلها وهي مستعار ومستعار منه، ولها تأثير في الفصاحة ظـــاهر وعلقة وكيدة، والبعيد منها يقضي باطّراح الكلام. (ابن سنان،1982) أما عبد القاهر الجرجاني فيقول: إنّ الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصل فـــي الوضـــع اللغوي، معروف تدل الشواهد على أنّه اختص به حين وضـــع، ثـــم يســـتعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلاً غير لازم فيكـــون هناك كالعارية. ثم تنقسم أولاً قسمين: أحدهما أن يكون لنقله فائدة والثاني أن لا يكون له فائدة (عبد القاهر، (د.ت)) ويعرفها بقوله: أن تريد تشبيه الشـــيء بالشـــيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم الشبه بـــه فتعيـــره المشـــبه وتجريه عليه (عبد القاهر،1984).

أما أسامة بن منقذ فنظر للاستعارة من وجهة نفسية قد تكون أقرب إلى نظرة النقد الحديث لها فقد عرفها بقوله: اعلم أن الاستعارة هو أن يُستعار الشيء المحسوس للشيء المعقول كما قال الله سبحانه وتعـــالى: "لا تُظلمـــون فتـــيلا" (النساء،77) ثم تحدث عن أهمية الاستعارة بقوله: والاستعارة أوكد في النفس من الحقيقة، وتفعل في النفوس ما لا تفعله الحقيقة، وقوله: فتيلا، أنفى للكثير والقليل من قوله شيئاً، ولقد أحسن أبو تمام حين قال :

لا تسقني ماء المَلام ؛ فإنني صبٌّ قد استعذبتُ ماء بُكائي

ومع أن أسامة بن منقذ قد اقتصر على اســـتعارة الشـــيء المحســـوس للشـــيء المعقول فقط(المعنوي)، إلا أننا نلمس في حديثه عنها رؤيـــا فنيـــة، لا تحـــاكم الاستعارة في وفق منطق الحقيقة، كمعيارٍ لها بحيث يرفض منها ما لـــم يكـــن مناسباً بغض النظر عن جمالها ويقبل منها ما ناسب المستعار له وإن لم يكـــن جميلا، بل إن أسامة يجعل الاستعارة أفضل من الحقيقة، وأوكد في النفس مـــن الحقيقة، ملتفتاً إلى تأثيرها من وجهة نفسية على نفس المتلقي. وقد أورد في هذا الباب العديد من الأمثلة والتي كما يبدو لم يشترط فيها المناسبة للحقيقة فلم ينقاد أسامة خلف الآراء الشائعة التي تخص الاستعارة، والتي جعلت الاستعارة بديلاً للحقيقة بشروط المناسبة، ومن هنا فالاستعارة عند أسامة قيمة فنية أفضل مـــن الحقيقة. والاستعارة عند الزملكاني تعطي الإيجاز مع التشـــبيه البليـــغ، وهـــي

ضربان: الأول أن يُطلق اسم المشبه به على المشبه من غير أداة التشبيه كقولك: «رأيتُ أسداً» والضرب الثاني أن تجعل الشيء للشيء وليس له (الزملكاني، 1974) يريد بالأول التصريحية والثاني المكنية .

والاستعارة عند السجلماسي: أن يكون اسم ما دالاً على ذات معنى راتباً عليه دائما من أول ما وضع، ثم يلقّب به الحين بعد الحين شيء آخر لمواصلته للأول بنحوٍ ما من أنحاء المواصلة أي نحو كان، تخييلاً لذات المعنى الأول الموضوع عليه الاسم في الشيء الثاني الملقب به حين اللقب، واستفزازاً من غير أن يجعله راتباً للثاني ودالاً على ذاته. (السجلماسي، 1980 ، والقزويني،1993 والعلوي،1914) ويبدو مما تقدم أن الاستعارة مصطلح قديم خاض فيه أغلب العلماء قبل عصر أسامة وبعده، وتباينت آراؤهم في قبول بعض أنواعها أو رده، وكان لأسامة بين هذا الكم من الآراء رأي طريف؛ حيث وقف عند الاستعارة ملتفتاً إلى تأثيرها النفسي، وكأنه يشير إلى الفعاليات النفسية، التي ترفض الارتباط بالواقع ومحاكمتها وفق المقاربة أو مناسبة المستعار منه للمستعار، لتعلقها بالخيال لذي يعكس رؤى الشاعر الخفية. وإن اقتصر على استعارة الشيء المحسوس لغير المحسوس. فهو لم يشترط فيها المناسبة، كما أنه عدّها أفضل من الحقيقة لما تتضمنه من مسحة فنية، فهو يحاكمها من منطلق فني باعتبارها قيمةً فنيةً في الدرجة الأولى، ثم هي بديل للحقيقة بل وأفضل من الحقيقة؛ لما لها من تأثير نفسي على المتلقي. ويُعتقد أن أسامة طرح في هذا المصطلح رأياً وجيهاً يختلف عن آراء العلماء الباقين، حيث استطاع في ظل هذا الحجم من الآراء أن يجد رأياً طريفاً، هو أقرب إلى رؤية النقد الحديث.

العكس:

عكس: عَكَسَ الشيء يَعْكِسُه عَكْساً فانْعَكَسَ: ردَّ آخره على أوّله، قال الخليل: هو ردُّك آخرَ الشيءِ، على أوله، وهو كالعَطْف. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت) ويطابق المعنى اللغوي لكلمة«العكس» المعنى الاصطلاحي، ففي الاصطلاح: أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما

جعلته في الجزء الأول مثل قوله تعالى: يُخرج الحيَّ من الميِّت ويُخرج الميِّتَ من الحي (الروم،19،العسكري،1984). وكان العسكري هو أول من تحدث عن العكس مفهوماً واصطلاحاً، حيث أخذ عنه أصحاب البلاغة هذا المصطلح. ويربط ابن سنان الخفاجي العكس بالمطابقة يقول: ومما يجري مجرى المطابق، أن يُقدّم في الكلام جزءٌ ألفاظه منظومة نظاماً، ويتلو بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني، وما كان مؤخراً مقدماً (ابن سنان، 1982،والبغدادي،1981) وبالمعنى نفسه ورد عند أسامة وعرّفه بقوله: اعلم أن العكس هو أن ترد الجملتان إحداهما عكس الأخرى، كما قال الله تعالى: "ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده" (فاطر،2) ومنه:

رمى الحدثان نسوة آل حربٍ بمقدارٍ سَمَدْنَ له سُمودا
فردَّ شعورهنَّ السودَ بيضاً وردَّ وجوههنَّ البيضَ سودا

(ابن منقذ،1987،ابن الأثير،(د.ت)) ويقسم ابن أبي الإصبع العكس إلى ضربين: الأول منهما كما هو عند سابقيه والثاني وهو داخل في السرقات وهو أخذ معاني السابقين وعكسها (ابن الإصبع،1383) وجعله حازم القرطاجني من صور الطباق وسمّاه التبديل حيث قال: وقد يوجد في الكلام ما صورته صورة الطباق، وليس بمطابقة، ويجري مجرى المطابقة؛ تخالف وضع الألفاظ لتخالفٍ في وضع المعنى، ومن هذا النحو قولهم: إن من خوّفك حتى تلقى الأمن، خير ممن أمّنكَ حتى تلقى الخوفَ. ويُسمى هذا النوع من الكلام التبديل (القرطاجني،1981،النويري، (د.ت).القزويني، 1993، والطيبي، 1986، وابن حجة، 1987، والمدني، 1968).

فالعكس مصطلح بلاغي يشير إلى ورود الجملة بعكس سابقتها، وكان العسكري أولَّ من نبَّه إلى هذا النوع ووضع له اصطلاحاً، بحث تناولته كتب البلاغة والنقد وكان لبعضهم فيه وجهات نظر أو تفريعات، أما أسامة فلم يكن له فيه ما يميّزه عن آراء الآخرين، فهو ممن تناول المصطلح بمفهوم العسكري وابن سنان وزاد عليه بعدد من الأمثلة من القرآن ومن الشعر. وقد قدّم في هذا الباب كل العناصر الاصطلاحية .

الترديد:

ردد القول: كرّره واسترده الشيءَ: سأله أن يرده عليه، وردّه مَرَدّاً ومردوداً: صرفه. والترداد والترديد والمرتد: الحائر البائر، والارتداد: الرجوع. وردّه ترديداً وترداداً فهو مُرَدّدٌ: صرفه وأرجعه برفق (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح – ردّ الشيء برفق – المدلول الاصطلاحي فهو: تعليق الشاعر لفظة في البيت متعلقة بمعنى، ثم يرددها فيه بعينها، ويعلقها بمعنى آخر في لبيت نفسه (الحاتمي،1978) ويذكر الحاتم يأن هذا النوع من البديع يكثر عند المحدثين دون القدماء فيقول: ويَرَدُ هذا للمحدثين، وأفضل ما قيل في معناه قول أبي حية:

ألا حيّ من أجل الحبيب المغانيا لبسنَ البلى مما لبسن الليالياً

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلةٌ تقاضاه شيءٌ لا يملُّ التقاضيا

(الحاتمي،1978) ويذكر ابن وكيع الترديد بقوله: وبعضهم يسميه التصدير؛ وهو أن يبدأ الشاعر بكلمة في البيت ثم يعيدها في عجزه، أو نصفه، ثم يرددها في النصف الآخر (ابن وكيع، 1982) ويعرفه ابن رشيق بقوله: وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقةً بمعنى آخر في البيت نفسه (ابن رشيق،1988) ويفرق بين التصدير والترديد بقوله: إن التصدير مخصوص بالقوافي تُردُّ على الصدور، والترديد يقع في أضعاف البيت. وهو بهذا يعيد كلام الحاتمي بأمثلته وتعليقه. ويورد ابن سنان تعريف الحاتمي للترديد.وهذا النوع عنده لا يدخل في النقد؛ لأن التأليف في هذا الترديد كسائر التأليف في الألفاظ التي لا تستحق به حمداً ولا ذما، ولا يكسبها حسناً ولا قبحا (ابن سنان،1982).

ويدمج أسامة ابن منقذ الترديد بالتصدير؛ بحيث لا يقتصر التصدير على القافية بل يقع أيضا فيما دون القافية وقد أوردهما في باب واحد سماه باب الترديد ويسمى التصدير. يقول: اعلم أن الترديد هو ردّ أعجاز البيوت على صدورها أو ردّ كلمة من النصف الأول إلى النصف الثاني. قال بعض العرب:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع

يتأثر أسامة برأي ابن وكيع في اعتبار الترديد والتصدير شيئاً واحداً، ولعل هذا الرأي أقرب إلى الصواب؛ لأن ليس ثمة فرق يدعو إلى عزلهما، فهما شيء واحد إلا أن التصدير يقع في القافية، والآخر في حشو البيت. ويأخذ ابن الأثير في الرأيين السابقين في كتابين من كتبه. فهو يشترط في أحدهما في الترديد اتفاق اللفظ والمعنى معاً أي أن اللفظة الواحدة رددت فيه (ابن الأثير، 1976) . ويقول في كتاب آخر في باب التصدير فهو يعرفه: بإعادة اللفظة مكررةً (ابن الأثير، (د.ت)) ويقول إن بعضهم عدّوا التصدير ردّ القافية، إما مكررةً أو معلقةً بمعنى آخر أو مختلفةً المعنى (ابن الأثير، (د.ت)) ولا يقصر ابن الأثير التصدير على القافية، بل يشمل الترديد أيضاً.وهو بهذا يأخذ برأي أسامة في دمج المصطلحين. ويقسّم ابن أبي الإصبع الترديد إلى نوعين: نوع يسمى الترديد المتعدد، وهو أن يتردد حرف من حروف المعاني، إما مرة أو مرارا، ومن الترديد نوع آخر يسمى: ترديد الحَبَك ويسمى بيته المحبوك؛ وهو أن تبني البيت من جمل تردّ فيه كلمة من الجملة الأولى في الجملة الثانية، وكلمة من الثالثة في الرابعة، بحيث تكون كل جملتين في قسم، والجملتان الأخيرتان غير الجملتين الأوليين في الصورة، والجمل كلها سواء في المعنى (ابن الإصبع،1383 ، والسجلماسي،1980).

ويتضح مما سبق أن مصطلح الترديد كان متداولاً قبل أسامة، وأن أسامة لم يأخذ بالرأي الشائع باعتبار الترديد منفصلاً عن التصدير، بل أدمجهما متأثراً في ذلك برأي ابن وكيع ومقتدياً به، وقد أخذ تابعه أبن الأثير بهذا الرأي وهذه رؤية مصطلحية جيدة، باعتبار أن كلا النوعين شيء واحد أو هما داخلان في المضمون نفسه، وقد تمسك بأفضل الآراء، وهو ينم عن فهم متميز .

التتميم:

تمَّ الشيء يتمُّ تمًّا وتماماً وتمامته وتتمَّتُهُ: ما يتمُّ به، وتتمة كل شيء: ما يكون يه تمامه، واستتمَّه وتمَّ عليه إذا جعله تاماً. والتمام: الإتيان بما نقص والتتميمُ يُردُّ على الناقص فيُتمّه (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)ذكر ابن المعتز مصطلح التتميم وعدّه من محاسن الكلام فقال: ومن محاسن الكلام

أيضاً والشعر اعتراض كلام في كلام لم يتمم معناه، ثم يعود فيتمه في بيت واحد (ابن المعتز، (د.ت)) وعدّه قدامة من نعوت المعاني وهو: أن يذكر الشاعر المعنى فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته، وتكتمل معه جودته شيئاً إلا أتى به ومثاله قول طرفة:

فسقى ديارك غير مفسدها صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي

(قدامة،1987، الحاتمي،1978) ومن الملاحظ على تعريف قدامة أن المصطلح عنده ينطبق على الاحتراس أكثر. أما ابن وكيع فقد أورد تعريف ابن المعتز للتتميم ولم يزد عليه إلا بقوله: وربما سُميَّ التفاتاً (ابن وكيع،1982) ويبدو أن ابن وكيع قد زاد مصطلح التتميم خلطاً، حيث خلط معه الالتفات، مع أنهما بعيدان في المفهوم. (العسكري,1984، والباقلاني، (د.ت)) ويرى ابن رشيق أن التتميم في الشعر يأتي للمبالغة أو للاحتراس من التقصير،ويعرفه بقوله: أن يحاول الشاعر معنىً فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أورده وأتى به: إما مبالغةً، وإما احتياطاً واحتراساً من التقصير. ولعل تعريف الاحتراس عند ابن رشيق قد غلب على تعريف التتميم، لذلك فهو كسابقيه لم يفرد باباً خاصاً بالاحتراس بل جعله التتميم بعينه، وأمثلته تأيد ذلك. ويقول في موضع آخر: التتميم إذا طلبت حقيقته، كان ضرباً من المبالغة وإن ظهر من أنواع الحشو المستحسن (ابن رشيق، 1988) ويعدّ البغدادي التتميم من نعوت المعاني، وهو أن توجد في المعنى كتابة أو خطابة، فيوفى بجميع المعاني المتممة لصحته، المكملة لجودته، من غير أن يخل ببعضها، ولا يُغادر شيءٌ منها. (البغدادي، 1981)

ويختلف رأي أسامة بن منقذ عن سابقيه في هذا الباب؛فالتتميم عنده نوع من الحشو المستحسن، يسدّ نقص الكلام ويؤدي فائدةً جماليةً بديعيةً. يقول: اعلم أن التتميم هو أن يذكر الشاعر معنىً، ولا يغادر شيئاً يتمُّ به إلا أتى به، فيتكامل له الحسن والإحسان، ويبقى البيت ناقص الكلام، فيحتاج إلى أن يتمّه بكلمة توافق ما في البيت من تطبيق أو تجنيس أو غير ذلك قال أبو تمام:

بدرٌ أطاعت فيك بادرة النوى ولعاً، وشمسٌ أولعت بشماس

تمّ البيت دون قولـــه: (ولعاً). واحتاج إلى كلمة أخرى فأتى بها مجانسةً لأولعت، فانسكبت في البيت، ولولا ذلك لكانت حشواً. وكذلك قول المتنبي:

وخفوق قلب لو رأيت لهيبَه يا جنتي لظننتِ فيه جهنّما

تمّ البيت دون قوله: يا جنتي؛ فأتى بها مطابقةً لجهنّم، وبعض البلغـــاء يســـميه التبليغ، وبعضهم يسميه التتبيع. ويقع على ضروب: فهو في القافية يسمّى: تبليغاً وتتبيعاً، وفي الحشو يسمى: تتميماً واحتراساً. (ابن منقذ،1987).

ويسميه ابن أبي الإصبع «التمام» ، ويذكر تسمياته المختلفة عند النقـــاد، فيقول: سمّاه الحاتمي التتميم، وسماه ابن المعتز قبله اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه. ومجيئه على وجهين: للمبالغة والاحتياط، ويجيء في المقـــاطع كمـــا يجيء في الحشو لكنه متى جاء في المقاطع سمّي إيغالاً، ويكثـــر مجيئـــه فـــي الحشو. (ابن الإصـــبع، 1383). وهو عند القزويني: أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة كالمبالغة. (القزويني، 1993، والسيوطي، (د.ت)) والتتميم عند الكفوي على ضربين: في المعاني والألفاظ ويعرفه بقوله: هو عبارة عن الإتيان في النظم والنثر بكلمة إذا طرحتها من الكلام نقص حسن معنـــاه، وهـــو علـــى ضربين: ضرب في المعاني، وضرب في الألفاظ، والذي في المعاني هو تتمـــيم المعنى، والذي في الألفاظ هو تتميم الـــوزن، ويجـــيء للمبالغـــة والاحتيـــاط. (الكفوي،1974).

ويُلاحظ مما سبق أن التتميم عند أسامة بن منقذ كان أكثـــر تحديـــداً ووضوحاً، فمصطلح التتميم عامةً وقع فيه الخلط والتشويش، فهو عـــالق بـــين الاعتراض، والالتفات، والاحتراس، والحشو، والتبليـــغ، والتتبيـــع، والتكميـــل، والإيغال. ولعل أسامة هو الوحيد الذي وقف عند حدود التتميم، وجعله للتحسين البديعي إضافةً إلى سد النقص في الكلام، والوحيد الذي فرّق بينه وبين التبليـــغ والحشو، ووقف عند حدودهما، ولم يزل التشويش عنه بعد أسامه إلا ابن أبـــي الإصبع، الذي تأثر بتعريف أسامة ونقل أمثلته. ولعل مفهوم التتميم كـــان مـــن الأفكار البلاغية الجديدة التي جاء بها أسامة، وهو توجيه طريف منه .

الاحتراس:

الاحتراس من احترس منه أي تحرّز، وتَحَرّستُ من فلان واحترستُ منه بمعنى تحفظتُ منه.(ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) ورد معنى الاحتراس عند العسكري كنوع ثانٍ من أنواع الاستثناء فقال: والاستثناء على ضربين: فالضرب الأول هو أن تأتي معنى تريد توكيده والزيادة فيه فتستثني بغيره والضرب الآخر استقصاء المعنى والتحرز من دخول النقصان (العسكري،1984) وقد جعل ابن رشيق الاحتراس نوعاً من التتميم، وساوى بينهما فقال: وبعضهم يسمي ضرباً منه احتراساً واحتياطاً، ومعنى التتميم أن يحاول الشاعر معنى، فلا يدع شيئاً يتمّ به إما مبالغة، وإما احتراساً من التقصير. (ابن رشيق،1988، والسجلماسي،1980) وسمّاه ابن سنان التحرّز مما يوجب الطعن فقال عنه: أن يأتي بكلام لو استمّر عليه لكان فيه عليه طعن، فيأتي بما يتحرّز به في ذلك الطعن، نحو قول طرفة:

فسقى ديارَكِ- غيرَ مُفسدها صوبُ الغمام وديمةٌ تهمي

فلو لم يقل:« غير مفسدها » لظن به أنه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها. (ابن سنان، 1982) .

ويستعمل أسامة بن منقذ مصطلح الاحتراس ويجعله خاصاً برفع المظنة عن الكلام،يقول:اعلم أن الاحتراس هو أن يكون على الشاعر طعنٌ، فيحترس منه ومن الاحتراس قوله تعالى: "فأتوا حرثكم أنّى شئتم" (البقرة،223). لما كانت أنّى تحتمل معنيين: معنى كيف، ومعنى أين، احترس الباري سبحانه بقوله: حرثكم؛ لأن الموضع المكروه ليس بحرث، والحرث موضع الزرع. (ابن منقذ،1987، وابن الإصبع,1383 ، وابن حجة، 1987، والمدني، 1968).

ومما تقدم نلمس أن مصطلح الاحتراس من مجهودات أسامة، على الرغم من أن المصطلح كان متداولاً والمفهوم كذلك، إلا أنهما كانا غير مستقرين، ومضطربي الدلالة وعالقين بين العديد من المفاهيم والمصطلحات، وقد جمعهما أسامة في حدود دقيقة، بحيث أصبح المصطلح يشير إلى نوع من الجمل الإحترازية لكي لا يُفسّر المعنى بنقيضه، وقد تناول العلماء التابعون

لأسامة هذا المصطلح ولم يخرجوا عن حدوده التي رسمها له. وكان له ضمن هذا الباب موقف نقدي خالف به الأصمعي وقدامة، حيث عابوا قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دار سلمى على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

يقول: وعابوا على ذي الرمة قوله: فعابه من لا يعرف في النقد شيئاً. وقال: كأنه دعا عليهم، وإنه لا مطعن عليه؛ لأنه دعا لها بالسلامة في أول البيت (ابن منقذ,1987). ولعل لهذا المصطلح يعدُّ من زياداته في البلاغة، فقد كان قبله غُفلاً غير محدد يتداخل معه العديد من الفنون الأخرى،كالتتميم والتكميل،وغيرها.

التنكيت:

التنّكيت: مصدر نكَّت إذا أتى بنكتة، وأصله من النَّكت: وهو أن تضرب في الأرض بقضيب ونحوه فتؤثر فيها، لأن المتكلم إذا أتى في كلامه بدقيقة احتاج السامع في استخراجها إلى فضل تأمل ينكت معها الأرض كما هو شأن المتأمل.

يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ الملاحظة الدقيقة ــ مع المعنى الاصطلاحي قال أسامة: اعلم أن التنكيت هو أن تقصدَ شيئاً دون أشياء، لمعنى من المعاني، ولولا ذلك لكان خطأ من الكلام وفساداً في نقد الشعر. سئل ابن عباس عن قوله تعالى: "وأنَّه هو ربُّ الشِّعرى" (النجم،49) قيل: لِمَ خصّها وهو ربُّ الجميع، ولم يقل: ربّ الثريا؟ فقال: كان قد ظهر في العرب رجل يُقال له: أبو كبشة، عَبَدَ الشِّعرى؛ لأنها أكبر نجم في السماء، فقصدها الله تعالى دون النجوم؛ لأنها عُبدت ولم تُعبد الثريا (ابن منقذ،1987، وابن الإصبع،1383، و الحلي،1982، وابن حجة،1987).

فالتنكيت هو الاختصاص بذكر شيء محدد من بين أشياء لفائدة، ويبدو أن أسامة بن منقذ هوأولَّ من تنبّه لهذا المفهوم الدقيق، وأكسبه سبغةً اصطلاحيةً لم تتغيّر عند من تناولوا هذا المصطلح من بعده، ويُعدُّ هذا المصطلح من المصطلحات الجديدة التي أضافها أسامة إلى النقد العربي، ولم يزد أصحاب

البديعيات على ما جاء به، وأن كانوا قد نقلوا هذا المصطلح عنه باعتباره أحد الأنواع البديعية، ولم ينتبهوا أنه أحد مواد النقد، وأن نقيضه يسمّى «العبث».

التعليق والإدماج:

علق: عَلِقَ بالشيءِ عَلَقاً وعَلِقَهُ: نشب فيه، وتَعْليق الباب أيضاً: نَصْبه وتَرْكِيبُه، الإدماج: اللف، ويقال أدمج الحبل أي أجاد فتله، ودُمج الشيء دُموجاً إذا دخل في الشيء واستتر فيه، وأدمجت الشيء إذا لففته في الثوب.والإدماج إدخال الشيء في الشيء. (ابن دريد 1987، الزمخشري 1985، ابن منظور دت) يطابق المعنى اللغوي للإدماج – إدخال الشيء في الشيء– المعنى الاصطلاحي وهو: أن يتضمن الكلام معنيين؛معنى مصرح به ومعنى كالمشار إليه كقول الأخطل:

قومٌ إذا استنبح الأضيافَ كلبُهمُ قالوا لأمّهمُ بولي على النار

فأخبر عن إطفاء النار فدلّ به على بخلهم، وأشار إلى مهانتهم ومهانة أمهم (العسكري،1984) وكان هذا تعريف الإدماج عند العسكري وسمّاه «المضاعف». ويقترب مفهومه من الإشارة. وذكره ابن رشيق باسم « التفريع » وعرّفه بقوله: وهو من الاستطراد كالتدريج من التقسيم، وذلك يقصد الشاعر وصفاً ما، ثم يفرّع منه وصفاً آخر يزيد الموصوف (ابن رشيق،1988، و ابن الأثير، (د.ت)) .

وأول من أطلق مصطلح «الإدماج» أسامة بن منقذ وسمّاه التعليق والإدماج وقال في تعريفه: اعلم أن صيغة ذلك هو أن تعلق مدحاً بمدحٍ أو هجواً بهجوٍ، ومعنىً بمعنى؛ كما قال المتنبي:

إلى كم تردّ الرسل عمّا أتوا به كأنهمُ فيما وهبتَ ملامُ

حسنٌ في عيون أعدائه أقـ بَحُ من ضيفه رأته السَّوام

أدمج الحسن في القبح وكلاهما مدح، ووصفه بالكرم لأن إبله إذا رأت ضيفه علمت أنه سينحرها. (ابن منقذ،1987).ولعل أسامة هو أول من أضاء هذا النوع البديعي، وأطلق عليه اصطلاحا، فالإدماج عنده أخذ بعدا أنضج مما عند العسكري؛ لأن مفهومه عند العسكري أن تصرح بمعنى وتشير إلى معنى آخر،وهو عند أسامة إدماج معنى بمعنى، في المدح أو في الهجاء. إذ ينتج مثل

هذا الإدماج حسن بديعي. ويفصل ابن أبي الإصبع الإدماج والتعليق ويجعلهما مصطلحين مستقلين، حيث يعرف التعليق بقوله: وهو أن يأتي المتكلم بمعنى في غرض من أغراض الشعر، ثم يعلق به معنى آخر من ذلك الغرض، يقتضي زيادة معنى من معاني ذلك الفن. أما الإدماج عنده فهو أن يُدمج المتكلم غرضاً له ضمن معنى قد نحاه من جملة المعاني، ليوهمَ السامع أنه لم يقصده، وإنما عرض في كلامه لتتمة معناه الذي قصد إليه. (ابن الإصبع،1383). وقد حاول ابن أبي الإصبع أن يجعلهما مصطلحين مستقلين، لكن الفرق بين هذين المصطلحين يكاد يختفي فهما وإن اختلفا ظاهراً شيءٌ واحد. (السجلماسي، 1980، والقزويني، 1993 والطيبي،1986).

فالإدماج مصطلح بلاغي يشير إلى دمج معنى بمعنى، ويُعتقد أن أسامة هو أول من أطلق مصطلح الإدماج كاسم سُبق إلى مضمونه، ولكنه مضمونه لم يكن واضحاً، حيث عمل أسامة فيه جهداً اصطلاحياً وتوجيهياً، وعمل على إضاءة مفهومه، فمفهومه عند العسكري كان مشوشاً؛ حيث يختلط بالإشارة. ولأسامة فضل المصطلح الذي درج عليه من جاء بعده، وفضل إرساء قواعد هذا المصطلح .

التورية:

يقال: ورَّيتُ الخبرَ: جعلتُهُ ورائي وسترته، ووريت عنه سترته وأظهرت غيره، والتورية: السَّتْرُ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يتفق المعنى اللغوي للتورية ــ الستر ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن يذكر لفظ له معنيان، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة و والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيقصد المتكلم المعنى البعيد، ويوري عنه بالقريب، فيتوهم السامع أنه يريد القريب من أول وهلة (المدني، (د.ت)). وقد جاءت عند العسكري تحت اسم الكناية والتعريض،علماً بأنه قد أورد الكناية في باب الإشارة، وقد عرفها بقوله: وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما علموا باللحن والتورية عن الشيء. (العسكري،1984). ولم يقف ابن

رشيق عند تعريف التورية، ووردت عرضاً عنده حيث قال: التورية في أشعار العرب إنما هي كناية بشجرة أو شاة أو بيضة. أو ما شاكل ذلك (ابن رشيق،1988).

أما أسامة فقد عرفها بقوله: اعلم أن التورية هي أن تكون الكلمة بمعنيين، فتريد أحدهما،فتورّي عنه بالآخر مثل قول بعض العرب:

خيل صَيام وخيل غير صائمة تحت العجاج، وأخرى تعلك اللُّجَما

أراد بالصيام هاهنا القيام؛ فورى عنه بقوله: تعلك اللجما، وبهذا المفهوم الطريف أخذت التورية اصطلاحها وقد كانت فيما قبل مشوشة الدلالة. (ابن منقذ،1987) وأشركها ابن الأثير بالاستخدام وسماهما «المغالطات المعنوية» يقول: وحقيقة أن يذكر معنى من المعاني له مثل في شيء آخر ونقيض، والنقيض، أحسن موقعاً، وألطف مأخذاً،فالأول الذي يكون له مثل يقع في الألفاظ المشتركة من ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

وكل أصم يعسل جانباه على الكعبين منه دم ممارُ

يغادر كلَّ ملتفتٍ إليه ولبّته لثعلبه وجارُ

فالثعلب الحيوان المعروف، والوجار بيته،والثعلب أيضاً طرف سنان الرمح، فلما اتفق الاسمان بين الثعلبين حسن ذكر الوجار في طرف السنان. أما القسم الآخر وهو النقيض فإنه أقل استعمالاً. (ابن الأثير، 1976، والعلوي،1914، والزملكاني،1974. وابن الإصبع، 1383،الرازي1982،والنويري، (د.ت)، والقزويني،1993، والطيبي، 1986، والحلي، 1982) وألف صلاح الدين الصفدي كتاباً اسماه «فض الختام عن التورية والاستخدام» وقد قسّم فيه التورية إلى سبعة أقسام يقول: وهي سبعة أضرب أما المجردة فإنها ضرب واحد، وأما المبنية فإنها ضربان: ما تقدم فيه لازم المورى عنه، وما تأخر، وأما المرشحة فإنها ضربان: ما تقدم لازم المورى به وما تأخر، وأما المهيأة فإنها ضربان: ما حصل فيه التهيؤ من الطرف الواحد، وما حصل فيه من الطرفين. (الصفدي،1979، والسيوطي (د.ت)، والمدني، (د.ت)).

ومما تقدم نلمس أن آراء العلماء قبل أسامة في مصطلح التورية متباينة حيث لم يلمس أحدهم الجوهر الحقيقي لمفهوم التورية، فهي قريبة من الإشارة

والتعزيض وغيره، ولعل أسامة أول من أوضح أنها تشـير إلـى الكلمـة ذات المعنيين في سياق ما والمقصود هو المعنى الثانوي أو المهمل، ويُعتقد أن أسامة هو أول وقف عند حدود التورية الحقيقية وعرفها تعريفـاً سـليما، ولا يـزال مفهومه لها قائماً حتى اليوم، وقد تأثر به تابعوه، وأخذوا عنه هذا المفهوم، فله في هذا المصطلح جهد إضاءة المفهوم والتمثيل عليه، وهو توجيه طريف يسجل له فيها.

التقسيم:

قَسَمَ الشيء يُقسّمه: جزَّأهُ والقِسْمُ: النصيب، وقاسمه الشيء: اخذ كلٌ قِسمَته ووجه مُقَسَّم: معطى كل شيء منه قسمة من الحُسن فهو متناسب، وقسَّمَ الأرض قَطَّعَها.(ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابـن منظـور، (د.ت) يتفـق المعنـى اللغـوي للمصطلح – تجزئة الشيء – مع المعنى الاصطلاحي، فيما يرويه الجاحظ في أثناء حديثه عن عمر بن الخطاب: ولقد أنشدوا شعراً لزهيـر– وكـان لشـعره مقدَّماً– فلما انتهوا إلى قوله:

فإنَّ الحقَّ مقطعُه ثلاثٌ يمينٌ أو جلاءٌ أو نفارٌ

قال عمر كالمتعجب من علمه بالحقوق وتفصيله بينهـا، وإقامتـه وأقسـامها. (الجاحظ،1986) ويعرف قدامة التقسيم بقولـه: وهو أن يبتـدئ الشـاعر فيضـع أقساماً فيستوفيها ولا يغادر قسماً منها، مثال ذلك قول نصيب:

فقال فريق القوم: لا وفريقهم نعم وفريق قال: ويحك، ما ندري

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام.(قدامـة،1987، والحاتمي، 1978) ويعدُّ أبو جعفر النحَّاس صحة التقسيم في بلاغة المعاني فيقول: البلاغة في المعاني ألطف من البلاغة في الألفاظ، ويستحسن منها صحة التقسيم. (النحاس،1990). ويأتي كلام الجرجاني في أثناء تعليقه على بيت زهير:

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطَّعنوا ضَارَبَ حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

فقسّم البيت على أحوال الحرب ومراتب اللقاء، ثم ألحق بكل قسم ما يليـه فـي المعنى الذي قصده من تفضيل الممدوح، فصار موصولاً به، مقرونـاً إليـه.

(الجرجاني،1966وابن وكيع،1982، وابن سنان، 1982) وأحسن التقسيم عند ابن رشيق أن يؤتى ببيت أو بعض بيت وهو على أنواع منها: جمع الأوصاف «التعقيب»، والتقطيع «التفصيل» والترصيع. (ابن رشيق،1988) .

ويعرف أسامة التقسيم بقوله: اعلم أن التقسيم هو أن يُقسَّم المعنى بأقسام تستكمله، فلا تنقص عنه، ولا تزيد عليه؛ كما قال الله تعالى: "وهو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعا" (الرعد،12) وقال بعضهم: والعيش شحٌّ وإشفاق وتأميل. (ابن منقذ،1987، والسكاكي،1987) وأفضل التقسيم عند ابن الأثير ما يقتضيه المعنى مما يمكن وجوده، من غير أن يترك منها قسم واحد، وإذا ذكرت قام كل قسم منها بنفسه. (ابن الأثير،1976و ابن الإصبع،1383) ويشترط السجلماسي في هذا الضرب من البلاغة صحة التقسيم، واستيفاء الأقسام، وحسن سياقة الأعداد، واستقصاء الأمور الحادثة عن القسمة والأشياء التي إليها انقسم الكلي (السجلماسي، 1980، والقزويني،1932). ولعل أسامة بن منقذ في بحثه لمصطلح التقسيم كان موفياً الموضوع حقه من جهة الاصطلاح، رغم أنه لم يضف إلى المفهوم شيئاً كما هو الحال بالنسبة لكثير من العلماء الذين تحدثوا عن التقسيم، وقد حاول إجلاء المفهوم مع أنه كان متناولاً عند كثير ممن قبله حيث لم يأتِ بجديد ومن تبعه، بل كان مقتدياً بسابقيه كالعسكري والحاتمي.

التجزئة:

جزأ الشيء وجزَّأهُ: جعله أجزاءً، وكذلك التجزئة. جزأ: الجُزْء والجَزْءُ: البَعْضُ، والجمع أَجْزاء وجَزَأَ الشيءَ جَزْاً وجزَّأه كلاهما: جَعَلَه أَجْزاءا، وجَزَّأَ المالَ بينهم مشدّد لا غير: قَسَّمه. وأَجزأَ منه جُزْءاً: أَخذ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)يطابق المعنى اللغوي للتجزئة – جعل الشيء أجزاءً – المعنى الاصطلاحي حيث كان أسامة أولَ من تكلم عن هذا المصطلح البلاغي، وعرّفه بتقسيم جُمل البيت الشعري موسيقياً إلى ثلاثة أو أربعة أجزاء وهو: أن يكون البيت مجزّأ ثلاثة أجزاء أو أربعة كما قال المتنبي:

فنحن في جذل والروم في وجل والبحر في خجل والبَرُّ في شُغُل

ويعرفه ابن أبي الإصبع بقوله: هو أن الشاعر يجزئ البيت من الشعر جميعه أجزاءً عروضية، ويسجعها كلها على رويين مختلفين. ويفرق بين التجزئة والتسميط بقوله: التجزئة تخالف التسميط من وجهين:أحدهما تقسيم بيتها على ثلاثة أجزاء مسجعة إن كان سداسياً، أو على أربعة مسجعة إن كان ثمانياً، والثاني التزام السجع في الأجزاء على قافية البيت. (ابن الإصبع،1383) والتجزئة عند ابن حجة: هي أن يأتي المتكلم ببيت ويجزّئه جميعه أجزاءاً عروضيةً ويسجّعها كلها على رويين مختلفين (ابن حجة1987). ويبدو أن كلامه نقل عن ابن أبي الإصبع. وادعى السيوطي أن التجزئة من زياداته في علم البديع، وما هو إلا ناقل لآراء سابقيه. (السيوطي، (د.ت)).

فالتجزئة مصطلح بلاغي شهد أول ظهور له على يد أسامة، وهو يشير إلى تجزئة البيت الشعري إلى جمل موسيقية ثلاث أو أربع، يتضح مما سبق أن مصطلح التجزئة هو من مجهود أسامة البلاغي مفهوماً واصطلاحاً، وقد تناول بعض البديعيين هذا المصطلح كما هو، ولم يشيروا إلى مصدره. وهو من المفاهيم التي استحدثها حيث أنه لم ترد له أيُّ إشارة في كتب سابقيه .

التطريز:

الطِّرْز:ا لبَّز والهيئة، والطِّراز: ما ينسج من الثياب للسلطان، والطرز والطراز: الجيد من كل شيء، ويُقال طرَّز فهو مطرَّز. وأصله تِرْزّ. والطِّراز: ما ينسج من الثياب للسلطان، فارسي أيضاً. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يقارب المعنى اللغوي للتطريز- الجيد من كل شيء – المعنى الاصطلاحي وهو كما قال العسكري: أن يقع في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون فيها كالطراز في الثوب. واحسن ما جاء فيه قول ابن أبي طاهر:

إذا أبو قاسم جادت لنا يده لم يحمد الأجودان البحر والمطر

وإن أضاءت لنا أنوار غرته يتضاءل الأنوران الشمس والقمر

وكان العسكري أول من أشار إلى هذا المصطلح البلاغي (العسكري،1984). ونقلاً عن العسكري يورد أسامة التطريز ويعرّفه بقولـــه: قال صاحب الصناعتين وأن تأتي في الأبيات مواضع متقابلة، فتجيء في القصيدة أو في القطعة كأنه طراز، مثل قول أبي تمام :

أعوام وصل كان ينسي طيبها ذكر النـــوى فكأنـــها أيام
ثم انبرت أيام هجر أردفت بجـــوى أسىً فكأنها أعوام
ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأنهـــا وكـــأنهم أحلام

وقد ورد التطريزعند ابن أبي الإصبع كمصطلح مغاير تماماً، قال فيه: هـــو أن يبدئ المتكلم أو الشاعر بذكر جمل من الذوات غير مفصلة، ثـــم يخبـــر عنهـــا بصفة واحدة مكررة بحسب العدد الذي قدره فيها. كقول ابن الرومي:

أموركم بني خاقان عندي عجاب في عجاب في عجاب

ولكن مادة التطريز وردت عنـــده تحـــت مصـــطلح « التوشـــيع» يقـــول فـــي تعريفه:عبارة عن أن يأتي الشاعر باسم مثنى في حشو العجز ثـــم يـــأتي تلـــوه باسمين مفردين هما عين ذلك المثنى يكون الأخير قافية بيته أو سجعة كلامـــه، (ابن الإصبع،1383، والنويري (د.ت)، والطيبي،1986،والعلوي،1914، والحلي،1982،وابن حجـــة، 1987) وهكذا نرى أن أسامة بن منقذ في هذا الباب كان ناقلاً عـــن العســـكري ومشيراً إلى النقل واستكثر من الأمثلة حتى بلغت عشر صفحات، وكان حـــذراً في نقله؛ حيث ينتقد العسكري أشد انتقاد لإيراده بيتين من الشعر كمثـــال علـــى التطريز وليسا في نظره من التطريز والبيتان هما :

كأن أرماحه تتلو إذا افترست زبور داود في محراب داودِ
هيهات راعهم في كل معترك ليث الليوث وصنديد الصناديد

وقد علّق عليهما بقوله: أما من طريق المعنى وحسن السبك فهـــذان البيتـــان طرازان على كمّي الأدب. وبينهما وبين باب التطريز ما بين الذهب والإبريـــز الله أكبر كيف يغطى على أذهان الفضلاء فتصدر عنهم هـــذه العجائـــب (ابـــن منقذ،1987) وقد استطاع ابن أبي الإصبع أن ينأى بالمصطلح قليلاً حيـــث تبعـــه أغلب البلاغيين.

التفسير:

التفسير: تفعيل من الفَسْرِ وهو: البيان والكشف، وقيل هو مقلوب السفر، يقال: أسفر الصباح: إذا أضاء.فسر: الفَسْرُ: البيان. فَسَر الشيءَ يفسِرُه، بالكسر، ويَفْسُرُه، بالضم، فَسْراً وفَسَّرَهُ:أَبانه، والتَّفْسيرُ والتأْويل والمعنى واحد: وهو كشْفُ المُرادِ عنِ المُشْكِل. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يتفق المعنى اللغوي للتفسير ــ البيان والكشف ــ مع دلالة المصطلح: وهو أن يضع الشاعر معانياً يريد أن يذكر أحوالها في شعره الذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به منها ولا يزيد أو ينقص مثل قوله:

لقد خنتَ قوماً لو لجأتَ إليهم طريدَ دمٍ أو حاملاً ثقلَ مغرمِ

فلما كان هذا البيت محتاجاً إلى تفسير، قال:

لألفيتَ فيهمْ مُطْعماً ومطاعناً وَراءك شَزْراً بالوشيج المُقوَّمِ

وهو أول من نبّه على هذا النوع وأورده في بابين: أحدهما صحة التفسير والآخر فساد التفسير. والتفسير عند العسكري: هو أن تورد معانياً فتحتاج إلى شرح أحوالها فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول عنها أو زيادة تزاد فيها. (العسكري،1984 ،وابن رشيق،1988) يعرف البغدادي صحة التفسير بقوله: وهي أن توضع معانٍ تحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شُرحت أُوتي بتلك المعاني من غير عدول عنها. (البغدادي،1981) والتفسير عند أسامةهو أن تذكر جملةً، فلا تزيد فيها ولا تنقص منها ولا تخالف بينها. كقول الآخر:

كيف أسلو وأنت حقفٌ وغصن وغزالٌ : لحظاً وردفاً وقدًّا

ولم يورد أسامة غير ما جاء به سابقوه، إلا أنه أكثر من الأمثلة، والأمثلة التي يقع فيها التفسير في بيت واحد، كردٍ على ابن رشيق الذي استبعد أن يقع التفسير في بيت واحد. وعند ابن أبي الإصبع: هو أن يأتي المتكلم في أول كلامه، أو الشاعر في بيت من الشعر بمعنى لا يستقيم الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسر إما في البيت الآخر أو في نفس البيت. (ابن الإصبع،1383، والرازي،1982،والنويري، (د.ت)، والطيبي، 1986، والعلوي، 1914، والسجلماسي،1980 وابن حجة، 1987، والمدني، (د.ت))

فالتفسير إيضاح الكلام المتقدم، وهو أحد المصطلحات التي جاء بها قدامة ابن جعفر. ويلاحظ مما سبق أن أسامة في مصطلح التفسير لم يكن إلا مردداً لمفهوم التفسير عند سابقيه، وإن كان قد غطى الباب بعدد أكثر من الأمثلة، ولم يتطرق لفساد التفسير. وكان اهتمامه منصباً على الأمثلة التي يقع فيها التفسير في بيت واحد كردٍ على ابن رشيق الذي استعبد مثل هذا. فله جهد في الأمثلة، وقد عمل على استكمال عناصر الاصطلاح، على أنه لم يكن له رأي جديد فيه.

الاستطراد:

كل شيء اتَّبع بعضُه بعضاً فقد اطَّرد. واطرد الكلام إذا تتابع، وقد استطرد له كأنه نوع من المكيدة. والاستطراد: هو سَوق الكلام على وجهٍ يلزم فيه كلام آخر وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ تتابع الكلام على وجه يلزم فيه كلاماً آخر المعنى الاصطلاحي وهو: وهو أن يأخذ المتكلم في معنى من المعاني، فبينما يمرّ فيه يأخذ في معنى آخر؛ وقد جعل الأول سبباً إليه. وقد كان العسكري أول من أشار إلى الاستطراد كمصطلح مستقل عن التخلص، حيث تحدث من قبله عن التخلص وقد سماه بعضهم الاستطراد (الصولي، (د.ت)، والآمدي،1972، والحاتمي،1978) وسيأتي ذكره في باب التخلص. والاستطراد عند العسكري ضربان: ضرب: يقرب من باب حسن الخروج. ومن الاستطراد ضرب آخر وهو أن يجيء بكلام يُظن أنه يبدأ فيه بزهد وهو يريد غير ذلك. (العسكري،1984).

ويفرق ابن رشيق بين الاستطراد والتخلص بقوله: أن يرى الشاعر أنه في وصف شيء، وهو إنما يريد غيره، فإن قطع أو رجع إلى ما كان فيه، فذلك استطراد؛ وإن تمادى فذلك خروج. (ابن رشيق،1988) والاستطراد عند البغدادي: هو أن يأخذ الشاعر في صفة يجعلها طريقةً إلى ما يريده من مدح أو هجاء وغير ذلك، ولا يزال فيما ركبه لا يزل عنه، ولا ينتقل منه حتى يثني

عنانه إلى غرضه، ويعطف قوله إلى مقصده، بعد أن يكون في الكلام الأول دلالة على أن المقصد غير ما عطف عليه، فحينئذ يكون استطراداً. (البغدادي،1981) وكلامه هذا أقرب إلى التخلص منه إلى الاستطراد. ويعرف أسامة الاستطراد بقوله: اعلم أن الاستطراد نبَّه عليه أبو تمام والبحتري، وهو أن تمدح شيئاً أو تذمه ثم تأتي في آخر الكلام بشيء هو غرضك في أوله، وهو في أشعار المتأخرين بالقصد وفي أشعار المتقدمين بالطبع فمما جاء منه في أشعار العرب ما أنشده في الحماسة:

وإنَّا لقوم لا نرى القتل سبةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ

يقرِّبُ حبُّ الموت آجالاً لنا وتكرهُهُ آجالُهم فتطولُ

ولأبي تمام:

وسابحٍ هطل التعداء هتَّانِ على الجراء أمينٍ غير خوَّانِ

فلو تراه مشيحاً والحصى زيمٌ تحت السنابك من مثنى و وحدانِ

أيقنت إن لم تحقق أن حافره من صخر تدمر أو من وجه عثمانِ

(ابن منقذ،1987) ولعل هذا اللون دقيق وهو يكاد يختلف عن الاستطراد عند باقي البلاغيين، فهو يعني به أن تقول بالمدح لشيء ما وليس غرضك المدح وإنما يعطي هذا المدح نكتة بلاغية في هجاء ما ستستطرد إلي. ويُعتقد أن هذا المفهوم لم يرد عند أحد من سابقيه، وقد أكثر من شواهد هذا الباب فهي تنوف الثلاثين .

الاستطراد عند القزويني: هو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوسل إلى ذكر الثاني. وقد يكون الثاني هو المقصود فيذكر الأول ليتوسل إليه. (القزويني،1993، والعلوي،1914، و الحلي، 1982 ، وابن حجة، 1987، والبديعي،1963). فالاستطراد الذي عناه أسامه هو: أن يبدأ الشاعر حديثه في مدح شيء ما ويجعل هذا المدح سبيلاً للهجاء،كما في قول أبي تمام: فإنه أوهم أنه يريد وصف صلابة حافر الفرس وما يتركه من أثر فكأن حافره من صخور تدمر المشهورة بالصلابة، أو أنه قُدَّ من وجه عثمان، فالمقصود هجاء عثمان ووصمه بقلة الحياء. والمصطلح بهذا المفهوم دقيق ويختلف عن

المقصود هجاء عثمان ووصمه بقلة الحياء. والمصطلح بهذا المفهوم دقيق ويختلف عن الاستطراد المعروف الذي هو: الخروج عن فحوى الحديث ثم العودة إليه، والاستطراد عند أقرب إلى التخلص إلا أنه ليس تخلصاً، وهو مقرون بالهجاء، وقد نبّه عليه أبو تمام والبحتري.وعلى الرغم من تداول مصطلح الاستطراد فيما قبل أسامة إلا أنه في ظني قد لفت الانتباه إلى نوع جديد من الاستطراد؛ فيه قيمة جمالية، وهو من مجهوده في هذا الباب، مما حدا بالعلماء بعده إلى الأخذ برأيه ورأي السابقين. ولعل ما جاء به يعدّ من الآراء الطريفة، والتوجيهات المهمة التي غيّرت في مسار المصطلح بعده .

الاستخدام:

الاستخدام: استفعالٌ من الخدمة.أَخْتَدَمْتُ فلاناً واسْتَخْدَمْتُهُ أي سأَلْتُهُ أَن يَخْدُمني. وقومٌ مُخَدَّمُون أي: مَخْدُومُون، يراد به كثرةُ الخَدَم والحَشَمِ .(ابن دريد، 1987، الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) ويُعدُّ أسامة أولَّ من توقف عند هذا المصطلح البلاغي وعرَّفه وساق عليه الأمثلة القرآنية والأدبية، حيث قال: أن يكون للكلمة معنيان فتحتاج إليهما، فتذكرها وحدها لتخدم المعنيين، كما قال الله سبحانه وتعالى: "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى" (النساء،43). والصلاة ههنا تحتمل أن يكون فعل الصلاة، أو موضع الصلاة بلفظ واحد لأنه قال سبحانه: إلا عابري سبيل، فدل على أنه أراد موضع الصلاة، وقال تعالى: حتى تعلموا ما تقولون فدل على أنه فعل الصلاة. وأنشدوا للبحتري:

فسقى الغضا والساكنيه وإن همُ شبوه بين جوانح وقلوب

فالغضا يحتمل أن يكون الموضع، ويحتمل أن يكون الشجر، فاستخدم المعنيين بقوله: والساكنيه وبقوله: شبَّوهُ. (ابن منقذ،1987) ويدمج ابن الأثير الاستخدام بالتورية ويسميهما «المغالطات المعنوية» مع أن التورية يُراد بها المعنى البعيد فقط.(ابن الأثير،1976) ويعرّفه ابن أبي الإصبع بقوله: أن يأتي المتكلم بلفظة لها معنيان، ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، ويستخدم كل لفظة لمعنى من معنى تلك اللفظة المتقدمة، وربما التبس الاستخدام بالتورية. والفرق بينهما

أن التورية استعمال أحد المعنيين، وإهمال الآخر، والاستخدام استعمالهما معـاً. (ابن الإصبع،1383، والقزويني،1993) وألّف صلاح الدين الصفدي كتاباً أسماه ((فـضّ الختام عن التورية والاستخدام))وأورد فيه آراء السابقين في الاستخدام ولم يـزد عليها وقد عرّف الاستخدام بقوله: عبارة عن الإتيان بكلمة لهـا معنيـان قـد اكتنفتها كلمتان أو تقدمتاها أو تأخرتا عنها، واستخدام كل واحدة منهما في ذينك المعنيين. (الصفدي،1979، وابن حجة،1987، والسيوطي، (د.ت)، والمدني، (د.ت))

فالاستخدام هو أن ترد الكلمة بمعنين ثم توجَّه في النص بكلا المعنـين وذلك بوجود قرائن تصلح لهما معاً. ولم يرد الاسـتخدام عمومـاً فـي كتـب السابقين، على أنه كان لأسامة فيه السبق من جهة المفهوم والاصـطلاح، فقـد اعتنى بتعريفه والتمثيل عليه، لم يدع فيه نقصاً أو إبهاماً، وقد أخذ تابعوه هـذا المصطلح وزاد عليه بعضهم، ولم يخرجوا عما جاء به أسامة .

الإغراق:

أغرق في الشيء يُغرق إغراقاً:إذا تجاوز الحدَّ فيه، وأصله النزع فـي السهم حتى يخرجه عن كبد القوس، ومن المجاز الإغراق في القول وهو المبالغة والإطناب، والإغراق: الطرح وهو أن يباعد السهم من شدة النـزع. (ابـن دريـد، 1987، الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) وقد ذكـر الجـاحظ أن العـرب كـانوا يكرهون الغلو في الكلام، فقال: وهم وإن كانوا يحبون البيان والطلاقة، والتحبير والبلاغة، والتخلص والرشاقة، فإنهم كانوا يكرهون السلاطة والهذر، والتكلف، الإسهاب والإكثار؛ لما في ذلك من التزيد والمباهاة، والمنافسة في الغلو. وكـان العرب يقولون اكره الغلو كما تكره التقصير . (الجاحظ، 1986،وانظر ابن قتيبة،1966، ثعلب،1948) أما ابن طباطبا فعدَّ الإغراق من الكذب يقول: فإن من كان قبلنا فـي الجاهلية الجهلاء، وفي صدر الإسلام من الشعراء كانوا يؤسسون أشعارهم فـي المعاني التي ركبوها على القصد للصدق فيها مديحاً وهجاءً، إلا ما قد احتمـل الكذب فيه في حكم الشعر: من الإغراق في الوصف، والإفراط في التشبيه. (ابن طباطبا،1982) وذكر قدامة الإغراق باسم الغلو وقال فيه: وإنما هو تجاوز في نعت

ما للشيء أن يكون عليه وليس خارجاً عن طباعه إلى مـــالا يجـــوز أن يقـــع (قدامة،1987) والإفراط عند الآمدي يشين الشعر ويفسده؛ لأنه: ما وقع الإفراط في شيء إلا شانه وأعاد إلى الفساد صحته. (الآمدي،1972) ويحبـــذ الحـــاتمي تقييـــد الإغراق بـــ«كاد» و«لو» حتى يخرج من باب الكذب والاستحالة فأحسن الشـــعر عنده ما لم يكن خارجا عن حدّ الاعتدال المستحسن. (الحاتمي، 1978) .

ولا يفضل القاضي الجرجاني الإفراط والإغراق البعيد فـــي القـــول ويرى أن أحسن الكلام ما كان معتدل المعنى، يقول الجرجاني في موضع يـــذم فيه المحدثين لطلبهم الإغراق: وطلب المتأخر الزيادة، واشتاق إلى الفضـــل، فتجاوز غاية الأول، ولم يقف عند حدّ المتقدم، فاجتذبه الإفراط إلـــى الـــنقص، وعدل به الإسراف نحو الذم (الجرجاني،1966). وانتصر ابن وكيع لهذا الضـــرب من القول؛ لأن الشعراء لا يلتمس منهم الصدق، وإنما يلتمس منهم حسن القول، والصدق يلتمس من أخبار الصالحين وشهود المسلمين. (ابن وكيع، 1982) وســـماه العسكري الغلو وهو: تجاوز الحد في المعنى والارتفاع فيه إلى غايـــة لا يكـــاد يبلغها. ثم يذكر من عيوب هذا الباب أن تخرج فيه إلى المحال، وتسوّيه بسوء الاستعارة، وقبح العبارة. (العسكري1984) وتبع ابن رشيق الحاتمي فـــي تقييـــد الإغراق بـــ «كاد» أو «لو» ودعا إلى التقليل منه يقول: وإن لم الشاعر بدّاً مـــن الإغراق لحبه ذلك، ولنزوع طبعه إليه ــ فليكن ذلك منه في الندرة، وبيتاً فـــي القصيدة إن أفرط. (ابن رشيق،1988) .

أما أسامة بن منقذ فقد عرّف الإغراق بقوله: اعلم أن الإغراق هو أن يبالغ في شيء بلفظه ومعناه، كما قال المتنبي:

عهدي بمعركة الأمير وخيله في النقع محجمةً عن الإحجامِ

وقال رجل لجعفر الصادق عليه السلام: إني أخاف ذنوبي، فقال: هنيئاً، إنمـــا الخوف ألا تخا. (ابن منقذ،1987. وابن الأثير،1976) ولعل الإغراق عند أسامة يختلف عنه عند باقي النقاد والبلاغيين؛ فهو لا يرتبط بالمبالغة بشكل مباشر بقدر مـــا يرتبط بالتكرار، لأن ذلك سيرد في باب المبالغة، ولكن الإغراق عنده كما قرر خاص باللفظ، أي أن تنفي الصفة عن الشيء بنفس فعلها مثل: محجمـــة عـــن

الإحجام، الخوف ألا تخاف، يصدّ عن الصد،وغيرها الكثير مما أورده على هذا الباب، وكان قصد أسامة في هذا الباب التنبيه إلى فائدة جمالية تنتج عن هذا النوع من الإغراق، وليس بسط رأيه في هذا الموضوع. وينفي ابن أبي الإصبع وقوع الإغراق في القرآن إلا ما جاء مقروناً بما يخرجه من باب الاستحالة يقول: الإغراق فوق المبالغة، ودون الغلو، ولا يقع شيء من الإغراق والغلو في القرآن الكتاب العزيز، ولا الكلام الصحيح الفصيح، إلا مقروناً بما يخرجه من باب الاستحالة، ويدخل باب الإمكان. (ابن الإصبع،1383) والإغراق عند السجلماسي يضم أربعة أبواب: الغلو والتجاهل والتجريد والاستثناء والإغراق ليس عيباً عنده لأن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث التخييل والاستفزاز فقط، دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها. (السجلماسي،1980 والقزويني،1993) يمثّل الإغراق عند أسامة فناً بلاغياً قوامه اللفظ والمعنى؛ فهو يعتمد التكرار أو جناس الاشتقاق لنفي الصفات أو إثباتها، فكل زيادة على الحقيقة هي مبالغة، ولكن ليس كل مبالغة إغراقاً، فهو محدد عنده باستخدام الفعل لنفي الفعل أو استخدام الصفة نفسها لنفي الصفة، كأن تقول محجم عن الإحجام أو تقول أزمع ألاّ يزمع وغيرها، فهذا المفهوم البلاغي لم يقف عنده أحد، وكان بحاجة إلى اصطلاح خاص غير الإغراق. لعل أسامة كان صاحب إبداع في هذا المصطلح وله اجتهاد وتوجيه طريف، فالإغراق عند أغلب العلماء لا يتخلف في معناه عن المبالغة، أو هو أعلى درجات المبالغة، ولكنه عند أسامة ذو دلالة خاصة، حيث أفرد له باباً خاصاً كما أفرد للمبالغة باباً خاصاً، مما يدل على أن الإغراق فن مستقل عن المبالغة، وهو كما تقدم ذو طبيعة لفظية أكثر منها معنوية.

التوهيم:

وَهْمُك إليه وأَنت تريد غيره، وتوهَّمْتُ أَي ظننت، وأَوْهَمْتُ غيري إِيهاماً، والتَّوْهِيمُ مثْلُه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ إيهام الغير ــ مع المعنى الاصطلاحي أن تجيء للكلمة توهم

أخرى، مثل قوله تعالى: "يومئذ يوفّيهم اللهُ دِينَهُم الحقَّ" (النور،25) لأن قوله سبحانه: يوفيهم يوهم من لا يحفظ دَينهم الحق بالفتح، ومنه قول سحيم:

فجالَ على وحشيِّه وتخالَهُ على ظهره سبَّاً جديداً يمانيا

قوله يمانيا يوهم أنها شبا بالشي (ابن منقذ،1987) وقد كان أسامة أولَّ من أشار إلى هذا المصطلح البلاغي، وعمل على تحديده والتمثيل عليه، ولم يرد هذا المصلح عند العلماء السابقين. والتوهيم عند ابن أبي الإصبع هوأن يأتي المتكلم في كلامه بكلمة يوهم ما بعدها من الكلام أن المتكلم أراد تصحيفها، ومراده خلاف ما يتوهمه السامع فيها وكقول المتنبي:

وإن الفيام التي حوله لتحسد أرجلَها الأرؤسُ

فإن لفظة الأرجل أوهمت السامع أن لفظة الفيام بالقاف لا بالفاء (ابن الإصبع، 1383، الحلي،1982، وابن حجة، 1987،والسيوطي، (د.ت)، والمدني، (د.ت)) فالتوهيم مصطلح بلاغي عماده إيهام السامع بكلمة مرشّحة في سياق لمعنى آخر. ولعل من الواضح أن لأسامة مجهوداً في هذا الموضوع فناً واصطلاحاً، وكان إلى جانب ابتكاره لهذه النوع جهد اصطلاحي أدّى جميع عناصره، أما أما العلماء التابعون له فلم يزيدوا على ما جاء به، بل كانوا ناقلين عنه. وأصبح التوهيم عندهم أحد الأنواع البديعية التي تنظم ضمن البديعيات، ولم يذكر أيٌّ منهم أنّ هذا النوع سبق إليه أسامة، بل هم أخذوه عن تابعه ابن أبي الإصبع.

الاتفاق والاطراد:

الاتفاق والتوافق:المظاهرة، ووفْق الشيء: ما لاءمه، وقد وافقه موافقةً ووفاقاً: اتفق معه وتوافقا. والاطراد: مصدر اطرد الشيء: إذا تبع بعضه بعضاً، والأنهار تطرد: أي تجري، وبعير مطرد: وهو المتتابع في سيره، واطرد الأمر: استقام، واطراد الكلام إذا تتابع. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت) يطابق المعنى اللغوي لمصطلح الاطراد ــ التتابع ــ مع المعنى الاصطلاحي هو أن تطرد الأسماء من غير كلفةٍ ولا حشو فارغ، فإنها إذا اطردت دلت على قوة طبع الشاعرنحو قول الأعشى:

أقيس ابن مسعود ابن قيس ابن خالد وأنت أمرؤ ترجو شبابك وائل

فأتى كالماء الجاري اطراداً وقلة كلفة. (ابن رشيق،1988، وابن الأثير، (د.ت)، والعلوي،1914) ويعدُّ ابن رشيق أول من أشار إلى مصطلح الاطراد حيث عرّفه وأورد عليه أمثلةً. أما أسامة بن منقذ فقد سمّى الباب «الاتفاق والاطراد» وقد عرف الاتفاق ومثّل عليه وهو من مجهوداته في البديع إذ قال: أن يتفق للشاعر شيءٌ لا يتفق عاجلاً كثيراً مثل قول حبيب في الغزل:

لسلمى سُلامان وعمرةِ عامرٍ وهندِ بني هندٍ وسُعدى بني سعد

فلم يتطرق أحد قبله لمعنى الاتفاق بهذا المفهوم، وقد أشرك معه الاطراد مع أنه ورد عند سابقه، ولم يعرفه بل اكتفى بذكر الأمثلة فمن ذلك:

مناسبُ تحسب من فخرها منازلَ للقمر الطالعِ

لنوح بن عمرو بن حوّى بن عم رو بن حوى بن الفتى مانعِ

فالاطراد بهذا المعنى: ذكر أسماء آباء الممدوح مرتبةً، والاتفاق: أن يتلاءم اسم الممدوح مع ذكر واقعة أوقول أو غيره، يستحب ذكره. كما قيل لفاتك الأسدي: يا فاتك افتك بهم. أما ابن أبي الإصبع فقد أفرد للاتفاق والاطراد بابين مستقلين إذ قال في تعريف الاطراد: هو أن تطرد للشاعر أسماء متتالية، يزيد الممدوح بها تعريفاً؛ لأنها لا تكون إلا أسماء آبائه. وقال في تعريف الاتفاق: هو أن تتفق للشاعر واقعة تعلمه العمل في نفسها، فإن للسبق إلى معاني الوقائع التي يشترك الناس في مشاهدتها أو سماعها فضلاً لا يجحد كما قال ابن الساعاتي وقد قصد الملك الناصر رحمه الله بيت يعقوب من حصون الشام فقال مخاطباً للإفرنج: دعوا بيت يعقوبٍ فقد جاء يوسفُ. (ابن الإصبع،1383) .

وتحدث حازم القرطاجني عن الاطراد في معرض حديثه عن القوافي التي تقع أسماءً، ولا يخلو الاسم في ذلك من أن يكون بسيطا أو مركباً. وما كان في أقصى الرتب في ذلك فهو الذي يُسمى الاطراد. (القرطاجني،1981،والقزويني، 1993، والعلوي،1914، والحلي،1982، وابن حجة، 1987، والمدني، (د.ت)) .

يُعتقد أن أسامة في هذا الباب صاحب سبق في إيراده لمصطلح الاتفاق فهو من مجهوده، ومن الجديد الذي يسجل له، ولكنه لم يفرد له بابا خاصاً به

وإن كان أفرد مصطلحاً خاصاً، ويؤخذ عليه أنه لم يعرّف الاطراد، كما أنه جعل المصطلحين في باب واحد، وخلط أمثلتهما. وقد يكون هذا العمل محاولةً لدمج المصطلحين مع بعضهما، ولعلها محاولة جديرة في الاحترام لما بين المصطلحين من تقارب.

التوشيح:

الوِشاح: حَلي النساء في لؤلؤ وجوهر تتوشّحُ المرأة به، ومنه اشتق توشَّح الرجل بثوبه، ووشَّحها توشيحاً فتوشّحت: أي لبسته.(ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت) وتحدث قدامة عن التوشيح بقوله: وهو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته، ومعناها متعلقاً بها، حتى أن الذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أول البيت عرف آخره وبانت له قافيته. (قدامة،1987). ويسميه العسكري (التبيين) كمصطلح أفضل من التوشيح ويعرفه بقوله: وهو أن يكون مبدأ الكلام ينبئ عن مقطعه، وأوله يخبر بآخره وصدره يشهد بعجزه. (العسكري،1984) أما ابن سنان فقد تحدث عند فائدته في الشعر حيث قال: يمكن استخراج قوافيه إن كان شعراً ويكون بعض البيت شاهداً لبعض، وهو من النعوت المحمودة. وبعض الناس يسمي هذا الفن التوشيح، وبعضهم يسميه التسهيم (ابن سنان،1982) والتوشيح عند أسامة يختلف مفهومه حيث يقول: اعلم أن التوشيح هو أن تريد الشيء فتعبّر عنه عبارةً حسنةً وإن كان أطول منه كقول ابن المعتز:

آذَرْيُونٌ أتاك في طبقه كالمسك في ريحه وفي عبقه

قد نفض العاشقون ما صنع الـ ـهجرُ بألوانهم على ورقه

فإن البيت موضوع على أنه أصفر. ولعل هذا المفهوم البلاغي الذي ذكره أسامه يختلف عن مفهوم التوشيح لدى جميع العلماء، وهو إنما يصف الأبيات الجميلة التي تحمتل معنىً قليلا، وليس من التوشيح الذي يُراد القافية.وينبّه ابن الأثيرإلى خطأ العسكري في المصطلح، إذ يرى أن ما يُسمى التوشيح عند العسكري هوالإرصاد، ومعناه أن يبني الشاعر البيت على قافية قد أرصدها، وأن التوشيح

نوع آخر وهو أن يبني الشاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين. (ابن الأثير، 1976) ويفرق ابن أبي الإصبع بين التوشيح والتصدير بقوله: والفرق بينهما أن دلالة التصدير لفظية ودلالة التوشيح معنوية ولا تكون كلمة إلا أول الصدر، وإن لم تكن فلا توشيح. وقد ذكر مصطلحاً آخر سمّاه «البسط» يقترب معناه من التوشيح الذي ذكره أسامة حيث قال: وهو أن يأتي المتكلم إلى المعنى الواحد الذي يمكنه الدلالة عليه باللفظ القليل، فيدل عليه باللفظ الكثير. ليزيد الكلام حسنا. (ابن الإصبع،1383، والرازي،1982، والقزويني،1993، والعلوي،1914، والحلي،1982، وابن حجة،1987).

ومما تقدم نلمس أن العلماء في باب التوشيح على آراء ثلاثة: فمنهم من يجعل التوشيح دليلاً على عجز البيت وقافيته، ومنهم من يجعله بناء القصيدة على بحرين مختلفين، الرأي الثالث تبنّاه أسامة حيث أن التوشيح عنده فن مغاير تماماً لما تقدم، فهو يشير إلى إطالة الكلام على أن يحتمل معنى قليلاً لكن هذا الكلام يكون جميلاً. ولعل هذا المفهوم جديد ويُعدُّ من زياداته في البديع، ولكنه حمل اصطلاح التوشيح المعروف سابقاً، وربما كان إبداعاً منه لو حمل اصطلاحاً جديداً، فلأسامة رأي جديد وطريف في هذا المصطلح ولم يتأثر فيه بأي من سابقيه. وقد ورد مفهوم التوشيح السابق عند أسامة تحت مصطلح التوهيم. وقد أصبح مصطلح «البسط» الذي ذكره ابن أبي الإصبع أحد الفنون البديعية، حيث يتناقله أصحاب البديعيات (الحلي،1982، وابن حجة،1987) وهو في الواقع ما سمّاه أسامة.

التشعيب:

يقال: شَعَبه يشعبُه شَعْباً فانشعب وشعّب الرجل أمره إذا شتته وفرقه، وشعّب الزرع وتشعّب:صار ذا شعب أي فرق، وانشعب النهر وتشعب: تفرقت منه أنهار. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح- التفرق- المعنى الاصطلاحي وهو: أن يكون في المصراع الثاني كلمة من المصراع الأول، مثل قول أبي العلاء:

قد أورقت عُمد الخيام وأعشبت شعبُ الرجال، ولون رأسي أغبرُ
ولقد سلوتُ عن الشباب كما سلا غيري، ولـكن لـلحزين تذكرُ

لم يرد هذا الباب إلا عند أسامة وهو لا شك من الجديد الذي جاء بـه أسامة، ولكن أحدا لم يأخذ بهذا المصطلح، وفي الحقيقة أنه لا يعرف ماهيتـه. فهل هو من محاسن الشعر، أم من عيوبه؟ فهو ببساطة وقوع كلمة في المصراع الثاني هي متمّمة جملة في المصراع الأول، مثل كلمة شعب، وغيري. وقد قدم أسامة في هذا المصطلح مفهوماً جديداً ويبدو أنه من المحسنات البديعية لكنه لم يقرر ذلك، ويستبعد أن يكون مصطلحاً يدل علـى عيـب نقـدي؛ لأن أغلـب المصطلحات التي تناولها سبق وأن وردت لها إشارات في كتب سابقيه. وهـذا المصطلح وإن لم يلقَ رواجاً إلا أنه يُعدُّ من المصطلحات الجديدة التـي أثبتهـا أسامة واستكمل عناصرها.

التجاهل:

الجهل:نقيض العلم، وقد جهله فلان جهـلاً وجهالـةً، وجهـل عليـه، وتجاهلَ: أظهر الجهلَ، وتجاهل: أرى من نفسه الجهل وليس به. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت)يطابق المعنى اللغوي للمصطلح- إظهار الجهل- المعنى الاصطلاحي وهو إخراج ما يُعرف صحته مخرج ما يشكُّ فيه ليزيـد بذلك تأكيداً. وكان ابن المعتزأول من وقف عند هذا المصطلح ولكنه لم يعرّفـه، بل اكتفى بذكر الأمثلة عليه حيث قال: ومنه تجاهل العارف كقول زهير:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

(ابن المعتز، (د.ت)، والعسكري،1984) وسماه ابن رشيق «التشكيك» وقال عنه وهو من مُلح الشعر وطُرف الكلام، وله في النفس حلاوةٌ وفائدته الدلالـة علـى قـرب الشبهين حتى لم يُفرق بينهما ولا يُميَّز أحدهما من الآخر. (ابن رشيق، 1988، وابـن الأثير، (د.ت)) ويصرح أسامة بنقله عن العسكري في هذا المصطلح إذ يقول: قال صاحب الصناعتين: هو أن يقول الشاعر: لا أدري وأمثال ذلك من الكـلام، أو يستفهم ببعض حروف الاستفهام. ومنه قول بعضهم:

أأسماءُ أي الواعدين تريهما أشـــدَّكما مطلاً فإني لا أدري

أأنـــتِ بنـــيلٍ منكِ يُبردُ غلّتي أم القلب بالسلوان عنك وبالصبر

وهو يقرر بأخذه عن العسكري، ولكن يزيد عليه بذكر أدوات الاستفهام التـــي تستخدم في هذا النوع، أو استخدام صيغة لا أدري، والأمثلة التي أوردها أسامة على هذا الباب كثيرة جداً. وجاء عند ابن أبي الإصبع باسم « تجاهل العـــارف» وعدّد أغراضه البلاغية بقوله: ليدل على شدة التدلّـــه فـــي الحـــب، أو لقصـــد التعجب، أو التقرير، أو التوبيخ. (ابن الإصبع، 1383، والرازي،1914، والنـــويري (د.ت)، والقزويني، 1993،والطيبي، 1986، وابن حجة، 1987، المدني، 1968).

ويعرف السجلماسي التجاهل بقولـــه: والتجاهل هو جنس متوسط تحتـــه نوعان: الأول التشكيك،والثاني: التجاهل. ويسمى أيضاً تجاهل العارف، وإرخاء العنان، والتجاهل مقول على هذا النوع من جهة أن فيه ضرباً من التغاضـــي والمسامحة والمجاملة.وهو إخراج القول مخرج الجهل وإيراده مورد التشكيك في اللفظ دون الحقيقة. (السجلماســـي،1980) فالتجاهل إظهار الجهل بالشيء لفظاً لا حقيقةً، ومقصده فائدة بلاغية. وأسامة في مصطلح «التجاهل»كغيره من العلماء الذين تناولوا المصطلح من ابن المعتز، وقد قرر أنه نقل عن العسكري وجـــاء بالكثير من الأمثلة التي ترددت في كتب من بعده، وقد زاد على كلام العسكري أنه يستخدم في مثل هذا النوع صيغة لا أدري أو أدوات الاستفهام. ومهما يكـــن من أمر أسامة في هذا قد أدّى جهداً اصطلاحياً، واجتهد في حشد أكبـــر عـــدد ممكن من الأمثلة.

الكناية والإشارة:

كنى عن الشيء كنايةً، وقد كنيت عن كذا بكـــذا، والكنايـــة: أن تـــتكلم بالشيء وأنت تريد غيره، أو هو كلام استتر المراد عنه بالاســـتعمال. وأشـــار الرجل يُشِيرُ إِشَارةً إِذا أَوْمأَ بيديْه. ويقال: شَوَّرْت إِليه بيَدِي وأَشرت إليـــه أَي لَوَّحْت إِليه وأَلَحْتُ أَيضاً. وَشارَ إِلـــيه باليَدِ: أَوْمأَ (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، «د.ت») يطابق المعنى اللغوي المدلول الاصطلاحي: أن تتكلم بالشيء وأنت

تريد غيره قال الأصمعي إذا ذكرت العرب الثوب فإنما تريد به البدن. (الحاتمي،1978) وقال الجاحظ مفضلاً الكناية على الحقيقة على لسان بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة،والمعرفة بمواضع الفرصة، وأن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعر طريقةً. (الجاحظ،1986) وقرن ابن قتيبة الكناية مع التعريض في باب واحد ويقول في طريقة استعماله: والعرب تستعمله في كلامها كثيرا، فتبلغ إرادتها بوجه هو ألطف وأحسن عن الكشف والتصريح، ويعيبون الرجل إذا كان يكاشف في كل شيء (ابن قتيبة،1954، والمبرد، (د.ت)، وابن المعتز، (د.ت)) أما قدامة فقد عرف الإشارة بقوله: أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة، بإيماءٍ إليها أو لمحة تدل عليها. وهذا المفهوم أقرب إلى الإشارة. (قدامة،1987، والعسكري، 1984، وابن رشيق، 1988).

وتحدث الحاتمي عن الكناية بقوله:أن تكنّي العرب بالشيء عن غيره، على طريق الاتساع ولا يختلف حديثه في الإشارة عن الإيجاز. (الحاتمي، 1978) ولأبي منصور الثعالبي كتاب سمّاه «النهاية في فن الكناية » وقسّمه عدة أقسام قال في مقدمته: في الكنايات عما يستهجن ذكره ويستقبح نشره، أو يُستحيا من تسميته أو يُتطيّر منه، أو يسترفع ويصان عنه، بألفاظ مقبولة تؤدي المعنى. (الثعالبي،1994). وحسن الكناية عند ابن سنان عما لا يحسن التصريح فيه أصل من أصول الفصاحة، وشرط من شروط البلاغة، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، لأن مواضع الهزل والمجون يليق بها ذلك. (ابن سنان،1982) أما عبد القاهر الجرجاني فقد تحدث عن الكناية بقوله: وقد أجمع الجميع على الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزيةً وفضلاً، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقةأما الكناية فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح، أنّ كلَّ عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصفة بإثبات دليلها، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها، أوكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا سلذجاً. (عبد القاهر،1984، و الزملكاني،1974)

ويتحدث أسامة عن الكناية والإشارة معاً موضحاً الفرق المهم بينهما يقول: اعلم أن الفرق بين الكناية والإشارة أن الإشارة إلى كل شيء حسن، والكناية عن كل شيء قبيح، مثل قوله عز وجل: "فيهنّ قاصرات الطرف" (الرحمن،56) إشارة إلى عفافهن، وقوله سبحانه: "كانا يأكلان الطعام" (المائدة،75) كنايةً عن قضاء الحاجة. ويتحدث عن نوعين من الإشارة: نوع قريب من ألفاظ الحقيقة عظيم الرماد، إشارة إلى كثرة القرى، وجبان الكلب، إشارة إلى كثرة الطارق ، ونوع آخر لا يعبر عنه بألفاظه يقول: ومنه أن يريد المتكلم شيئاً فيعبر عنه بلفظ غير لفظه كقولهم: فلان نقي الثوب، أي لا عيب فيه. (ابن منقذ،1987) ولعل أسامة في هذا الباب كان أكثر دقةً ممن تحدثوا في الكناية والإشارة قبله؛ فلم يتنبّه أحد للفرق بينها، ومع أن بعضهم ذكر أن الكناية لما يستقبح ذكره إلا أن الأمور اختلط عليهم فأوردوا أمثلة للإشارة في باب الكناية، لكن أسامة تنبّه إلى ذلك، كذلك كان مدلول الإشارة فيمن قبله يشير إلى الإيجاز وأصبح عند أسامة نوعاً من الرمز والإيماء، حيث قسّمها إلى نوعين ومثّل على كل نوع منهما.

والإشارة عند السكاكي جزء من الكناية حيث يقول: إن الكنايات تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة. (السكاكي،1987) والكناية عند ابن الأثير جزء من الاستعارة حيث يقول: والكناية جزء من الاستعارة، فيقال كل كناية استعارة، وليس كل استعارة كناية، والفرق بينهما أن الاستعارة لفظ صريح، والكناية ضد الصريح. ثم هو في موضع آخر يجعل الكناية أحد أغراض الإشارة، حيث تأتي الإشارة للتفخيم، والإيماء، والتعريض والكناية. (ابن الأثير، (د.ت)) أما ابن أبي الإصبع فالكناية عنده: تعبير عن المعنى القبيح باللفظ الحسن، وعن النجس بالطاهر، وعن الفاحش بالعفيف أو أن يعبر عن الصعب بالسهل، وعن البسط بالإيجاز أو يأتي للتعمية والألغاز. وينقل كلام قدامة في الإشارة بعينه. (ابن الإصبع،1383).

فالكناية بمفهومها تعني الإيماء إلى شيء عند أغلب العلماء لكنها تحددت عند أسامة بالإيماء إلى ما يستقبح ذكره، والإشارة عند بعض العلماء الإيجاز

وعند بعضهم الآخر جزء من الكناية. وهي عند أسامة خاصة بالإيماء إلى كل شيء حسن، لعل مفهوم أسامة للكناية والإشارة يحتمل الطرافة والدقة، وأنه من الجديد الذي أضافه خصوصاً مفهومه للإشارة، وبتأثير من هذا الرأي فقد جعل العلماء التابعون لأسامة الإشارة جزءاً من الكناية، كما هو الحال عند السكاكي وابن الأثير وابن الإصبع، ويعتقد أن أسامة قدّم ما هو جديد ومهم، فله السبق في التفريق بين الكناية والإشارة وتحديد نوعين من أنواع الإشارة، فضلاً على أنه استكمل العناصر الاصطلاحية.

المبالغة:

المبالغة: بلغ الشيء: وصل وانتهى، وبالغَ يُبالغُ مبالغةً وبلاغاً: اجتهد في الأمر، وبالَغَ فلان في أمري: إذا لم يقصّر فيه (ابن دريد،1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ الاجتهاد في الأمر ــ المعنى الاصطلاحي وهو: إذا زاد المعنى عن التمام. وقد عرّف قدامة المبالغة بقوله: هي أن يذكر الشاعر حالاً من الأصول في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال، فيكون أبلغ فيما قصد إليه، وذلك مثل قول عمر بن الأيهم التغلبي:

ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا.

(قدامة،1987) والمبالغة عند اسحق بن وهب تجري في اللفظ مثلها في المعنى، وقد قال عنها: وأما المبالغة فإن من شأن العرب أن تبالغ في الوصف والذم والمبالغة تنقسم قسمين: أحدهما في اللفظ، والآخر في المعنى، فإما المبالغة في اللفظ فتجري مجرى التأكيد كقولنا: رأيت زيداً نفسه وأما المبالغة في المعنى: فما خرج الشيء على أبلغ غايات معانيه. (ابن وهب،1967) والمبالغة عند العسكري هي أن تبالغ في المعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أدنى منازله وأقرب مراتبه. ومثاله من القرآن قوله تعالى: "يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت" (الحج،2). ولو قال تذهل كل امرأة عن ولدها لكان حسناً، وإنما خص المرضعة للمبالغة، لأن المرضعة أشفق على ولدها.

(العسكري،1984) وتحدث ابن رشيق عن دواعي المبالغة بقولـــه: والمبالغـــة فـــي صناعة الشعر كالاستراحة من الشاعر، إذا أعياه معنى حســـن بـــالغَ؛ فيشـــغل الأسماع بماهو محال، ويهوّل في ذلك على السامعين وإنما يقصدها مـــن لـــيس بمتمكن من محاسن الكلام، إذ تُمَكِّنهُ ولا تتعذر عليه وتنجذب كلما أرادها إليـــه. (ابن رشيق،1988) ويذكر ابن سنان آراء الناس في المبالغة بقوله: وأما المبالغـــة في المعنى والغلو فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه، فمنهم مـــن يختـــاره ويقول: أحسن الشعر أكذبه، وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم، ومنهم مـــن يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة، ويختار ما قارب الحقيقة ودانـــى الصحة والذي أذهب إليه المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو لأن الشعر مبني على الجواز والتسمّح ولكن أرى أن يستعمل في ذلك ــ كـــاد ــ ومـــا جـــرى مجراها. (ابن رشـــيق،1988) ويعرّف البغدادي المبالغة بقوله: أن تذكر معنى ما لو اقتُصر عليه لكان كافياً فيما قُصد له، فلا يقتصر على ذلك حتى يؤكـــد معانيـــه ويعتمد المبالغة فيه. (البغـــدادي،1981)أما ابن منقذ فيذكر المبالغة ويعدد تســـمياتها بقوله: أعلم أن المعنى إذا زاد عن التمام سُمِّي مبالغةً، وقد اختلفت ألفاظه فـــي كتبهم، فسّماه قوم الإفراط والغلو والإيغال، وبعضه أرفع من بعض، كمـــا قـــال زهير:

كأن فتات العهن في كل منزل نزلن به حبُّ الفنا لم يحطم

(ابن منقذ، 1987) ويظهر موقف أسامة كمؤيد للمبالغة- وإن لم يصرح بذلك- من خلال إيراده عدداً من أبياته الشعرية تمثّل المبالغة، كما أنها عنده خاصـــة فـــي المعنى وليس لها شرط لفظي كالذي مرّ في مصطلح الإغراق. أما ابن الأثيـــر وابن أبي الإصبع والرازي فقد تحدثوا عن الإغراق والغلو كمصطلحين بـــديلين للمبالغة، وقد تقدمت آراؤهم في باب الإغراق. (ابن الأثيـــر،1976، وابـــن الإصـــبع، 1383، والرازي،1982) والمبالغة عند القزويني هي أن يدعى لوصف بلوغـــه فـــي الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعدا وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو (القزويني،1993، والطيبي،1986)

فالمبالغة زيادة المعنى عن التمام بما يخرجه عن حدّ الحقيقة، وقد كانت فيما قبل إحدى المآخذ النقدية التي تؤخذ على الشعراء، ولكن أسامة تناولها من وجه آخر؛ فلم يذكر أنها من عيوب المعاني، وقد أورد أبياتاً من شعره كأمثلة عليها، مما حدا إلى الاعتقاد بأنه يعدُّها إحدى الفنون البديعية. ولعل العلماء التابعين تأثروا بهذا الرأي حيث أصبحت المبالغة فيما بعد فناً عند أصحاب البديعيات. ومن جهة الاصطلاح فقد عمل أسامة على تعريف المصطلح وذكر أسماءه العديدة. فالمبالغة على أيّ حال: الزيادة في المعنى التي تخرج عن الحقيقة .

الازدواج:

الازدواج من ازدوج، وازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضُه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان لإحدى القضيّتين تعلق بالأخرى. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح- أشبه بعضه بعضاً- المعنى الاصطلاحي وهو: أن يزاوج بين الكلمات والجمل كلام عذب وألفاظ عذبة. (ابن منقذ،1987) ذكر الجاحظ مصطلح الازدواج وقصد به السجع والموازاة ولم يعرّفه بل اكتفى بإيراد الأمثلة عليه ومنها: قالوا: قال النبي صلى الله عليه وسلم في معاوية: اللهم علّمه الكتاب والحساب، وقِهِ العذاب.(الجاحظ،1986) والتجانس عند الرماني على وجهين مزاوجة ومناسبة: فالمزاوجة تقع في الجزاء كقوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه" (البقرة، 194) والثاني من المجانس وهو المناسبة. (الرماني،1968،وابن الأثير (د.ت)، والعلوي،1914) فالازدواج عنده خاص بجناس الاشتقاق. أما العسكري فقد قرنه بالسجع في باب واحد يقول: والذي ينبغي أن يستعمل في هذا الباب أن تكون كل فاصلتين على حرف واحد أو على ثلاثة أو أربعة وينبغي أن تكون الفواصل على زنة واحدة، وإن لم يمكن أن تكون فعلى حرف واحد، فيقع التعادل والتوازن ومن عيوب الازدواج التجميع، وهو أن تكون فاصلة الجزء الأول

بعيدة المشاكلة لفاصلة الجزء الثاني ومن عيوبه التطويل، وهو أن يجيء بالجزء الأول طويلاً فتحتاج إلى إطالة الجزء الثاني. (العسكري،1984).

أما أسامة فقد فصل الازدواج عن الجناس وعن السجع وأصبح على يديه لوناً مستقلاً، يقول في تعريفه: اعلم أن الازدواج هو أن يزاوج بين الكلمات والجمل كلام عذب، وألفاظ عذب حلوة كما قال الله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه" (البقرة،194) وقال عز وجل: "عليماً حكيماً غفوراً رحيما" (الإنسان،30) وأشباه ذلك لأنه ربما يكون مختلفاً، وربما يكون مؤتلفاً، وربما يكون كلمةً كلمةً، وربما يكون كلمتين كلمتين كقول العرب:

ومطعم النصر يوم النصر مطعمه أنّى توجّه، والمحروم محرومُ

(ابن منقذ،1987) ويبدو أن أسامة متأثر في حديثه برأي العسكري في أنواع الازدواج غير أنه لم يأخذ عنه ارتباطه بالسجع. ولا يخرج ابن أبي الإصبع عما جاء به أسامة في تعريفه، غير أنه قد فرّق بين الازدواج والجناس حيث قال: والفرق بينه وبين التجنيس المماثل اختلاف معنى الكلمتين في التجنيس واتفاقهما في الازدواج، على أن الرماني قد عدّ الازدواج تجنيساً وأفرده غير الرماني باباً. وقال حنفي محمد شرف محقق كتاب تحرير التحبير: يقصد بغير الرماني أسامة بن منقذ، لأنه أول من فصل الازدواج عن السجع والتجنيس وذكر فيها الآية التي ذكرها الرماني واستشهد بالأبيات التي استشهد بها ابن أبي الإصبع. (ابن الإصبع،1383) واختلف مفهومه عند القزويني وسماه المزاوجة وقال فيه: وهي أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء ، كقول البحتري:

إذا ما نهى الناهي فلجّ بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلجّ بها الهجرُ

(القزويني،1993، والحلي، 1982، وابن حجة، 1987، والسيوطي، (د.ت)) لقد كان الازدواج فيما قبل عالقاً بين السجع والجناس،وقد عمل أسامة على فصل مصطلح الازدواج عنهما. لعل أسامة في هذا المصطلح كان ذا رأي طريف، فقد فصل الازدواج عن السجع والجناس، وخالف بذلك سابقيه، وقد تبنى ابن أبي الإصبع رأيه في هذا الفصل، ولعل هذا الفصل هو من آرائه الجديدة التي يظهر

مجهوده فيها،وهو توجيه سليم للمصطلح أثَّر في مسيرته، حيث درج عليه تابعوه، وقد استطاع به أن ينسخ مفهومه السابق .

الترصيع:

رصع الشيء: عَقَدَه عقداً مثلثاً متداخلاً، والترصيع التركيب، ورصّعَ العقد بالجوهر: نظَمَه فيه وضم بعضه إلى بعض. (ابن دريد،1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ التركيب ــ المعنى الاصطلاحي وهو: تصيير مقاطع الأجزاء على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف. (قدامة،1987) وكان قدامة أول من تنبّه لهذا اللون وجعله في باب نعوت الوزن. والترصيع عند العسكري هو: أن يكون حشو البيت مسجوعاً، وأصله من قولهم: ــ رصعت العقد ــ إذا فصلته. (العسكري،1984).

والترصيع عند ابن سنان من التناسب وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعةً، وكأن ذلك شبيه بترصيع الجوهر في الحلي، وهذا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى، لأنه يدل على التكلف. (ابن سنان،1982) أما أسامة فلا يخرج في حديثه عما أورده سابقوه من تعريف، غير أنه أكثر من الأمثلة التي لم ترد عندهم. فقد عرّفه بقوله: اعلم أن الترصيع هو أن يكون البيت مسجوعاً، مثل قوله تعالى: "ولستم بآخذيه، إلا أن تغمضوا فيه" (البقرة،267) ومثّله:

كحلاء في برجٍ صفراء في نعجٍ كأنها فضةٌ قد مسَّها ذهب

والترصيع عند ابن الأثير هوأن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساويةً لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن. (ابن الأثير،1976) وقال ابن أبي الإصبع: الترصيع كالتسجيع في كونه يجزئ البيت: إما ثلاثة أجزاء إن كان سداسياً، أو أربعة إن كان ثمانياً وأكثر ما يقع الجزءان المسجّع والمهمل في الترصيع مدمجين. (ابن الإصبع،1383). وعرّفه الرازي بقوله: أن يكون الكلام

مشتملاً على قرينتين فما زاد، وكل واحدة لها ما يقابلها، وتكون الكلمات متفقةً في الوزن وفي السجع. (الرازي،1982).

والترصيع عند القزويني جزء من ثلاثة أجزاء عرّفه بقوله: فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية فهو الترصيع. (القزويني،1993، والسجلماسي،1980، والمدني، 1968).

فالترصيع مصطلح يشير إلى تسجيع كلمات البيت الشعري، وقد تناول هذا المصطلح عدد من العلماء ولم يختلف مفهوم المصطلح عندهم. ويعتقد أن أسامة كان مقتدياً وتابعاً لمن قبله حيث نقل عنهم، ولم يجرِ على المصطلح عموماً تغيير يذكر على مر عصور الأدب. بحيث لم يكن فيه مجال للاجتهاد أو التوجيه، فبقي كما هو عند العلماء الذين بحثوه. ومن جهة الاصطلاح اعتنى أسامة كغيره بعناصر المصطلح فأوفاها حقها .

الرجوع والاستثناء:

رجع الراء والجيم والعين أصلٌ كبيرٌ مطّردٌ مُنْقاس، يدلُّ على ردّ وتَكرار. تقول: رَجَعَ يرجِع رُجوعاً، إذا عادَ، ورَاجَعَ الرّجُل امرأتَه. وثَنْي كل شيء: طيّه، وثنيتُ فلاناً عن وجهه إذا أرجعته إلى حيث جاء. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)). ورد مصطلح الرجوع عند ابن المعتز حيث قال: ومنها الرجوع وهو أن يقول شيئاً ويرجع عنه كقول بشار:

نبئت فاضح أمِّه يغتابني عند الأمير وهل علي أميرُ)).

(ابن المعتز، (د.ت)،وابن وكيع، 1982) وقال الحاتمي عن الاستثناء: وأحسب أن أول من بدأ به النابغة فأحسن كل الإحسان في قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فلول من قراع الكتائ

(الحاتمي،1978) أما العسكري فيعرفه بقوله: والاستثناء على ضربين: فالضرب الأول: هو أن تأتي معنى تريد توكيده والزيادة فيه، فتستثني بغيره، فتكون الزيادة التي قصدتها، والتوكيد الذي توخيته، في استثنائك والضرب الآخر: استقصاء المعنى والتحرر من دخول النقصان فيه. (العسكري،1984) فهو يجعل

الاحتراس جزءًا من الاستثناء. ويفرق ابن رشيق بين الاستثناء في النحو وبين الاستثناء في الشعر فيقول: وليس هذا الاستثناء على ما رتبه النحويون،فيطالب الشاعر بحروف الاستثناء المعروفة، وإنما سُمي اصطلاحاً وتقريباً سماه هؤلاء المحدثون نحو الحاتمي، وأصحابه ولم يسمَ حقيقةً. وغاية الاستثناء في رأيه أن يؤتى فيه بما يظن أنه عيب أو تقصير، وإن كان على التحصيل فخراً وفضلاً. (ابن رشيق،1988) أما أسامة فقد سماه «الرجوع والاستثناء» وعرفه بقوله: هو أن تذكر شيئاً ثم ترجع عنه، مثل قولك: ليس له عقل، بل مقدار ما يوجب الحجة عليه ومنه:

أليس قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها إليك ، ولكن ليس منك قليلُ

(ابن منقذ،1987، وابن الأثير،1976،والرازي،1982) ولا شك أن كلام أسامة في الرجوع نقل عن ابن المعتز، فلم يقدم شيئاً بخلاف ذلك، سوى أنه أورد عدداً ليس قليلاً من الأمثلة. والاستثناء عند ابن أبي الإصبع ضربان لغوي وصناعي فاللغوي إخراج القليل من الكثير. والصناعي:وهو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنى زائداً،يُعدُّ من محاسن الكلام. (ابن الإصبع،1383).وعرف النويري الرجوع بقوله: هو العود على الكلام السابق بنقضه وإبطاله لنكتة (النويري، (د.ت)، القزويني، 1993، وابن حجة، 1987، والمدني، 1968). فالرجوع والإستثناء مصطلح بلاغي يُعدُّ من مجهود ابن المعتز، ويكاد مفهومه يتكرر عند أغلب العلماء، ويُعتقد أن أسامة في مصطلح الرجوع كان تابعاً لابن المعتز وناقلاً عنه، لأن أمثلة ابن المعتز وردت عنده، غير أن ابن المعتز لم يعرّفه، على أن أسامة كان له تعريفه الخاص وأمثلته الخاصة.

النفي والجحود:

نَفى الشيءُ يَنْفِي نَفْياً: تَنحَّى، ونفَيْتُه أَنا نَفْياً؛ ومن هذا يقال نَفَى شَعَرُ فلان يَنْفي إذا ثار. وجحد: الجَحْدُ والجُحُود: نقيض الإقرار كالإنكار والمعرفة، جَحَدَهُ يَجْحَدُهُ جُحُوداً. الجُحُودُ الإنكار مع العلم. جَحَدَه حقَّه. والجَحْدُ؛ بالضم، والجحود: قلَّةالخير. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)). أورد البغدادي هذا المصطلح باسم التفريع، وعرّفه بقوله: أن يأخذ الشاعر في وصف من

الأوصاف فيقول ما كذا وينعت شيئاً من الأشياء نعتاً حسناً، ثم يقول: بأفعل من كذا. (البغدادي،1981). وسماه أسامة النفي والجحود واكتفى بقوله: اعلم أن النفي والجحود قد كثر في أشعار العرب وأشعار المحدثين. كقول كثيّر:

فما روضة بالحزن طيّبة الثرى يمجُّ النّدى جثجاثُها وعرارُها

بأطيبَ من أردان عزة موهناً وقد أُوقدت بالمندل الرطب نارُها

(ابن منق،1987، وابن الأثير،1976) وأورده ابن أبي الإصبع باسم التفريع وقسّمه نوعين: أحدهما أن يبدأ الشاعر بلفظة إما اسم، وإما صفة ثم يكررها في البيت مضافةً إلى أسماء والنوع الثاني: وهو أن يصدّر الشاعر أو المتكلم كلامه باسم منفي «ما خاصة» ثم يصف الاسم المنفي بمعظم أوصافه. (ابن الإصبع،1383، وانظر ابن حجة،1987، والسيوطي، (د.ت)،والمدني،1968) . فالنفي والجحود أسلوب خاص في الوصف اشتُهر بين الشعراء (الوصف الاستطرادي) وقد أخذ هذا الأسلوب سبغةً اصطلاحيةً لدى البغدادي، ويُعتقد أنّ أسامة تأثّر به، ولكنه عمد إلى تغيير المصطلح، كما أنه أورد أمثلةً مختلفةً عليه، على أن لأسامة في هذا المصطلح جهد واضح خصوصاً في حشده للأمثلة المتعددة .

التذييل:

الذيل: آخر كل شيء، وذيّل فلان ثوبه تذييلاً: أي طوّلَهُ. والذَّيْل: ذَيْلُ الإزار من الرِّداء، وهو ما أُسْبِلَ منه فأَصاب الأَرض. والتَّذَيُّل: التَّبَخْتُر منه. ودِرْع ذَائلةٌ وذائل. (ابن دريد، 1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للتذييل ــ التطويل ــ المعنى الاصطلاحي قال العسكري. إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم يفهمه، ويتوكد عند من فهمه وهو ضد الإشارة والتعريض (العسكري،1984). ويُعدّ العسكري أولَّ من أشار إلى هذا المصطلح وعني بتعريفه. والتذييل عند ابن سنان لا يخرج عن الإسهاب الممل يقول: وأما التذييل فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه، وإنما لم نقل في التذييل ــ إيضاح لمعنى ــ كم قلنا في حد المساواة والإيجاز. (ابن سنان، 1982)

وقد وجّه أسامة مصطلح التذييل فحوّلهُ من الإطالة إلى التحقيق حيث يقول في تعريفه: أعلم أن التذييل هو: أن تأتي في الكلام جملة تحقق ما قبلها، كقوله تعالى: "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم" ثم حقق الكلام بقوله: "ومن أوفى بعهده من الله" (التوبة،111) ،وكذلك: "وهل يجازى إلا الكفور" (سبأ،17) ومنه قول النابغة:

ولستَ بمستبقٍ أخا لا تلمّهُ على شعثٍ أيُّ الرجال المهذَّبُ

وهو بهذا المعنى أراد بالتذييل الجملة التي تعقب الكلام وتؤكده وتجري مجرى المثل، فمن ذلك قول النابغة: أي الرجال المهذب. ويتأثر ابن أبي الإصبع بتعريف أسامة للتذييل حيث يقول: وهو أن يذيّل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ما قبلها، وتلك الجملة على قسمين: قسم لا يزيد على المعنى الأول وإنما يؤتى للتوكيد وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر (ابن الإصبع،1383،والقزويني،1993، والطيبي،1986، والعلوي، 1914، الحلي 1982،وابن حجة، 1987،والمدني،1968) .

لقد أزالَ أسامة التشويش عن مصطلح التذييل من جهة المفهوم، حيث أنه كان يشير إلى نوع من الإطالة والإسهاب عند من كان قبله من العلماء، ولكن استطاع توجيه المصطلح ليدل على التوكيد والتحقق، حيث أصبح لوناً بديعياً، يشير إلى الجملة التي تؤكد المعنى على طريقة المثل للتحقق، وعليه فقد أخذ جميع المتأخرين تصور أسامة للمصطلح، ولعل هذا التوجيه السليم كان من جهود أسامة التي تسجل له في كتابه البديع، حيث استطاع أن يحرف وجهة المصطلح إلى دلالة جديدة، ومن جهة الاصطلاح فقد ألزم نفسه باستيفاء جميع العناصر الاصطلاحية، وزاد عليها توضيحه ورؤيته .

التسهيم:

السهم: النصيب والحظ، وساهمتُ الرجل مساهمةً، وتساهمَ الرجلان: إذا ضربا بسهميهما ليقتسما، ويسمى الإرصاد: وهو نصب الرقيب في الطريق، وهو عند أهل البديع أن يُجعل قبل العجز من البيت أو الفقرة ما يدل عليه إذا عُرف الروي. (ابن دريد،1987، الزمخشري،1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى

اللغوي للمصطلح المعنى الاصطلاحي بل هو نفسه المعنى. وقد ورد هذا المصطلح عند الجاحظ ولم يعرفه.(الجاحظ،1986) وورد مفهومه عند ابن قتيبة وسماه «المطمع» وقال في أثناء حديثه عن حسن اختيار القوافي في الشعر: وفيما ذكرت منه ما دلك على ما أردت من اختيارك أحسن الروي، وأسهل الألفاظ فإنه يقال:أسير الكلام والشعر المطمع، يراد الذي يُطمع في مثله من سمعه. (ابن قتيبة، 1966).

وسماه قدامة «التوشيح» وعدّه من أنواع ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت، وعرّفه بقوله: هو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته ومعناه متعلق به؛ حتى إن الذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أول البيت عرف آخره وبانت له قافيته. (قدامة،1987) ويروي الحاتمي كلام علي بن هارون في تعريفه حيث يقول: إن صفة الشعر المسهّم، أن يسبق المستمع إلى قوافيه قبل أن ينتهي إليه راويه. (الحاتمي،1978، وابن وكيع،1982). ويسميه العسكري «التبيين» ويقول في تعريفه: وهو أن يكون مبدأ الكلام ينبئ عن مقطعه؛ وأوله يخبر بآخره، وصدره يشهد بعجزه (العسكري،1984)

ويحدد ابن رشيق سر الصنعة في هذا الضرب من البديع بقوله: أن يكون معنى البيت مقتفياً قافيته، وشاهداً بها دالاً عليها. (ابن رشيق،1988) ويعرّفه البغدادي بقوله: أن يصوغ الشاعر ألفاظه مستويةَ الأقسام، معتدلة النظام، لا يزيد جزء على جزء، فإذا كان الشعر على هذه الصيغة، سبق السامع إلى قوافيه، قبل أن ينتهي إليها راويه.(البغدادي،1981) والتسهيم عند أسامة لا يختلف في معناه عما جاء به السابقون فقد عرّفه بقوله: هو أن تعلم القافيةَ لما يدل عليها الكلام في أول البيت. كقول البحتري:

أحلّتْ دمي من غير جرمٍ وحرَّمتْ بلا سببٍ يوم اللقاء كلامي

فليس الذي حلَّلته بمحلّلٍ وليس الذي حرَّمته بحرامِ

(ابن منقذ، 1987، ابن الأثير، 1976، وابن الإصبع، 1383) ويعدُّ المظفر العلوي التسهيم من مظاهر تحسين الشعر وتنقيحه،فالتسهيم في الشعرهو التحسين له، والتنقيح

لألفاظه ومعانيه تشبيهاً بالبُرد المحسّن بالتسهيم، حتى يكون هـذا النـوع مـن الشعر معناه إلى قلبك أسرع من ألفاظه إلى سمعك، ولو سُمي المطمِع أي من يسمعه يطمع في قول مثله لجاز. (المظفر،1976) ويعرّفه السجلماسي بقوله: هو ما يقال في النظم إذا كان ذا أجزاء يؤذن متقدمها بمتأخرها، وفاتحتها بخاتمتها، وهو أن يشهد أول البيت بقافيته، وأول الكلام بآخره. (السجلماسي،1980، والقزويني، 1993، والحلي،19892) ويكاد يتشابه رأي العلماء في مصطلح التسهيم وإن اختلفت مسمياته لديهم، فهو عموماً السبق إلى معرفة القافية قد بلوغ آخر البيت، وقـد كان رأي أسامة في هذا المصطلح تماماً كرأي سابقيه، على أنه بذل فيه جهـداً اصطلاحياً، وكذلك قدّم فيه العديد من الأمثلة الشعرية.

المقابلة والتشطير:

استقبل الشيء وقابله:حاذاه بوجهه، والمقابلة: ضد المدابرة، ويقال: لقيته قَبلاً: مواجهةً وعياناً، وقابله مقابلةً: واجهه وقابل الكتاب بالكتاب: عارضه، وإذا ضممت شيئاً إلى شيء فقد قابلته. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظـور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ المواجهة ــ مع المعنى الاصـطلاحي قـال قدامة بن جعفر: وهو أن يضع الشاعر معانياً يريد التوفيق بين بعضها وبعض، أو المخالفة، فيأتي بالموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصـحة، أو يشترط شروطاً ويعدد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أن يأتي فيما يوافقه بمثل الذي شرطه وعدده، وفيما يخالفه بأضداد ذلك. (قدامة، 1987،انظر الحـاتمي، 1978، وابن وكيع،1982، والعسكري،1984،والبغدادي،1981) وقد ورد هذا المعنى عنـد ثعلب وسمّاه مجاورة الأضدادوهو ذكر الشيء ما يعدم وجوده (ثعلب،1966) كما ورد عند ابن المعتز في باب الطباق والمقابلة (المعتز، (د.ت)) ولكنهما لـم يـذكراه بالمعنى الاصطلاحي. وعدّ الباقلاني المقابلة من ضروب البديع، وهي عنده أن يُوفق بين معانٍ ونظائرها، والمضاد بضده. (الباقلاني، (د.ت)) والمقابلة عنـد ابـن رشيق تقع بين التقسيم والطباق، وأصلها ترتيب الكلام على ما يجـب، فيعطـي أول الكلام ما يليق به أولاً، وآخره ما يليق به آخرا، ويأتي في الموافق بما

يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد، فإذا جاوز الطباق ضدين كان مقابلةً (ابن رشيق،1988، وابن الأثير، (د.ت)) فالمقابلة عنده ليس فقط في المطابقة، بل وتشمل الموافقة في المعاني. أما أسامة فقد سمّاها «التشطير والمقابلة» وقال في تعريفها: اعلم أن التشطير والمقابلة هو: أن يقابل مصراع البيت الأول كلمات المصراع الثاني كقول جرير:

وباسط خير فيكم بيمينه وقابض شرٍّ عنكم بشماليا

منه قول أبي الطيب:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنثني وبياض الصبح يغري بي.

(ابن منقذ،1987) وقد اشترط أسامة في المقابلة، أن يقابل المصراع الأول المصراع الثاني، ومن هنا أضاف إلى المصطلح كلمة التشطير، فهو تطور في المصطلح عنده أي مقابلة الشطر الأول للثاني وعلى هذا جرى في الأمثلة التي أوردها. وتأثر ابن أبي الإصبع برأي أسامة في التشطير وإن لم يذكره، فقد عرف صحة المقابلات بقوله: عبارة عن توخي المتكلم ترتيب الكلام على ما ينبغي، فإذا أتى بأشياء في صدر كلامه، أتى بأضدادها في عجزه على الترتيب وقد تكون المقابلة بغير الأضداد. (ابن الإصبع،1383)

والمقابلة عند القزويني: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب. ويذكر القزويني ضرباً من المقابلة يسميه«التناسب والائتلاف والتوفيق» وهو: أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد. (القزويني، 1993، والطيبي، 1986، والمدني، 1968) فالمقابلة كمصطلح بلاغي كانت تشير إلى تضاد المعاني وتوافقها، وقد أجرى أسامة على هذا المفهوم شرطين، أحدهما: أن تكون المقابلة في التضاد فقط، والآخر: أن يكون الشطر الأول مقابلاً للثاني، ومن هنا أضاف كلمة التشطير إلى المقابلة، ولعل هذا الشرط لا يزال قائماً في المقابلة حتى هذا العصر، ويُعتقد أن أسامة قدّم رؤيا طريفةً واجتهاداً في توجيهه لهذا المصطلح، وقد تناول العلماء التابعون له هذا التوجيه الدقيق للمصطلح .

التطريف:

التطريف:طرَّف فلان: إذا قاتل حول العسكر لأنه يحمل على طرف منهم والتطريف أن يرد الرجل عن أخريات أصحابه، وطرف كل شيء منتـــاه. (ابـــن دريد،1987، الزمخشري،1985، ابن منظور، (د.ت)) عرّف أسامة بـــن منقـــذ مصـــطلح التطريف بقوله:اعلم أن التطريف هو أن تكون الكلمة مجانسةً لما قبلها أو لمـــا بعدها، أو مطابقةً لها، أو متعلقةً بها بسبب من الأسباب كقول أبي تمام :

السيف أصدق أنباءً من الكتب في حدّه الحدُّ بين الجدِّ واللعبِ

فالتطريف كمصطلح بلاغي يشير إلى تجاور الأجناس البديعية خصوصـــاً تلـــك التي تقوم في أساسها على لفظتين كالجناس والطباق وغيره. وهذا كل ما قالـــه أسامة عن التطريف، ويبدو أنه من المصطلحات الجديدة التـــي أضـــافها إلـــى البديع، ولم يأخذ بهذا الفن أي من العلماء أو يردوا عليه، ويبدوا أن ما يثبته ابن أبي الإصبع في كتبه هو ما تتداوله كتب العلماء بعده، وقد نقـــل عـــن أســـامة الكثير، ولم يأخذ هذا اللون عنه لذلك لم يرد في كتب التابعين. ولا شك أن هـــذا المصطلح وإن لم يُكتب له الرواج إلا أنه دليل على جهد أســـامة فـــي البلاغـــة والنقد، وقد استكمل عناصره الاصطلاحية وإن لم يذكر سوى مثال واحد عليه.

الاعتراض

عَرَضْتُ الجاريةَ والمتاعَ على البَيْعِ عَرْضاً، وعَرَضْتُ الجُنْدَ عـــرْضَ العَيْنِ إذا أَمْرَرْتَهم عليك ونَظَرْتَ ما حالُهم، والاعتراض: الشغْب. الاعْتـــراضُ في السير من النَّشاط. الاعْتِراضُ: المَنْعُ، والأصلُ فيه أن الطريقَ إذا اعْتَـــرَضَ فيه بِناءٌ أو غيرُه مَنَعَ السابِلَةَ من سُلوكِه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ المنع واعتراض الطريـــق ـــــ مـــع المعنى الاصطلاحي وهواعتراض كلام في كلام لم يتمم معناه، ثم يعـــود إليـــه فيتمه في البيت الواحد. (ابن المعتز، (د.ت)) وقد كان ابن المعتز أول من وقف عنـــد هذا المصطلح وعدّه من محاسن الكلام ولم يخلطه مع الالتفات كما سنرى عنـــد

بعض العلماء فقد أفرد لكلٍ باباً. ويسمّيه قدامة الالتفات ويخلط بين الاعتراض والالتفات (قدامة،1987، والحاتمي،1978، وابن وكيع،1982، والعسكري، 1984) .

ويذكره ابن رشيق باسم الالتفات ويعدد أسماءه البلاغية التي عُرف بها وهي الالتفات والاعتراض والاستدراك ويعرفه بقوله: هو أن يكون الشاعر آخذاً في معنى فيعترض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل بالثاني في شيء، بل يكون مما يشد الأول. (ابن رشيق،1988) وقد وقف أسامة بن منقذ عند هذا المصطلح إلى الفائدة منه والتفريق بينه وبين غيره، فقد عرّف الاعتراض بقوله: اعلم أن الاعتراض هو: أن تذكر في البيت جملةً معترضةً، لا تكون زائدةً، بل يكون فيها فائدةٌ مثل قول الشاعر:

إن الثمانين وبُلغتَها قد أحوجت سمعي إلى ترجمانْ

وبدلتني بالنشاط انخنا وكنت كالصعدة تحت السنان

ويبدو من كلام أسامة أنه أراد بالاعتراض فقط النوع الذي فيه فائدة بلاغية، وليس كل حشوٍ عنده اعتراض، كما هو في المثال فإن الاعتراض في قوله: «وبُلغتها» وهي جملة دُعائية، وللاعتراض أغراض أخرى، وهذا الشرط الذي شرطه أسامة، لم يذكره أي من العلماء قبله ولا شك أنه من آرائه الجديدة في البلاغة، وهو وجوب الفائدة. أما ابن الأثير فقد تحدث عنه بقوله: وبعضهم يسميه الحشو، وحدّه كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو سقط لبقي الأول على حاله. والاعتراض عنده قسمان أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة وهو جارٍ مجرى التوكيد، والآخر أن يأتي في الكلام لغير فائدة، فأما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وأما أن يؤثر في تأليفه نقصاً وفي معناه فساداً (ابن الأثير،1976)

وذكر الرازي أنه يسمى أيضاً الحشو وعرفه بقوله: وهو أن يوقع المتكلم قبل تمام كلامه شيئاً يتم غرضه الأصلي بدونه، ثم يتم كلامه بعد ذلك، وهو على ثلاثة أقسام: حشو مليح، وحشو متوسط، وحشو قبيح. (الرازي،1982) ويعرفه السجلماسي بقوله: هو إرادة المتكلم وصف شيئين: الأول منهما على القصد، والثاني بالانجرار أو لضرب من التأكيد. (السجلماسي،1980) والاعتراض عند الطيبي هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بجملةٍ أو

أكثر، لا محل لها من الإعراب، ومرجعه إلى التأكيد (الطيبي،1986) وهو عند يحيى العلوي كل كلام أُدخل في غيره أجنبي، بحيث لو أُسقط لم تختل فائدة الكلام، كقوله تعالى: "فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم" (الواقعة،75). ففي هذه الآية اعتراضان: أحدهما بجملة اسمية ابتدائية وهي قوله: إنه لقسم لو تعلمون عظيم، فأتى بها اعتراضاً بين القسم وجوابه وإنما أتى بها على قصد المبالغة. وفيه الإعظام والتفخيم لشأنه. وثانيهما: بجملة فعلية بين الصفة والموصوف، وهي قوله: لو تعلمون، فإنه وسّطه بين الصفة والموصوف تفخيماً لشأنه. (العلوي،1914) ويتأثر الحلي بكلام أسامة بضرورة الفائدة البلاغية في الاعتراض ويرفض تسميته بالحشو، إذ يقول: وسمّاه قوم حشواً وليس بصحيح،للفرق الواضح بينهما وهو: أن الاعتراض يفيد زيادة معنى في غرض الشاعر، والحشو لإقامة الوزن كقول الشاعر. فقوله: «وبلغتها» من الاعتراضات البعيدة الوقوع لإفادة الدعاء (الحلي،1982). ويبدو تأثره واضحاً بكلام أسامة وبأمثلته. والاعتراض كمفهوم بلاغي وقع فيه خلط بين العلماء؛ فألحقه بعضهم بالالتفات وعدّه بعضُهم حشواً، وبعضهم لا يخرج به عن التتميم أو الاحتراس، ولكن أسامة أفرد لهذه المفاهيم جميعها مصطلحاتٍ خاصةٍ وألزم كل مفهوم بحدود اصطلاحية حيث لا تتداخل المفاهيم. فالاعتراض عنده مقرون بالفائدة، وهذا ما يميّزه عن الحشو. ويُعتقد مما تقدم أن أسامة في مصطلح الاعتراض كان ذا رأيٍ طريف، إذ اشترط في الاعتراض وجوب الفائدة البلاغية، وكان الاعتراض فيما قبل ذا طبيعة نحوية، ولكن أسامة استطاع توجيه المصطلح توجيهاً سليماً، حيث تأثر من بعده من العلماء برأيه. وقد استطاع أسامة بدقة أن يتمثل هذا النوع البلاغي ويفرق بينه وبين ما يختلط به.

الانسجام:

سجِمتْ العينُ الدمعَ والسحابةُ الماءَ تَسْجُمُهُ سَجْمَاً وسُجُماً وسجماناً: وهو قَطَرانُ الدمع وسيلانه قليلاً كان أو كثيراً، وانسجم الماءُ والدمع فهو منسجم إذا انسجم أي انصبَّ، والانسجام: هو الانصباب. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن

منظور، (د.ت)) قال أسامة في تعريف الانسجام: اعلم أن الانسجام هو: أن يأتي كلام المتكلم شعراً من غير أن يقصد إليه، وهو يدلّ على قوة الطبع أو الغريزة، مثل قول ابن هرمة لبعض الحُجّاب: بالله ربكِ إن دخلتَ فقل له هذا ابن هرمة واقف بالباب (ابن منقذ،1987) وحقيقة هذا النوع أنه ليس محسن بديعي بل هو ظاهرة تدل على بساطة بعض الشعر المرتجل، وسهولته فكأنه في الأصل لم يقصد منه أن يكون شعراً، فخرج على قالب الشعر، وهو متعلق بقضية الطبع النقدية، وكان أسامة أول من تنبّه لهذا اللون وعرّفه. ولا يخرج ابن أبي الإصبع عن الحدود التي رسمها أسامة للمصطلح إذ يعرفه بقوله: وهو أن يأتي الكلام متحدراً كتحدر الماء المنسجم، وسهولة سبك وعذوبة ألفاظ، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب، ما ليس لغيره، مع خلوّه من البديع وبعده عن التصنيع. (ابن الإصبع،1383) وهو عند ابن حجة يقع في النثر إذ يقول: وإن كان الانسجام في النثر يكون غالب فقراته موزونةً، من غير قصد لقوة انسجامه.فمن الطويل جاء على أصل الدائرة في القرآن العظيم "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (الكهف،25). ويتكرر الكلام عند ابن معصوم المدني، ويزيد عليه بأن القرآن الكريم قد اشتمل على البحور الشعرية جميعها وعلى الصور الفرعية للبحور، ويورد على ذلك العديد من الآيات.(ابن حجة،1987، والسيوطي، (د.ت)، والمدني، 1968).

فالانسجام ملمح نقدي يشير إلى تلك الأقوال النثرية التي تحلّت بحلة الشعر لرقة الطبع والبعد عن التكلف. يعتقد أن أسامة في باب الانسجام كان السابق إلى هذا اللون اصطلاحاً ومفهوماً، فقد عرّفه وساق عليه الأمثلة، وأخذه عنه تابعوه وجعلوا منه في القرآن والنثر. وحقيقة الأمر أنه نوع نقدي تُوصف به بعض الأقوال، ولكنهم أخذوه على أنه نوع بديعي يمكن صناعة مثله، وهو مرتبط بالبديهة والارتجال لا في الصناعة اللفظية أو غيرها، إنما صفته أنه لم يكن في حقيقة أمره قيل على أنه شعر، لكنه جاء موزوناً وعليه رونق الشعر، ويدل على ذلك العديد من الأمثلة النثرية التي جاءت شعراً، وكذلك الآيات القرآنية، حتى أن بعض العلماء قرر أن جميع البحور الشعرية بصورها المختلفة

جاءت في القرآن الكريم، فأسامة كان على وعي بتمييز المصطلح النقدي من البديعي، وهذا اختلط على تابعيه فأخذوا بعض مصطلحات النقدية على أنها من البديع، كما هو بالنسبة لهذا المصطلح.

الظرافة والسهولة:

الظرف: البراعة، وقيل حسن العبارة والحذق بالشيء، وقد ظَرِفَ يظرف وهم ظرفاء، والتظريف هو التسهيل. والسهل: نقيض الحَزْن، وقد سَهُل الموضع، والسهل كل شيء إلى اللين وقلة الخشونة، وسهّله: صيّره سهلاً. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت))

لقد تحدث اسحق بن وهب عن الألفاظ السهلة بقوله: وأما سهولة القول وقلة التكلف، فكقول الشاعر:

خير المذاهب في الحاجات أنجحها وأضيق الأمر أدناه من الفرج

فهذا اللفظ سهل قريب، قد جرى فيه صاحبه على سجيّته وعادته. (ابن وهب، 1967) وقد ذكر العسكري الأشعار السهلة وفضلها على غيرها بقوله: وقد غلب الجهل على قوم فصاروا يستفصحون الكلام إذا لم يقفوا على معناه إلا بكد. ويستحقرون الكلام إذا رأوه سلساً عذباً، وسهلاً حلواً، ولم يعلموا أن السهل أمنع جانباً وأعز مطلباً، وهو أحسن موقعاً،وأعذب مستمعاً، ولهذا قيل: أجود الكلام السهل الممتنع. (العسكري،1984) وقال ابن رشيق في أثناء حديثه عن قضية الاهتمام باللفظ: ومنهم من ذهب إلى سهولة اللفظ فعُني بها، واغتُفر له فيها الركاكة واللين المفرط كأبي العتاهية، وعباس بن الأحنف، ومن تبعهما، وهم يرون الغاية قول أبي العتاهية:

يا اخوتي إنّ الهوى قاتلي فيسروا الأكفان من عاجلِ
يا من رأى قبلي قتيلاً بكى من شدةِ الوجد على القاتلِ

مع سهولة هذه الألفاظ وملاحة هذا القصد، وحسن هذه الإشارة. (ابن رشيق،1988) وسمى أسامة هذا الباب « الظرافة والسهولة » ولم يضع حدوداً لهذا المصطلح

واكتفى بقوله: اعلم أن أشعار العرب والمحدثين قد ورد فيها الظريف السهل، كقول بعضهم:

هوى صاحبي ريحُ الشمال إذا جرتْ وأشفى لقلبي أن تهبَّ جنوبُ

يقولون لو عزَّيتَ قلبكَ لارعوى فقلتُ وهل للعاشقين قلوبُ

لعل أسامة قصد بالظرافة ملاحة المعنى لاشتماله على معنى حسن، وبالسهولة كصفة للألفاظ وخلوها من التعسف والتعقيد، ولكنه لم يبسط هذا الشرح واكتفى بالأمثلة التي يُلمح منها مثل هذا. وهو لا شك متأثر بكلام سابقيه في هذا الموضوع، وإن كانوا جميعاً مروا على هذا في معرض حديثهم عن قضايا أخرى. وكان أسامة الوحيد الذي أفرد باباً خاصاً وأطلق مصطلحاً خاصاً. (ابن منقذ،1987).

وأوردها الحلي باسم «السهولة» وقال فيها: ذُكرت مضافةً إلى الظرافة. وهي خلو اللفظ من التكلف والتعقيد والتعسف في السبك. وقال التيفاشي: هي أن يأتي الشاعر بألفاظ سهلة طريفة تتميّز عما سواها عند من له أدنى ذوق في الأدب، وهي مما يدل على رقة الحاشية وسلامة الطبع. ولا شك أن الحلي يشير إلى اصطلاح أسامة في قوله: أضيفت إلى الظرافة. (الحلي،1982،وابن حجة 1987).

فالظرافة والسهولة مصطلح نقدي أطلقه أسامة ليدلّ على نوع من الأشعار التي تضم إلى جانب سهولة ألفاظها معنى لطيفاً، وعلى الرغم من أنه ترك المصطلح من دون تعريف، إلا أن تعريفه يبدو حاضراً من خلال الأمثلة العديدة التي طرحها. وقد درج العلماء التابعون لأسامة على المصطلح باعتباره أحد المصطلحات البلاغية، أو لكونه عنصراً جمالياً، وهو في الواقع ملمح نقدي يدل على قوة الطبع لدى بعض الأدباء، وليس له ارتباط بالصناعة والتحسين اللفظي. ويبدو من خلال الأمثلة الكثيرة أن لأسامة جهد في هذا وهو من توجيهاته اللطيفة .

الإغراب:

الغرابة:غَرُبَ: بَعُدَ، والغريب: الغامض من الكلام، وكل شيء لم يُؤلف. (ابن دريد، 1987، الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت))،

ورد هذا النوع عند قدامة تحت اسم «الاستغراب والطرفة» وعرفه بقوله: هو أن يكون المعنى مما لم يسبق إليه على جهة الاستحسان (قدامة،1987) أما أسامة فسماه الإغراب ونقل التعريف من قدامة مع الإشارة إليه يقول: قال قدامة: هو أن يكون المعنى مما لم يُسبق إليه على جهة الاستحسان قال: فيقال طريف وغريب، إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثُر لم يسمَ بذلك. ومنه لأبي تمام:

إقدام عمرو في سماحة حاتم ... في حلم أحنف في ذكاء إياس

لا تنكروا ضربي له من دونه ... مثلاً شروداً في الندى والباس

فالله قد ضرب الأقل لنوره ... مثلاً من المشكاة والنبراس

وسماه ابن الإصبع «النوادر» وهو متأثر بكلام قدامة إذ يقول في تعريفه: وهو أن يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلته في كلام الناس، وليس من شرطه ــ على رأي قدامة ــ أن يكون لم يُسمع مثله، وإنما شرطه أن يكون قليلاً نادراً. (ابن الإصبع،1383، ابن حجة،1987).

ويبدو أن هذا المصطلح النقدي ظهر بتأثير من الخلاف بين أصحاب اللفظ والمعنى، فأصحاب اللفظ يحكمون للشاعر بكثرة المعاني المبتدعة وقد تناول أسامة هذا المصطلح من سابقه قدامة بن جعفر وأشار إلى رأيه، وزاد على ما جاء به قدامة بعدد من الأمثلة، وبقي المعنى نفسه.

الأقسام:

والقَسَمُ، بالتحريك: اليمين، وكذلك المُقْسَمُ، وهو المصدر مثل المُخْرَج، والجمع أَقْسام. وقد أَقْسَم واسْتَقْسَمه به وتَقاسمَ القومُ: تحالفوا. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت)).

يعدُّ المعنى اللغوي للمصطلح- اليمين- والحلف هو نفسه المدلول الاصطلاحي يقول البغدادي في تعريفه: أما القسم فهو أن يقسم الشاعر أو يُحلِّف

غيره بأقسام تتعلق بغرضه المقصود، معتمداً في ذلك الإبداع فيما ينظم. (البغدادي،1981). يقول أسامة بن منقذ في تعريفه: اعلم أن محاسن الشعر الأقسام الشريفة للمعاني اللطيفة مثل قول النابغة:

نبئت أن أبا قابوس أوعدني ولا قرار على زأرٍ من الأسدِ

ما إن أتيتُ بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي

فالقسم يزيد المعنى لطافةً وهو محسن بديعي، لما له من طبيعة إنشائية انفعالية. (ابن منقذ، 1987، وابن الأثير، (د.ت)). ويعدد ابن أبي الإصبع أغراض القسم بقوله: هو أن يريد الشاعر الحلف على شيء فيحلف بما يكون له مدحاً وما يكسبه فخراً، أو ما يكون هجاءً لغيره أو وعيداً له، أو جارياً مجرى التغزّل والترفق. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)).

ويعترض ابن معصوم المدني على رأي من يقول أن القسم حكاية حال واقعة بقوله: إن القسم من أنواع الإنشاء وحكاية الحال من أنواع الأخبار ويعيد المدني تعريف السابقين للقسم.(المدني،1968) والقسم الذي اتخذه العلماء أحد المصطلحات البديعية هو أسلوب الحلف ضمن الشعر والذي يعلق بشرط ويخرج لأغراض عدة. ومما تقدم نلمس أن أسامة سبق إلى هذا المصطلح، وقد ذكره وطرح عليه الأمثلة ولكنه لم يعرفه، بل اكتفى بعدد ليس قليل من الأمثلة، وقد ترددت أمثلته في كتب من جاء بعده بعينها. وهذا النوع من المحسنات التي سُبق إليها، ولم يكن فيها مجال للاجتهاد أو التوجيه.

الغلط:

غلط: الغَلَطُ: أن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأَمر يَغْلَطُ غَلَطاً، وأَغْلَطَه غيره، والعرب تقول: غَلِطَ في مَنْطِقِه، وغَلِتَ في الحِساب غَلَطاً وغَلَتاً. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) .

وقد سماه قدامة هذا العيب النقدي ((التغيير)) وعرفه بقوله:أن يحيل الشاعر الاسم عن حاله وصورته إلى صور أخرى، إذا اضطرته العروض إلى ذلك كما قال الآخر: من نسج داود أبي سلام.(قدامة، 1987، والمرزباني، 1995) وقد

اقتصر قدامة على إحالة الأسماء أو ثلمها لغرض الـوزن وتحـدث القاضـي الجرجاني في نحو هذا المفهوم تحت مصطلح « أغاليط الشعراء » إذ قال فـي مقدمة دفاعه عن أبي الطيب، في المآخذ التي أخذها عليه النقـاد: أن الشـعراء منذ الجاهلية لا يسلم شعرهم على الأغلب من المآخذ حيث إذا عدت إلى ما عدده العلماء من أغاليطهم في المعاني لوجدت الكثير، كقول امرئ القيس:

إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرُّضِ أثناء الوشاح المفصّلِ

والثريا لا تتعرض، وإنما تتعرض الجوزاء. (الجرجاني، 1966) وقال العسكري في أثناء حديثه عن عيوب الشعر: ومن ذلك قول النميري:

يكسو المفارق واللبات ذا أرج من قُصْب معتلف الكافور درّاج

أراد المسك فجعله من قصب الظبي، والقصب المعي، وجعل الظبـي يعتلـف الكافور، فيتولد منه المسك، وهذا من طرائف الغلط. (العسكري،1984) أمـا ابـن رشيق فقد سماها الإحالة والتغيير وقال فيها: وهذه لُمحٌ أتيتُ بها تدلّ من عرفها على رداءتها. وقد وقعت في أشعار المتقدمين فمن الإحالة قول ابن مقبل:

من نسج داود من بيض مضاعفةٍ من عهد عاد وبعد الحي من إرمِ

(ابن رشيق،1988) فجعل داود من عهد عاد وهذا لا شك خطأ تاريخي. أما أسـامة فالغلط يشمل عنده اللفظ والمعنى، يقول في تعريفه: اعلم أن الغلط هو: أن يغلط في اللفظ ويغلط في المعنى، مثل قول زهير:

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عادٍ ثم ترضع فتفطم

أراد أحمر ثمود وهو عاقر الناقة. ومن ذلك قول الراجز: وأبيض أخلص مـن ماء اليلب. والسيوف لا تعمل من ماء اليلب، لأن اليلب: جلود يُتخذ منها دروع منسوجة، فتوهم الشاعر أنها حديد، ولامرئ القيس:

فللسوط ألهوبٌ وللساق درَّةٌ وللسوط منه وقع أهوج ملهبِ

فهذا غلط في صفته لأنه لو كان حماراً لكان ذلك رديأ فكيف يصفه بذلك. (ابـن منقذ، 1987). يُعدّ مصطلح الغلط من جهة المفهوم مُشاراً إليه بشكل غير جلي من قبل النقاد، فقدامة وابن رشيق أشارا إلى إحالة الأسماء، والقاضـي الجرجـاني والعسكري أشارا إلى الخطأ في المعاني، ومن هنا تشكل مفهوم الغلط عند أسامة

فهو يشمل اللفظ والمعنى، وهذا العيب النقدي قد اكتسب صفته الاصطلاحية بشكل أشمل على يد أسامة، لعل الغلط أصبح مصطلحاً نقدياً على يد أسامة، فقد كان فيما قبل عبارةً عن إشارات لبعض أخطاء الشعراء في الحقائق، ويسجل لأسامة في هذا الباب الاصطلاح وتعريفه الدقيق له إذا جعله في المعنى واللفظ والصفة، وأورد على ذلك العديد من أمثلة الشعر والنثر .

الحشو:

الحَشْوُ من الكلام: الفَضْلُ الذي لا يعتمد عليه، و حُشْوةُ الناس: رُذالَتُهم. وحَشْوُ البيت من الشِّعْر: أَجزاؤُه غير عروضه وضربه، وهو من ذلك. وحكى اللحياني القُطْنُ؛ لأَنه تُحْشَى به الفُرُش وغيرها. وحَشَا الوِسادة والفراشَ وغيرهما يَحْشُوها حَشْواً ملأَها، واسم ذلك الشيء الحَشْوُ، على لفظ المصدر. (ابن دريد، 1987، الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)). يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ الفضل الذي لا يعتمد عليه ــ مع المدلول الاصطلاحي وهو أن تأتي في الكلام ألفاظ زائدة ليس فيها فائدة. (ابن منقذ،1987) وقد ورد ذكر الحشو عند ابن قتيبة في أثناء نقله لرأي أبي عبيدة في شعر النابغة إذ قال: يقول من فضّل النابغة على جميع الشعراء: هو أوضحهم كلاماً وأقلهم سقطاً وحشواً، وأجودهم مقاطع، وأحسنهم مطالع. (ابن قتيبة،1966).

وقال ابن طباطبا ناصحاً الشاعر تجنّب الحشو في شعره، وطالباً منه أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته. ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفه وبين تمامه فصلاً من حشوٍ ليس من جنس ما هو فيه، فينسى السامع المعنى الذي يسوق القول إليه، كما أنه يتحرّز من ذلك في كل بيت، فلا يباعد كلمةً عن أُختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشوٍ يشينها (ابن طباطبا،1982) ولذا عدّه من العوارض المخلة بالمعنى الواجب تجنبها. والحشو عند الآمدي ليس كله بمعيب، يقول معلقاً على بيت البحتري:

ميلوا إلى الدار من ليلى نحييّها نعم، ونسألها عن بعض أهليها

وهذا بيت رديء؛ لقوله: «نعم» وليس بالمعنى إليها حاجة، فجاء بها حشواً، ومن الحشو ما لا يقبح و «نعم» هنا قبيحة. (الآمدي،1972) والحشو عند الحاتمي يشمل الاعتراض بأغراضه والحشو العادي ويختلط عنده بالاحتراس والاستثناء، حيث يقول فيه: ولا أعلم أحداً أحسن فيه إحسان طرفة في قوله: فسقى ديارك غير مفسدها، لأنه احترس للدار من تعفية آثارها. (الحاتمي،1978) ويروي القاضي الجرجاني أن الحشو لا يأتي إلا لتتميم النظم وإقامة الوزن، إذ يقول في على بيت امرئ القيس:

تصدُّ وتبدي عن أسيل وتتقي بناظرة من وحش وجرة مطفل

هذا وقد تخلل كل واحد منها من حشو الكلام ما لو حذف لاستغنى عنه وما لا فائدة في ذكره ولم يذكروا هذين الموضعين ــ وجرة وجاسم ــ إلا استعانة بهما في إتمام النظم، وإقامة الوزن. (الجرجاني،1966) ويقسّم العسكري الحشو إلى ثلاثة أقسام اثنان مذمومان، وواحد محمود: فأحد المذمومين: هو إدخالك في الكلام لفظاً لو أسقطته لكان الكلام تاماً (العسكري، 1984).

وذكر ابن رشيق عدة أسماء لمواضع الحشو فقال: وسماه قوم الاتكاء وذلك أن يكون داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى، وإنما أدخله الشاعر لإقامة الوزن فقط، فإن كان ذلك في القافية،فهو استدعاء، وقد يأتي في حشو البيت ما هو زيادة في حسنه، وتقوية لمعناه. (ابن رشيق،1988) ويوضح ابن سنان سبب اللجوء إلى الحشو في الشعر والنثر، وكيفية التمييز بينه وبين التطويل فيقول: والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا حذف منه بقي المعنى على حاله، والتطويل هو أن يعبر عن المعاني بألفاظ كثيرة كل واحد منها يقوم مقام الآخر. على أن الحشو في الأكثر إنما يقع في النظم لأجل الوزن، وفي النثر لأجل تساوي الفصول. (ابن سنان،1982) وهو عند عبد القاهر الجرجاني مذموم مستكره؛ لأنهخلا من الفائدة ولم يحلَ منه بعائدة، ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يُدعَ لغواً.(عبد القاهر، د.ت) والحشو عند أسامة لا يختلف عما قدّمه العلماء السابقون إذ يعرفه بقوله: الحشو: أن تأتي في الكلام بألفاظ زائدة، ليس فيها فائدة كقول النابغة:

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

وكان الأجود أن يقول: لسبعة أعوام، فيستغني عن قوله: ستة أعوام، وعام سابع فالحشو عند أسامة لا يختلف عنه عند باقي العلماء. (ابن منقذ،1987) ويجعله ابن الأثير الضرب الثاني من الاعتراض، وهو الذي يجري لغير فائدة، وحدّه بقوله: كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو أسقط لبقي الأول على حاله. (ابن الأثير، 1976، والقزويني، 1993) .

يمثل الحشو إحدى الملامح النقدية العامة، وقد تعددت آراء العلماء فيه، فمنهم من يشركه بالاعتراض، ولكن الرأي الغالب هو إقرار العلماء بخلوه من الفائدة، وهذا الرأي تبنّاه أسامة باعتبار الحشو كلام زائد جاء لإتمام الوزن. غير أن أسامة ربما كان دقيقاً في هذا المصطلح، إذ أنه لم يشرك فيه أياً من المصطلحات الأخرى كالاعتراض الالتفات والاحتراس وغيرها كما وقع فيه معظم العلماء، ويعدُّ مصطلح الحشو من المصطلحات التي تحدث فيها كثير ممن سبقه، على أن أسامة أخذ بالرأي الشائع، ويُعتقد أنه قدّم جهداً اصطلاحياً كان حريصاً من خلاله على إلزام كل مصطلح بحدوده التي وضعت له .

التفريط:

فَرَطَ في الأَمر يَفْرُط فَرْطاً أَي قصَّر فيه وضيَّعه حتى فات، والإِفراطُ: الإِعجال والتقدُّم. وأَفْرَطَ في الأَمر: أَسرف. والفُرُط: الأَمر يُفْرَط فيه، وقيل: هو الإِعجال، والتفريط: التقصير. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح- التضييع والتقصير- المعنى الاصطلاحي وهو: أن يُقدم الشاعر على شيء فيأتي بدونه (ابن منقذ،1987) ذكر المرزباني باباً سماه الأبيات التي قصّر فيها أصحابها قال فيه: من الأبيات التي قصر فيها أصحابها عن الغايات التي أجروا عليها ولم يسدوا الخلل فيها معنى ولا لفظاً قول امرئ القيس:

فللسوط أُلهوبٌ وللساق درّة وللزجر منه وقع أخرج مذهبِ

فقيل له: إن فرساً يحتاج إلى أن يستعان عليه بهذه الأشياء لغير جواد. (المرزباني،1995) أما أسامة فقد سمى هذا العيب «التفريط» وقال في تعريفه: اعلم أن التفريط هو: أن يقدِم الشاعر على شيء، فيأتي بدونه فيكون تفريطاً منه، إذا لم يكمل اللفظ أو يبالغ في المعنى، وهو باب واسع يعتمدُ النقادُ من الشعراء. ومنه:

ومن يأمن الحجاج والطير تتقي عقوبته إلا ضعيف العزائم

إن الطير تتقي الصبيان وكذلك قول النابغة :

رقاق النعال طيّب حجزاتهم يحيون بالريحان يوم السباسب

يصونون أجساداً طويلاً نعيمها بخالصة الأردان خضر المناكب

تحييهم بيض الولائد بينهم وأكيسة الأضطريج فوق المشاجب

هذا كله فاسد، لأن العامة والصعاليك يحيّ بعضهم بعضاً في ذلك اليوم بالريحان والبيت الثاني فاسد، لأنه لا فضيلة في كونها ملونةً، كل جانب منها لون، والبيت الثالث فاسد، لأنه لا يكون البيات إلا فوق المشجب، ولا يكون على غيره. (ابن منقذ،1987) فالتفريط بهذا المعنى إنقاص الموصوف بإكسابه صفةً أقلَّ مما يتطلب وقد تناول ابن الأثير مصطلح التفريط بتأثير من أسامة، حيث عرفه بقوله: والتفريط في إيراد المعاني الخطابية قبيح لا يجوز استعماله بوجه من الوجوه فمما جاء من التفريط قول الأعشى:

وما مُزْبدٌ من خليج الفرا ت جَونٌ غواربه تلتطمْ

بأجودَ منه بماعونه إذا ما سماؤهم لم تغمْ

فإنه مدح ملكاً بالجود بماعونه، والماعون كل ما يستعار من قدوم أو قصعة أو قِدر أو ما أشبه ذلك، وليس للملوك في بذله مدح، ولا لأوساط الناس أيضاً، وفي مدح السوقة به قولان، ومدح الملوك به عيب وذم فاحش، وهذا من أقبح التفريط. (ابن الأثير، 1976، والسيوطي، (د.ت)) فالتفريط مصطلح نقدي يشير إلى العيب الذي يلحق بالمعاني إثر التقصير في مدحها أو وصفها. ويُعقد أن هذا المصطلح هو من اجتهاد أسامة في النقد مفهوماً واصلاحاً، وإن سبقت ملاحظة سريعة لمثل هذا المفهوم عند المرزباني، ويُعتقد أن المصطلح من زياداته ومجهوده في

النقد، وقد استكمل فيه كل العناصر الاصطلاحية. وقد أخذ عنه تابعه ابن الأثير هذا المصطلح ولم يقدم فيه جديد بل بقي ضمن الحدود التي رسمها له أسامة.

الفساد:

فَسَدَ، كنَصَرَ وعَقَدَ وكَرُمَ، فَساداً وفُسوداً: ضِدُّ صَلُحَ، فهو فاسِدٌ وفَسِيدٌ والفسادُ: نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً، فهو فاسِدٌ وفَسِيدٌ فيهما. (ابن دريد، 1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) تحدث أسامة بن منقذ عن الفساد كمصطلح عام يشمل عيوب جملةٍ من الفنون، واستخدام الأنواع البلاغية بصورة مخلّة أو إساءة استخدام البلاغة، إذ قال في تعريفه: اعلم أن الفساد هو فساد المجادلة، والمجاورة، والتشبيه أو غير ذلك يقصده الشاعر.(ابن منقذ،1987) وأفرد قدامة بن جعفر أبواباً مستقلةً لعيوب عدد من الأنواع البلاغية فمن ذلك باب عيب التشبيه، فقد حضّ فيه على المقاربة في التشبيه، وانتقد أبياتاً وقع فيها تشبيه بعيد، قال فيه: وتلك سبيله أيضاً لمن كان حافظاً من أقوالنا في باب نعوته. وقال في باب فساد القسم: وذلك يكون إما بأن يكررها الشاعر، أو يأتي بقسمين أحدهما داخل في الآخر في الوقت الحاضر أو يدع بعضها فلا يأتي به. وقال في باب فساد المقابلات: هو أن يضع الشاعر معنى يريد أن يقابله بآخر، إما على جهة الموافقة أو المخالفة، فيكون أحد المعنيين لا يوافق الآخر ولا يخالفهوأورد في باب فساد التفسير قول:

فيا أيها الحيران في ظُلَم الدجى ومن خاف أن يلقاه بغيٌ من العدى

تعالَ إليه تلقَ من نور وجهه ضياءً ومن كفّيه بحراً من الندى

وكان الواجب أن يأتي إزاء بغي العدى بالنصرة. ولو كان ذكر الفقر أو العدم لكان ما أتى به صواباً. (قدامة،1987).

وكان العسكري قد تحدث عن عيوب كل نوع من الأنواع البلاغية في نهاية الباب الخاص به، فقد أورد في باب « قبح التشبيه وعيوبه» قوله: فالتشبيه يقبح من إخراج الظاهر فيه إلى الخافي، والمكشوف إلى المستور. وتحدث في باب الاستعارة عن فسادها والرديء منها والرديء من الاستعارة

وكل قوم وإن عزّوا وإن كرموا عريفهم بأثافي الدهر مرجومُ

أثافي الدهر بعيدة جداً. وعرض كذلك في باب التجنيس إلى فساد التجنيس ومما عِيبَ في التجنيس. كقول أبي تمّام:

قرّت بقرّان عينُ الدين وانتشرت بالاشترين عيونُ الشرك فاصطلما

فهذا مع غثاثة لفظه، وسوء التجنيس، اشتمل على عيبٍ آخر وهو: أن انتشار العين لا يوجب الاصطلام. وعرض لفساد المقابلة في باب المقابلة إذ قال: وفساد المقابلة أن تذكر معنى تقتضي الحال ذكره، توافقه أو تخالفه، فيؤتى بما لا يوافق أو يخالف. وأورد في باب التقسيم ومن عيوب القسمة قول عبد الله بن سلام

فهبطتُ غيثاً ما يُفزَّعُ وحشُهُ من بين مسرب ناوئ وكنوسِ

فقسّم قسمةً رديئةً. لأنه جعل الوحش بين سمينٍ وداخل في كناسه. وفي باب التفسير عرض لفساده وأورد مثال قدامة السابق. وفي فساد المجاورة ذكر رأي الأصمعي في بيتي امرئ القيس وقال: لو وضع مصراع كل بيت من هذين البيتين في موضع الآخر لكان أحسن. (العسكري،984،ابن رشيق،1988) وأدمج أسامة بن منقذ هذه الأنواع من الفساد تحت مصطلح عامٍ هو « الفساد» وتحدث في أثنائه عن هذه الأنواع بقوله: اعلم أن الفساد هو فساد المجادلة والمجاورة، والتشبيه، وغير ذلك يقصده الشاعر كقول امرئ القيس:

كأني لم أركب جواداً لغارةٍ ولم أتبطن كاعباً ذات خلخالِ

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل لخيلي كري كرّةً بعد إجفالِ

قال النقاد: هذا فاسد، لأنه جعل الغزل مجاوراً للشجاعة في البيتين. ومن فساد الاستعارة قول أبي الشيص :

للهوى جرس ينفي الرقاد به فكلما رمتُ نوماً حرّك الجرساً

وفساد التفسير مثل قوله هذا فاسد التفسير لأنه فسّر البغي بالسماحة، وكان الواجب أن يفسره بالنصر. ومن فساد التجنيس كقول الآخر:

أكابد منك أليم الألم فقد نحل الجسم بعد الجَسَمْ

ومن فساد القسمة، قول جرير:

صارت حنيفةُ أثلاثاً فثلثُهُمُ من العبيد وثلث من مواليها

ومن فساد المقابلة قول الأخطل:

إذا التقت الأبطال أبصرتَ لونَهُ مضيئا وألوان الكماة خضوع

(ابن منقذ،1987) وهذه الأنواع من الفساد ترددت في كتب البلاغة والنقد بعينها، ولكن مضافةً إلى أبوابها، ففساد الاستعارة يلحق باب الاستعارة وهكذا، فأغلب من تحدثوا عن الاستعارة وأحوالها، عرضوا لفسادها، كما ورد في بابها عند العسكري. وأغلب من تحدثوا عن المقابلة، والتقسيم، والتفسير، والتشبيه، تعرضوا لنوع من فساد هذه الأنواع، كما تقدم، ولكن حاول أن يلفت الانتباه إلى الفنون البلاغية ذات حدين؛ فبينما هي عناصر جمالية بلاغية عند استخدامها بصورة سليمة، تُعدُّ عيباً نقدياً وفساداً إذا أُسيء استعمالها، ولعل مصطلح الفساد محاولة من أسامة لإبعاد فساد هذه الأنواع عن المصطلحات البلاغية لأنه ذو ارتباط لفظي. وقد وقع في هذا الباب أخطاءٌ، ربما تكون بفعل النساخ، فقد جاء في فساد التجنيس أمثلة ليس من التجنيس مثل: وقال آخر: قد انقطع شريان الغمام، وقال آخر:

إكسير هذا الخلق يطرح واحداً منه على ألف فيكرم خيمُهُ

ولعل هذين المثالين يرجعان إلى باب فساد الاستعارة. ولعل تكرار ما قاله العلماء بعد أسامة في فساد هذه الأنواع، إنما هو تكرار لما تقدم في أبوابها من آرائهم، ويعتقد أن أسامة قدم في هذا المصطلح جهداً نقدياً واضحاً، وكانت له وجهة نظر حريةٌ بالاحترام، اجتهد منهجياً فيها، ووضع لها اصطلاحاً خاصاً حاول من خلاله أن يجمع عيوب أنواع البديع تحت مصطلح واحد، وإن كانت مادة هذا الباب هي نقل عن سابقيه.

المعارضة والمناقضة:

المعارضة، عارضَ الشيء بالشيء معارضةً: قابله، وعارضتُ كتابي بكتابه: قابلته، وفلان يعارضني: يباريني.المُناقَضةُ في القَول: أن يَتَكَلَّمَ بما يَتَناقضُ مَعْناه أي: يَتخالَفُ والمُناقَضةُ في الأَشياءِ، نحو الشِّعْرِ، كَشاعِرٍ يَنْقُضُ

قصيدةً أُخرى بغيرها، وناقضَه في الشيء مُناقضةً ونِقاضاً: خالَفه. (ابن دريد، 1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يقول قدامة مجملاً حديثه في مقدمة الكتاب: ومما يجب تقديمه أيضاً من مناقضة الشاعر نفسه في قصيدتين، أو كلمتين، بأن يصف شيئاً وصفاً حسناً، ثم يذمه بعد ذلك ذمّاً حسناً أيضاً، غير منكر عليه ولا معيب من فعله، إذا أحسن المدح والذم، بل ذلك عندي دليل على قوة الشاعر في صناعته. (قدامة،1987) فهي بهذا المعنى عنده تعد من محاسن الشعر لا من عيوبه. وقد تحدث اسحق بن وهب عن نوع آخر من المناقضة بقوله: فإذا بنى الإنسان قوله على إثبات شيء لشيء بعينه، ثم أثبته له، فكأن قد نقض ما بنى، واستحق اسم المناقضة. وإنما جُعل ذلك على المفاعلة، لأن المجادلة لا تتم إلا بين اثنين وإنما تقع المناقضة في الكلام إذا كان المخبر عنه واحداً، والخبر واحداً، ولم تتشابه الأسماء والأخبار في لفظهما مع اختلاف معانيها، وكان الزمان في القول واحداً، والمكان واحداً، والنسبة في الاستطاعة والفعل واحدة، ثم اختلفا في تلك بالإيجاب والنفي، فتلك المناقضة.(ابن وهب،1967) ويتضح من كلامه أنه يريد بالمناقضة أن تصف شيئاً في نفس اللحظة بصفاتٍ متضادة .

أما أسامة فقد أطلق على هذا العيب النقدي مصطلح المعارضة والمناقضة وعرّفه بقول: هو أن يناقض الشاعر كلامه أو يعارض بعضه بعضاً، كما قال أبو نواس:

كأن بقايا ما بقي من حبابها تفاريق شيب في سواد عذارِ

تردت به ثم انفرى عن أديمها تفرّيَ ليلٍ عن بياض نهارِ

فناقض الذي جعله أبيضَ كالنهار، ثم رجع فصيّره أسودَ كالليل، وناقض الذي جعله أسود كالليل وجعله أبيض كالنهار. (ابن منقذ،1987) ويتضح من رأي أسامة أن المناقضة لا تختلف في جوهرها عما جاء به سابقوه، فهي مناقضة الشاعر نفسه في كلامين متعارضين، أو صفتين متعارضتين لشيءٍ واحد. وابن أبي الإصبع انتحى مصطلح المناقضة عنده منحى آخر إذ عرفّه بقوله: هو تعليق الشرط على نقيضين: ممكن ومستحيل، ومراد المتكلم المستحيل دون الممكن،

الإطناب عن مفهوم المساواة، فممن كان يحسن المساواة في كلامه، ثمـــام بـــن أشرس، الذي قال الجاحظ عنه: فقد كان لفظه في وزن إشارته، ومعناه في طبقة لفظه، ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قلبك. (الجاحظ،1986)

وأورد قدامة بن جعفر مصطلح « المساواة » وعرفه بقوله: وهو أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بعض الكتاب رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي هي مســـاوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر. (قدامة،1987). وتعرّض ابن رشـــيق للمســـاواة أثناء تعليقه على بيتين من الشعر إذ قال: وهم يسمونه المساواة، ومن بعض مـــا أنشدوا في ذلك قول الشاعر:

يا أيـــها المـــتحلي غـــير شـــيمـــته إن التخلّق يأتي دونه الخلقُ

ولا يؤاتيك فـــيما نـــاب مـــن حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

فهذا شعر لا يزيد لفظه على معناه، ولا معناه على لفظه شيئاً. (ابن رشـــيق،1988). وتحدث ابن سنان عن المساواة بقوله: وقد قسّموا دلالة الألفاظ علـــى المعـــاني ثلاثة أقسام: أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ. والمختـــار فـــي الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ، أو زائداً عليـــه. (ابن ســـنان،1982) وعرف البغدادي المساواة بقوله: هي أن يكون اللفـــظ مســـاوياً للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، ومساواة اللفظ بالمعنى هو الأمر المتوسط بين الإيجاز والإسهاب. (البغدادي،1981)

وتحدث أسامة بن منقذ عن «التضييق والتوسيع والمساواة» وقد قصـــد بالتضييق: أن يكون اللفظ قاصراً عن المعنى وليس إيجاز المعنى بأقل ألفاظ، وقصد بالتوسيع: زيادة تطويل الألفاظ على أن تشمل القليل من المعنى، ولـــيس هذا من الإطناب عنده لأن الإطناب والاسترسال في موضوع معين، وله مقـــام خاص به، وقصد بالمساواة: توازن اللفظ والمعنى بحيث لا يزيد أحدهما علـــى الآخر، يقول في هذا الباب:اعلم أن النقاد قالوا: ينبغي أن يكون اللفظ على قـــدر المعنى، ولا يكون أطول منه ولا أقصر، لذلك قالوا: خير الكلام ما كانت ألفاظه

ليؤثر التعليق عدم وقوع الشرط، فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر بوقوع نقيضين، ومثال ذلك:

وإنك سوف تحلم أو تناهى إذا ما شبتَ أو شابَ الغرابُ .

(ابن الإصبع،1383) وهكذا أصبحت المناقضة إحدى المحسنات البديعية بعد أن كانت عيباً نقدياً. ويقول حنفي محمد شرف محقق كتاب تحرير التحبير، في باب المناقضة: ونرى أن تعريف ابن منقذ لهذا الباب أدقُّ معنى إذ يعرفه بقوله: وهذه حقيقة المناقضة كما لا يخفى، وأما تعريف المؤلف للمناقضة هنا فهو بعيدٌ عن مُسمّاه. (ابن الإصبع، 1383، وابن حجة،1987)

فالمناقضة عند قدامة ملمح حسن، ولكنه ربما قرر ذلك في أن تكون المناقضة في قصيدتين مختافتين ربما يفصل بينهما زمن، وهذا ما يُلمس من الأمثلة، وهذه حقيقة ربما ترد عند كثير من الشعراء؛ لتغيّر الأمزجة والآراء. ولكن أسامة يختلف مفهومه قليلاً بحيث جعل المناقضة في القصيدة الواحدة، وهي عنده أقرب إلى مصطلح «القلب» وهي عيب نقدي.ويُعتد أن لأسامة في هذا المصطلح رأي وجيه وجهد نقدي واضح، وأداء اصطلاحي تام. وقد جعل المناقضة شيئاً غير التناقض ظاهراً، مع التقارب بينهما. وقد أخذت المناقضة مدلولاً آخر عند أصحاب البديعيات، وهو تأثير من قدامة فهو عدَّ المناقضة من المحاسن، وأُخذت على ذلك ولكن اختلف مفهومها .

التضييق والتوسيع والمساواة:

الضيق: نقيض السعة، ويقال ضيّق عليه الموضع، إذا لم يكن فيه فسحة ووَسِعَ الشيءُ الشيءَ: لم يَضِقْ عنه. ويقال: لا يَسَعُني شيء ويَضِيقَ عنك أي وأَن يَضِيقَ عنك؛ يقول: متى وَسِعَني شيءٌ وَسِعَك. والتوْسِيعُ: خلاف التضْيِيقِ. ووَسَّعْتُ البيتَ وغيره فاتَّسَعَ واسْتَوْسَعَ. والمساواة سواء الشيء مثله يقال ساويت بينهما، وساويت به: إذا وازنت بينهما في المقدار (ابن دريد،1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي لمصطلح التضييق والتوسيع والمساواة المعاني الاصطلاحية لها كما سيأتي. وقد تحدث الجاحظ في معرض حديثه عن

قوالب لمعانيه، فمتى كان اللفظ أكثر من المعنى كان الكلام واسعاً وضاع المعنى فيه، مثل قول بعض العرب:

ولـــما قـــضينا مـــن مـــنى كـــل حاجةٍ ومسَّـــحَ بالأركان من هو ماسحُ

أخـــذنـــا بأطـــراف الأحـــاديـــث بـــيننا وســـالت بأعناق المطي الأباطحُ

ولا خلاف في أن المعنى ضائع في اللفظ، لأنه بمعنى لمّا حججنا رجعنا وتحدثنا في الطريق، ولكن عليه حلاوة وطلاوة والتضييق: أن يضيق اللفظ عن المعنى، لكون المعنى أكثر من اللفظ، مثل قول امرئ القيس:

على سابح يعطيك قبل سؤاله أفانين جريٍ غير كزٍّ ولا واني

فإنّ أفانين جريٍ اختصار معانٍ كثيرة، وكذلك كز تحتمل معاني كثيرةً وكـــذلك ولا واني. (ابن منقذ،1987) وهكذا فإن التضييق والتوسيع عند أسامة يختلفان عند الإيجاز والإطناب، وفق مفهومه لهما، فهما عنده من فنـــون البلاغـــة بشـــرط استخدامهما في مواطنهما الخاصة، والتي سنأتي عليهـــا فـــي بـــاب الإطنـــاب والإسهاب، أما التضييق والتوسيع فهما من عيوب الكلام عنده، والحالة الوسطى المثالية بينهما هي المساواة. (وابن الأثير، 1976،والزملكاني، 1974، وابن الإصبع،1383)

والمساواة عند السجلماسي: هي قول مركب من أجـــزاء فيـــه مســـاوية لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان، وهذا النوع من الدلالة فـــي المرتبة العالية والطبقة الرفيعة، فإن الألفاظ بما هي ذوات معانٍ، والمعاني بمـــا هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقاً للآخر . (السجلماسي،1980) أمـــا القزويني فقد تحدث عن المساواة بقوله: والمقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقص عنه وافٍ أو زائد عليه بفائدة، والمراد، بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض وقولنا: وافٍ احتـــراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى. (القزويني،1993)

ويقترب حديث الطيبي في باب الإيجاز والإطناب من تصـــور أســـامة للتضييق والتوسيع إذ يقول: والمعيار كلام الأوساط، وهو ما يؤدى بـــه المعنـــى المقصود بالمطابقة، فما نقص منه إن لم يخل بالمقصـــود فهـــو الإيجـــاز، وإلا

فالتقصير، وما زاد عليه إن عنى به المبالغة فهو الإطناب، وإلا فالتطويل). ويبدو واضحاً من كلامه أنه يريد بالتطويل والتقصير ما عناه أسامة بالتضييق والتوسيع، فالإطناب والإيجاز عنده من فنون البلاغة، والتطويل والتقصير من عيوب الكلام. (الطيبي،1986،والحلي، 1982،وابن حجة 1987،المدني،1968).

فمصطلح التضييق والتوسيع ليس من الإيجاز والإطناب باعتبار الإيجاز والإطناب فنين من فنون البلاغة ولهما مواضعهما، وقد جاء القرآن الكريم بهما على السواء، ولكن التضييق والتوسيع عيبان من العيوب النقدية ويشيران إلى إطالة الألفاظ على أن تتضمن معنى قليلاً يُعدُّ ضائعاً في اللفظ، وكذلك التوسيع فهو عجز اللفظ عن استيعاب المعاني الكثيرة. ويُعتقد أن مصطلح التضييق والتوسيع هما من مجهود أسامة، فدلالة هذين المصطلحين جديدة؛ حيث استطاع أن يعزلهما عن الإطناب والإيجاز، ويجعل منهما اصطلاحاً يشير إلى نوع من التطويل بغير ضرورة، والتقصير المخل في المعنى، وتكون المساواة التي تحدث عنها سابقوه الحالة الوسطى بينهما. ولعل أسامة في هذا المصطلح قد استطاع برأيه الطريف أن يضيف للنقد اصطلاحاً ورؤيةً جديدةً، له جهد واضح فيها، وقد تأثر برأيه الطيبي وغيّر في الاصطلاح، ولعل اجتهاده هذا من الجديد المفيد الذي جاء به.

التهجين:

والتَّهْجِينُ: التَّقْبِيحُ، وأنا أَسْتَهْجِنُ فِعْلَكَ، وهذا ممَّا يُسْتَهْجَنُ، وفيه هُجْنَةٌ. وتَهْجِينُ الأَمر: تقبيحُه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ التقبيح ــ المعنى الاصطلاحي وهو أن يصحب اللفظ والمعنى لفظ آخر ومعنى آخر، يزري به، ولا يقوم حسن أحدهما بقباحة الآخر. (ابن منقذ،1987). وفي ما يقترب من مفهوم التهجين نقل الجاحظ عن صحيفة بشر بن المعتمر قوله: وحق المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن

حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما، وعما تعود من أجله أن تكون أسوأ حالاً منك قبل أن تلتمس إظهارهما (الجاحظ،1986) فالجاحظ ينبّه الأدباء من تخليص الأدب مما يفسده على مستوى اللفظ والمعنى. وذكر بن قتيبة ــ فيما ينقله أسامة بن منقذ ــ أن بشاراً لما سمع بيت أحد الشعراء حيث يقول فيه:

ألا إنما ليلى عصا خيزرانة إذا غمزوها بالأكف تلين

قال له بشار:هجّنتَ البيت بقولك: عصا،ولو قلتَ: عصا مخٍ أو زَبَدٍ، لم تزل الهجنة، وأحسن من هذا قولي:

إذا قامت لحاجتها تثنّت كأنّ عظامها من خيزران

فبشار ربما يكون أول من استعمل مصطلح التهجين في المعنى، إذ انتقد الشاعر في تشبيهه الفتاة بالعصا، لأن كلمة العصا في رأيه هجّنت البيت. وقال العسكري في تعليقه على بيت امرئ القيس الذي يقول فيه:

أغركِ مني أن حبّكِ قاتلي وأنّكِ مهما تأمري القلبَ يفعلِ

إذا لم يغررها هذه الحال منه فما الذي يغررها، وليس للمحتج عنه أن يقول: إنما عنِي بالقتل ههنا التبريحَ، فإنّ الذي يلزمه من الهجنة مع ذكر القتل يلزمه أيضاً مع ذكر التبريح. (العسكري،1984) وتحدث ابن سنان، عن التهجين في الألفاظ في معرض حديثه عن شروط الفصاحة وتقسيمها إلى ما يوجد في اللفظة الواحدة، ومنه قول ابن نباتة:

أقامَ قوامَ الدين زيغُ قناته وأنضجَ كيَّ الجرح وهو فطيرُ

فتأمل لفظة «فطير» تجدها عامية مبتذلة، وإن كانت لعمري قد وقعت ههنا موقعاً لو كانت فصيحةً هجَّنها، وأذهبَ طلاوتها (ابن سنان،1982) أما أسامة فقد أصبح التهجين على يديه مصطلحاً نقدياً خاصاً له حدوده فقد عرّفه بقوله: هو أن يصحب اللفظ والمعنى لفظ آخر ومعنى آخر، يزري به ولا يقوم حسن أحدهما بقباحة الآخر، فيكون كمدح بعضهم لعبد الله البجلي:

يقولون عبد الله من بجيلةْ نعمَ الفتى وبئس القبيلةْ

فقال عبد الله: ما مُدحَ من هُجيَ قومه. ومن ذلك قول النابغة:

نظرتْ إليكَ بحاجةٍ لم تقضها نظرَ العليلِ إلى وجوه العُوَّدِ

هجّن البيت بذكر العلّة. (ابن منقذ،1987، وابن الأثير، (د.ت)) وهكذا نلمس أن مصطلح التهجين لم يكن قبل عهد أسامة سوى إشارة أو ملاحظة يطلقها بعضهم تعبيراً عن استيائه من عيبٍ ما لحق بالمعنى الشعري، أو لفظة جاءت نشازاً في سياقها أو كانت مبتذلةً، ولكنه أصبح على يد أسامة مصطلحاً نقدياً له حدوده، وله تعريفه الاصطلاحي، وهو متعلق بالمعنى وباللفظ، ولعل له فضل السبق إلى إفراد باب لهذا النوع وتعريفه، والتمثيل عليه، وقد انتقل المفهوم من بعده إلى ابن الأثير، الذي نقله كاملاً عن أسامة ولم يجرِ عليه أي تغيير .

الالتجاء والمعاظلة:

لَجَأَ إلى الشيء والمَكان يَلْجَأُ لَجَأً، والْتَجَأَ، وأَلْجَأْتُ أَمْري إلى الله:أَسْنَدْتُ. التَجَأْتُ، وتَلَجَّأْتُ إذا اسْتَنَدْتَ إليه واعْتَضَدْتَ به، وأَلْجَأَه إلى الشيء: اضْطَرَّه إليه. والمعاظلة: عظل: العِظَالُ: المُلازَمَة في السِّفَاد. والعِظَالُ في القَوافي: التضمين، يقال: فلان لا يُعاظِل بين القَوَافي. وعاظَلَ الشاعرُ في القافية عِظَالاً: ضَمَّن. وروي عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه قال لقوم من العرب: أَشْعَرُ شُعَرائكم مَنْ لم يُعاظِل الكلامَ. (ابن دريد،1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يطابق المعنى اللغوي للمصطلح ــ ركوب الشيء بعضه فوق بعض ــ المعنى الاصطلاحي، قال ثعلب: المعاظلة مداخلة الشيء في الشيء.(النحاس،1990) ويُروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: أنشدوني لأشعر شعرائكم، قيل: ومن هو؟ قال: زهير، قيل: وبمَ صار كذلك؟ قال: كان لا يعاظل بين القول، ولا يتبع حوشي الكلام، ولا يمدح الرجل إلا بما هو فيه. (ابن قتيبة، 1966) وكان الأصمعي يمدح انتظام المعنى على نسق واحد ويكره المعاظلة فيه بقوله: أجود الشعر ما صُدِق فيه وانتظم المعنى. (المرزباني،1995).

وعدّ قدامة المعاظلة من عيوب اللفظ وفاحش الاستعارة، فقال: سألت أحمد بن يحيى عن المعاظلة، فقال مداخلة الشيء في الشيء، يقال: تعاظل الجرادتان، وعاظل الرجل المرأة إذا ركب أحدهما الآخر، وإذا كان الأمر كذلك فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام في ما يشبهه من وجهه أو في ما كان من

جنسه، وبقي النكير إنما هو في أن يدخل بعضه في ما ليس من جنسه وما هو غير لائق به، وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة (قدامة،1987، والحاتمي،1978) فقدامة ينطلق في تعريفه للمصطلح من منطلق لغوي. ويورد الآمدي تعريف ثعلب للمعاظلة، ويذكر ضرباً غثّاً منها وهو: شدة تعليق الشاعر ألفاظ البيت بعضها ببعض، وأن يداخل لفظة من أجل لفظة تشبهها أو تجانسها، وإن أخلّ بالمعنى (الآمدي،1972)

والمعاظلة عند العسكري داخلة في باب «سوء النظم » إذ يقول في رده على قدامة بأن عدّها من سوء الاستعارة: وهذا غلط من قدامة كبير؛ لأن المعاظلة في أصل الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضاً، وسُمّي الكلام به إذا لم ينضد نضداً مستوياً، وركب بعض ألفاظه رقاب بعض، وتداخلت أجزاؤه تشبيهاً بتعاظل الكلام والجراد.(العسكري،1984) وذكر ابن رشيق عدة معانٍ لها فقال: العظال في القوافي التضمين، حكاه الخليل بن أحمد، وزعم قدامة أن المعاظلة سوء الاستعارة. وهو عندهم مشتق من التداخل والتركيب، وزعم قوم أن المعاظلة تداخل الحروف وتراكبها، وزعم آخرون أنها تركيب الشيء في غير موضعه. (ابن رشيق،1988) ويروي ابن سنان أن المداخلة بين الألفاظ تسيء للنظم، إذ يقول: ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه. (ابن سنان،1982).

أما أسامة بن منقذ فقد عرفها بقوله: وهو أن تستعمل اللفظة في غير موضعا من المعنى، كقول بعض العرب، وهو أوس بن حَجر:

وذات هِدمٍ عارٍ نواشرها تُصمت بالماء تولباً جدعا

سمّى الطفل تولباً. والتولب: الجحش. ومن ذلك قول الأعشى: إلى ملكٍ أظلافه لم تشقّق استعار الأظلاف للقدم، وهو قبيح؛لأنها للبقر، لا للبشر. (ابن منقذ،1987) ويتضح من الأمثلة أن رأي أسامة في المعاظلة متأثّر برأي قدامة والحاتمي، إذ أنهما عدّا المعاظلة فساد الاستعارة .وهي عند ابن الأثيرالكلام المتراكب في ألفاظه أو معانيه والمعاظلة معاظلتان: لفظية ومعنوية. وتأتي في رأيه على وجوهٍ: منها ما يختص بالأدوات، ومنها ما يختص بتكرير الحروف، وورود

صيغ الفعل متتابعة، ومنها ما يتضمن مضافات كثيرة. (ابن الأثير،1976، والطيبي،1986) ويعدها يحيى العلوي من ضروب التكرير في الكلام، فهي عنده: تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير. وجعلها من عوارض التركيب والتأليف في الكلام، ويذكر أن المعاظلة قد تأتي وصفاً عارضاً للمعنى، وقد تكون من عوارض الألفاظ. (العلوي،1914)

لقد تعددت آراء العلماء في قضية المعاظلة، فهم وإن اتفقوا على المصطلح إلا أنهم اختلفوا في مفهومه؛ فمنهم من يعتبر المعاظلة مصطلحاً نقدياً يدل على تعقيد الكلام ووعورة مسلكه، ومنهم من يعتبرها من سوء الاستعارة كما هو الحال بالنسبة لقدامة بن جعفر والحاتمي، وهذا الرأي قد تبنّاه أسامة على الرغم من وجود آراء أخرى كرأي الآمدي والعسكري، ولعل أسامة لم يكن له رأي خاص في مصطلح المعاظلة فموقفه منها تكرير لموقف قدامة؛ إذ كلاهما جعلا المعاظلة تدل على فساد الاستعارة، بينما تعددت آراء العلماء فيها، فمنهم من جعلها تعويص الكلام وسوء نظمه، ومنهم من جعلها تداخل الألفاظ من أجل موافقتها للجناس وما أشبه ذلك، وقد عمل اصطلاحياً على استكمال عناصر المصطلح، فعرفه بوضوح، وساق عدداً من الأمثلة المشروحة، وحاول الزيادة على المصطلح بإضافة كلمة الإلتجاء.

النادر والبارد:

برد: البَرْدُ: ضدُّ الحرّ. والبُرودة: نقيض الحرارة؛ رَدَ الشيءُ يبرُدُ بُرودةٌ وماء بَرْدٌ وباردٌ وقد بَرَدَه يَبرُدُه بَرْداً وبَرَّدَه: جعله بارداً. والنادر من ندر الشيء ندوراً: سقط وشذّ، ونوادر الكلام تندر وهي: ما شذّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهوره. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) ذكر الجاحظ الشعر البارد، وأرد به الضعيف الغث، إذ يقول: وقد يُحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ، الشريف الكريم من المعاني. كما أن النادرة الباردة جداً قد تكون أطيب من النادرة الحارة جداً. (البوشيخي،1982)

وورد ذكر البارد عند قدامة بقولـــه: وأما غريب وطريف لم يسبق إليه وهو قبيح بارد، فملء الدنيا مثل أشعار قوم من المحدثين سبقوا إلى البرد فيهـــا. (قدامة،1987). وقد ورد مصطلحا البارد والنادر عند العسكري في معرض تعليقه على أبيات من الشعر ولكنه لم يعرفهما، يقول في أحـــد المواضـــع: وإذا كـــان المعنى صواباً واللفظ بارداً فاترا ــ والفاتر شـــرٌ مـــن الـــبارد كان مســـتهجناً ملفوظاً. وقال معلقا على شعر أبي العتاهية: والبارد في شعر أبي العتاهية كثير، والشعر كلام منسوج ولفظ منظوم، وأحسنه ما تلاءم نسجه ولم يسخف، وحـــسن لفظه ولم يهجن. وقال مفضلاً الألفاظ على المعاني: والـــكلام إذا كـــان لفظـــه حلواً عذباً سلسلاً سهلاً ومعناه وسطاً، دخل في جـــملة الـــجيّد، وجـــرى مـــع الـــرائع النادر. فالبارد عند العسكري يخص نوعاً من الألفاظ المبتذلة، والنـــادر عنده صفة للألفاظ الحلوة حتى وإن لم تشتمل على معنى فريداً. (العسكري،1984). ويقترب مفهوم البارد عند ابن رشيق من التكرار المذموم، يقول معلقـــاً علـــى أبيات ترددت فيها كلمة ((التصابي)): يقول ابن الزيّات:

ألم ترني عدلت عن التصابي فأغرتني الملامة بالتصابي

فملأ الدنيا بالتصابي، على التصابي لعنة الله من أجله، فقد برد بها الشـــعر.(ابـــن رشيق،1988) فالتكرار المخل غير المفيد عند ابن رشيق هو مـــا يصـــم الشـــعر بالبرودة ويختلف تصور أسامة للنادر والبارد عـــن سابقيه، فالنادر عنده صفة لكل شعر يلهب عاطفة المتلقي، ويثير فيه الدهشة والبارد بضد ذلك، وهو الذي لا يثير عاطفة المتلقي يقول في ذلك: اعلم أن النادر هو الـــذي يســـتفز القلـــب ويحمي المزاج باستحسانه، والبارد بضد ذلك. كقول أبي العتاهية:

مات يا قوم سعيدُ بنُ وهبِ رحم الله سعيدَ بـــنَ وهـــبِ
يا أبا عثمان أبكـــيت عينـــي يا أبا عثمان أوجعتَ قلبي

(ابن منقذ،1987، وابن الأثيـــر، (د.ت)). يتضح مما سبق أن مصطلحي النـــادر والبـــارد مصطلحان نقديان متداولان فيما قبل عهد أسامة، وكانا غير محددي الدلالة، فهما على الأغلب يشيران إلى رشاقة الألفاظ أو ابتذالها، وقد أصـــبحا على يـــد أسامـــة خاصـــين بطبيعة الشعر الانفعالية، ومربـــوطين بالعاطفـــة الشـــعرية

والتأثير على المتلقي، وهما مربوطان بحركة النفس؛ فكل شعر يثير دهشة المستمع بما يحوي من حسن فهو نادر، وكل شعر لا تستجيب معه حركة النفس فهو بارد. فأسامة يثير قضيةً أقرب إلى قضايا النقد الحديث وهي مراعاة ردود فعل المتلقي بإلهاب عاطفته أو بفتورها. ويُعتقد أن أسامة وجّه المصطلحين توجيهاً طريفاً، وعني بتعريفهما وإيراد الأمثلة عليهما فله الفضل في هذين المصطلحين.

الرشاقة والجهامة:

ويقالُ للغُلامِ والجاريةِ إذا كانا في اعتِدالٍ: إنّه لرَشيقٌ، وإنّها لرشيقة، ومُرْشِقٌ ومُرْشِقَةٌ، ورَشُقَ رَشاقةً. وقد رَشُق، بالضم، رَشاقةً. وناقة رَشيقة: خفيفة سريعة. وتَرشَّق في الأَمر: احْتَدَّ. والجَهِيمُ من الوجوه: الغليظ المجتمع في سَماجة، وقد جَهُم جُهُومةً وجَهامةً. وجَهَمَه يَجْهَمُه: استقبله بوجه كريه. ومنه المتجهّم: الممتعض. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي لمصطلح الرشاقة-الاعتدال والخفّة - مع المعنى الاصطلاحي وهو: حلاوة الألفاظ وعذوبتها. وكذلك المعنى اللغوي للجهامة- الغلظة والسماجة- يتفق مع الاصطلاح وهو: الكلمات القبيحة في السمع.(ابن منقذ،1987) وقد نقل الجاحظ عن صحيفة بشر بن المعتمر قوله: وإياك والتوعر فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك. (الجاحظ،1986) وذكر ابن قتيبة- فيما نقله أسامة- عيباً سماه «التقعير والتعقيد» وهو: استعمال اللفظ الغريب جداً، وهو العقمي والوحشي، مثل قولهم: هذا من ضئضئ القوم، ولا خلاف أن قولنا: أرومة أحسن منه، وإن كان عربياً. (ابن منقذ،1987).

وأورد قدامة في باب عيوب اللفظ قوله عن الحوشي: وهذا باب مجوّز للقدماء لأن من كان يأتي منهم بالوحشي لم يكن يأتي به على وجه التطلّب له، والتكلف لما يستعمله منه، لكن بعادته وعلى سجية لفظه، فأما أصحاب التكلف فهم يأتون منه بما ينافر الطبع وينبو عن السمع. (قدامة،1987).

وتحدث الآمديفي باب سوء النسج وتعقيد اللفظ وحوشي الكلام بقوله: وأما قـول عمر ــ رضي الله عنه ــ في زهير: أنه كـان لا يـتبع حوشي الكلام، فإن أبا تمام كان لعمري يتبعه ويتطلبه ويتعمّل لإدخاله في شعره فمن ذلك قوله:

أهلسُ أليسُ لجَّاء إلى همم تعرق العيس في آذيّها الليسا

والهلاس: شدة الهزال، والأليس: الشجاع البطل. (الآمدي،1972) وقال الحاتمي فيما ينقله أسامة: أحسن الكلام ما كان مسبوك الألفاظ، سهل مخارج الحروف، وليس شيء في هذا الباب مثل القرآن الكريم، ولذلك لا يُسأم ولا يمل على كثرة الدرس والترداد (ابن منقذ،1987) قال ابن رشيق معرفاً الوحشي من الكلام: الوحشي مـن الكلام: ما نفر عنه السمع وإذا كانت الـلفظة خشنةً مسـتَغْربة، لا يعلمهـا إلا العالم المبرز والإعرابي القحُّ، فتلك وحشية، وكذلك إن وقعت غير موقعها، وأُتي بها مع ما ينافرها، ولا يلائمها .(ابن رشيق،1988).

وحسن اللفظة عند ابن سنان مشروط: أن تجد لتأليف اللفظة في السـمع حسناً ومزيةً على غيرها مثاله في الحروف(ع ذ ب) فلو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال. (ابن سـنان،1982) أمـا أسامة بن منقذ فقد تناول هذين المصطلحين النقديين تحت مصطلح «الرشاقة والجهامة» وقد عرفهما بقوله: أما الجهامة: فهي الكلمات القبيحة في السمع مثل قول الشنفرى:

أم الخشرم المنعوت حثحث دُبُره محابيض أرساهن سأم معسّل

فلا خلاف في جهامة هذه الألفاظ إن عُرضت على صـاحب ذوق سـليم، وإن كانت صحيحة المعاني. أما الرشاقة فهي حلاوة الألفاظ وعذوبتها، كمـا قـال تأبط شراً:

لتقرعنَّ عليَّ السنَّ من ندمٍ إذا تذكرت يوماً بعضَ أخلاقي

كان مصطلحا الرشاقة والجهامة جديدين،وهما من استعمال أسامة أطلقهما على ضربي الألفاظ:الحسنة والقبيحة، ولقد كان هذا الباب من النقـد متـداولاً بـين العلماء. (ابن منقذ،1987، وابن الأثير، (د.ت)) وقال حازم القرطاجني في باب «التسهّل»:

ومن ذلك التسهّل في العبارات، وترك التكلف والتسهّل يكون بأن تكون الكلمة غير متوعرة الملافظ ، وأن يكون اللفظ طبقاً للمعنى. (القرطاجني،1981).

واشترط الطيبي في أوصاف اللفظة المفردة شروطاً عدة منها: أن يتجنب في التركيب توالي الحركة الثقيلة كالضمة، وأن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها، وأن لا تكون وحشيةً، وأن لا تكون مبتذلةً، وأن لا تكون مشتركةً بين معنيين أحدهما مكروه. (الطيبي،1986) لقد كان لأسامة في هذا الباب إطلاق المصطلح فقط،وقد أخذ ابن الأثير من بعده بهذا المصطلح، أما ما سواه فهو نقل عن العلماء السابقين له، فقد أورد في هذا الباب آراء مجموعة من العلماء وأثبت النقل عنهم وهم: الأصمعي، والجاحظ، وابن قتيبة، والحاتمي، والعسكري، وكل ما جاء به هو تكرير لما تحدثوا عنه. وحقيقةً أن كل ما جاء به العلماء بعد الأصمعي ما هو إلا تكرير لرأيه. وهذا النوع النقدي ليس فيه مجال للتوجيه والزيادة، كما هو حال بعض الأنواع المشابهة له .

الفك والسبك:

سبك سَبَك الذهبَ والفضة ونحوه من الذائب يسبُكُه يسبِكُه سَبْكاً سَبَّكه ذَوَّبه وأفرغه في قالَب السَّبيكَةُ القِطْعة المُذَوَّبة منه. يقال كَكَكْتُ الشيء فانْفَكَّ بمنزلة الكتاب المختوم تَفُكُّ خاتَمه كما تَفُكُّ الحَنَكَيْنِ تَفْصِل بينهما. وفَكَكْتُ الشيءَ:خَلَّصْتُه. وكل مشتبكين فصلتهما فقد فَكَكْتَهما، وكذلك التَّفْكِيك. فَكَّ الشيءَ يَفُكُّه فَكّاً فانْفَكَّ فصله. وفَكَّ الرهنَ يَفُكُّه فَكّاً وافْتَكَّه: بمعنى خَلَّصه.(ابن دريد، 1987، الزمخشري، 1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي لمصطلح السبك ــ تماسك القالب ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن تتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره. وكذلك يتفق المعنى اللغوي للفك–انفصال المشتبكين– مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن ينفصل المصراع الأول من المصراع الثاني، ولا يتعلق بشيء من معناه. (ابن منقذ،1987)

ذكر الجاحظ مصطلح «السبك» وعلق عليه بما يقترب من رأي أسامة فيه، حيث يقول: وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهلَ مخارج الحروف

فتعلم بذلك أنه قد أُفرغ إفراغاً واحداً، وسبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان.(الجاحظ، 1986) وتحدث ابن طباطبا في نحو معنى الفك ولكنه لم يذكر المصطلح بقوله: حيث ينبغي للشاعر أن يتفقد كل مصراع، هل يشاكل ما قبله؟ فربما اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كل واحد منهما موضع الآخر وإذا تأملت أشعار القدماء لم تعدم فيها أبياتاً مختلفة المصاريع. كقول طرفة:

ولستُ بحلاّل التلاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفدِ

(ابن طباطبا،1982) وقد ورود مصطلح السبك عند ابن رشيق وقصد به حسن النظم، وذلك في معرض تفضيله للفظ على المعنى، حيث يقول: واللفظ أغلى من المعنى ثمناً وأعظم قيمةً، وأعز مطلباً، فإن المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي فيها الجاهل والحاذق، ولكن العمل هو جودة الألفاظ وحسن السبك، وصحة التأليف (ابن رشيق،1988) وورد مصطلح السبك عند ابن سنان في معرض تعليقه على استعمال البحتري لكلمة«جؤشوش » حيث يقول: فليس بقبح جؤشوش خفاء، هذا على أنني لم أعرف شاعراً قديماً ولا حديثاً أحسن سبكاً من أبي عبادة. (ابن سنان،1982) أما أسامة بن منقذ فقد وقف عند المصطلحين وعني بتعريفهما وإيراد الأمثلة عليهما، إذ يقول: أما الفكُّ فهو أن ينفصل المصراع الأول من الثاني، ولا يتعلق بشيءٍ من معناه، مثل قول زهير:

حَيِّ الديارَ التي لم يعفها القِدَمُ بلى وغيّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

وكما قال المتنبي:

جَلَلاً كما بي فلْيَكُ التبريحُ أغِذاءُ ذا الرشأ الأغنّ الشيحُ

فجمع بين العسف واللكنة والانفكاك، كما جمع زهير بين الفك والإكذاب. وأما السبك فهو أن تتعلّق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره. وكقوله:

يطعنهم ما ارتموا، حتى إذا طعنوا ضارَبَ، حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

ولهذا قيل: خير الكلام المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض . (ابن منقذ،1987) وحقيقةً أن مصطلحي الفك والسبك قد تداولتهما كتب النقد دون وقوف عندهما أو تحديد لمعناهما، فتارةً يرد السبك بمعنى حسن النظم، وتارة بمعنى اختيار

الألفاظ، وبقيا غفلاً غير مستقرين، فلأسامة في هذا الباب جهد وفضل كبيـــران؛ فقد عرّفهما وأدّى أمثلة عليها ووضع حدود كل واحد منهما.

التكليف والتعسيف:

كَلِفَ به، كفَرِحَ: أُولِعَ، وأكْلَفَهُ غَيْرُهُ. والتَّكْليفُ: الأَمْرُ بما يَشُقُّ عليـــك. وتَكَلَّفَهُ: تَجَشَّمَهُ. والمُتَكَلِّفُ: العِرِّيضُ لما لا يَعْنيه. العَسْفُ: السَّير بغير هدايـــة والأَخْذُ على غير الطريق، وكـــذلك التَّعَسُّـــفُ والعَسْـــفُ: رُكـــوب المَفـــازَة. والتعسيفُ: السَّيْرُ على غير عَلَم ولا أَثَرٍ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ المشقة والسر بغير هداية ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: الإكثار من التطبيق والتجنيس في القصد. (أسامة،1987) تحدث القدماء عن التكليف ولم يحددوه تحديداً دقيقاً، ونظروا إليه نظراتٍ مختلفة فـــابن سلام قال عن النابغة: كان شعره كلام ليس فيه تكلّف (ابن سلام، (د.ت)) أي أن قيود الشعر لا تحد من شاعريته وتلجئه إلى التصنّع في القول. وأشار الجاحظ إلـــى عدة معانٍ للتكلف منها: أن المتكلف هو من يكثر البديع في شـــعره، كمنصـــور النمري ومسم ابن الوليد. وقال في موضع آخر: والتكلف هو كدُّ الذهن، والكلام الجيد ما سلم من فساد التكلف.(الجاحظ،1986) والـــتكلف عنـــد المـــبرد خـــلاف لسهولة العبارة، قال: ومما يفضل لتخلصه من التكلف وسلامته من التزّيد وبعده عن الاستعانة قول النميري:

رمتني وســـتر الـــله بـــيني وبينها عشيـــة آرام الكـــناس رمـــيمُ

يـــرى النـــاس أني قد سلوتُ وإنني لمرميُّ أحنـــاءُ الضـــلوع سقيمُ

(المبرد،1972) ويعرض ابن طباطبا للتكلف خلال قصيدة الأعشى التي مطلعها:

بانت سعاد وأمسى حبلُها انقطعا واحتلّت الغمر فالجدين فالفرعا

فهي عنده متكلفة النسج لا يسلم منها خمسة أبيات؛ ونذكرها ليوقف على التكلف الظاهر فيها وهي ستة وسبعون بيـــتاً التـــكلف فـــيها ظـــاهرٌ. (ابن طباطبا،1982) وورد مصطلحا التكلف والتعسف عند القاضي الجرجاني في تعداده لمآخذ أبـــي تمّام، إذ يقول: فتعسّف ما أمكن، تغلغل في التعصّب كيف قدر، ثم لـــم يـــرضَ

بذلك حتى أضاف إليه طلب البديع، فتحمّله من كل وجه، وتوصّل إليه بكل سبب وهذه جريرة التكلف. (الجرجاني،1966) ويقول العسكري في تعليقه على سجع الكهان وما يحوي من التكلف والتعسف: مثل قول الكاهن: والسماء والأرض، والقرض والفرض، والغمر والبرض. ومثل هذا من السجع مذموم لما فيه من التكلف والتعسف (العسكري، 1984) ويعرف ابن رشيق الشعر المتكلف بقوله: وهو ما بعُد عن الطبع ومن المتكلف قول إبراهيم ابن سيّار للفضل بن الربيع:

هبني ظلمتُ وما ظلمتُ بلى ظلمـ ـتُ أُقرُّ كي يزداد طولك طول.

ويقول ابن سنان في استخدام أبي تمّام الكلمات الصعبة التي تضطره إليها القافية، فعلى الشاعر أن يختار الروي السهل دون أن يتكلف في نظمه والعناء في تأليفه، وليس يُغفر للشاعر لأجل ما يُلزم به نفسَه ذنب. (ابن سنان،1982) أما أسامة فقد وقف عند هذا المصطلح متأثراً برأي الجاحظ في أن هو كثرة البديع، يقول في تعريفه: وهو الإكثار من البديع كالتطبيق والتجنيس في القصد، لأنّه يدلّ على التكلف من الشاعر لذلك وقصده إليه. وإذا كان قليلاً نسب إلى أنه طبع في الشاعر، ولهذا عابوا على أبي تمّام لأنه كثُر في شعره، واستحسنوه من غيره لأنه قلّ في أشعارهم، وقالوا: إنه بمنزلة اللثغة تستحسن، فإذا كثُرت صارت خرسا؛ والشيَة تستحسن في الفرس فإذا كثرت صارت بلقاً وقالوا: خير الأمور أوسطها. (ابن منقذ،1987) ولأسامة في هذا الباب فضل إفراده لهذا النوع باباً، وإن لم يورد عليه أمثلة، لأن التكليف فيما قبله لم يكن واضح المعالم، ولكل عالم فيه وجهة نظر، وقد استطاع أن يوحد هذا المفهوم، ويعرفه ويضع حدوده.

الرذالة والجزالة

الرَّذْلُ والرَّذيل والأَرْذَلُ: الدُّونُ الخَسيسُ، أو الرَّدِيءُ من كلِّ شيءٍ. والرُّذَالُ والرُّذَالَةُ، بضمهما: ما انْتُقِيَ جَيِّدُه. والرَّذيلَةُ: ضِدُّ الفَضيلَةِ. الجَزْلُ: الحَطَب اليابس، وقيل الغَليظ، وقيل ما عَظُم من الحَطَب ورجل جَزْلُ الرأْي وامرأَة جَزْلة بَيِّنة الجَزَالة:جيِّدة الرأْي. وما أَبْيَنَ الجَزَالَة فيه أَي جَوْدَةَ الرأْي: ويجوز أَن تكون ذاتَ كلام جَزْل أَي قويّ شديد.واللفظ الجَزْل: خلاف الرَّكِيك

ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للرذالة- الرديء- مع المعنى الاصطلاحي وهو: هو أن يكون المعنى لا يُراد ولا يُستفاد. وضع الجاحظ الجزل مقابل السخيف، أي أنهما متضادان، وربط بين الجزل والفخم ولم يعرفه. (الجاحظ،1986) وتحدث ثعلب عن الجزالة في الشعر وربطها بصفات الألفاظ،إذ قال: فأما جزالة اللفظ فما لم يكن بالمغرب البدوي، ولا السفساف العامي، ولكن ما اشتد أسره، وسهُل لفظه، ونأى واستصعب على غير المطبوعين مرامه؛ وتوهم إمكانه. (ثعلب،1966) وذكر اسحق بن وهب جزالة الفظ، وهو كقول الأشجع السلمي:

وعلى عدوك يا ابن عم محمد رصدان ضوء الشمس والإظلامُ

فإذا تنبّه رعته وإذا غفا سلّت عليه سيوفَك الأحلامُ

وقال: وأما الكلام الجزل فهو كلام الخاصة،والعلماء، والعرب، والفصحاء والكتّاب، والأدباء وليس شيء أعون على جزالة الكلام وخروجه عن تحريف ألفاظ العوام من مجالسة الأدباء، ومعاشرة الفصحاء. (ابن وهب،1967). والجزالة عند العسكري فخامة الألفاظ والقوة والشدة وهي مقابل السهولة. وقال: وأما الجزل المختار فهو الذي تعرفه العامة إذا سمعته، ولا تستعمله في محاوراتها (العسكري،1984) ولا يقابل ابن رشيق الرقة والسهولة بالجزالة، ويجعلهنّ من سمات اللفظ الجيد الجامع للرقة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والسهولة، والكلام الجزل أغنى عن المعاني اللطيفة. (ابن رشيق،1988) ويقابل أسامة الرذالة بالجزالة، وقد عرف الرذالة بقوله: اعلم أن الرذالة هو أن يكون المعنى لا يراد ولا يستفاد مثل قول بعض العرب:

زياد ابن عون عينه تحت حاجبه وأسنانه بيضٌ وقد طرّ شاربه

ومثله أنشد سيبويه في كتابه:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

(ابن منقذ،1987) لقد ربط أسامة الرذالة برداءة المعنى وقد مثل على ذلك، وهذا المصطلح لم يرد عند سابقيه، ولعل أحداً لم يشر إلى مفهومه، ويُعتقد أنه ليس من الصحة ضم الجزالة إلى الرذالة، فالجزالة لم ترد في المعنى اللغوي ولا عند

النقاد كصفة للمعنى قابلَها أسامة بالرذالة، ومع ذلك فهو لم يعرفها ولم يورد أمثلةً عليها.وقد أورد ابن الأثير تعريف أسامة للرذالة برمته وذكر أمثلته. وقسّم في موضع آخر الألفاظ إلى جزلة ورقيقة، فالجزل منها ما يستعمل في وصف مواقف الحرب، وقوارع التهديد والتخويف قال: ولست أعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشياً متوعراً عليه عنجهية البداوة، بل أعني أن يكون متيناً على عذوبته في الفم ولذاذته في السمع. (ابن الأثير،1976،والعلوي،1914) والجزالة عند حازم القرطاجني تتعلق بحسن النسج وليست من سمات الألفاظ بل النظم، يقول: والجزالة تكون بشدة التطالب بين كلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال. (القرطالجني،1981) وقال الكفوي في الجزالة: هي إذا أطلقت على اللفظ يراد بها نقيض الرقة، وإذا أطلقت على غيره يراد بها نقيض القلة. (الكفوي،1974).

أظن أن أسامة في هذين المصطلحين له فضيلة وعليه مأخذ؛ فله اصطلاح الرذالة، وهو اصطلاح نقدي لم يشر إليه أحد قبله ولم يعرفه، وقد اعتنى فيه أسامة بالتعريف والأمثلة، وعليه مأخذ أن قابل الجزالة بالرذالة، والجزالة تخص اللفظ والرذالة كما مر للمعنى، ومع هذا لم يعرف الجزالة أو يمثّل عليها. وقد أخذ ابن الأثير مصطلح الرذالة ولم يضف إلى كلام أسامة شيئاً

القوة والركاكة:

القُوَّةُ نقيض الضعف، والجمع قُوىً. والرَّكِيكُ والأَرَكّ من الرجال: الفَسْل الضعيف في عقله ورأْيه.واسْتَرَكَّه: استضعفه. والرَّكْرَكةُ: الضعف في كل شيء. وركّ الشيءُ أَي رقّ وضعف، والرَّكُّ والرَّكُّ: المطر القليل، وفي التهذيب: مطر ضعيف. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي لمصطلح الركاكة- الضعف في كل شيء- مع المعنى الاصطلاحي قال ابن رشيق: الركيك: ما ضعفت بنيته وقلت فائدته واشتقاقه من الركة: وهو المطر الضعيف. (ابن رشيق،1988)

ذكر أسامة مصطلحي «القوة والركاكة» ولم يعرف القوة ولم يمثل عليها، وقال في تعريف الركاكة: اعلم أن الركاكة هي أن يكون اللفظ متناولاً والمعنى متداولاً، كالكلمات المستعملة، والألفاظ المهملة، فيكون الشعر ركيكاً، والنسج ضعيفاً، كقول امرئ القيس :

ألا إنني بالٍ على جملٍ بالٍ يقود بنا بالٍ، ويتبعنا بالِ

ومن العجيب أن صاحب الصناعتين جعله من محاسن الشعر، ولقَّبه بالتعطُّف، ولا خلاف بين العالم والجاهل في ركاكته (ابن منقذ،1987، وابن الأثير، (د.ت)) ويتضح مما سبق أن مصطلح«القوة والركاكة» من المصطلحات الدارجة عند النقاد فيما قبل أسامة، وتشير الركاكة عندهم إلى الضعف العام في العمل الشعري، وقد فصّل أسامة أنواع الضعف التي يحتويها مصطلح الركاكة فهي: أن يكون اللفظ من النوع المتناول المهمل، والمعنى المتداول الخالي من الجدة والطرافة، وضعف النسج، وهذا توجيه قيم لهذا المصطلح الذي لم يقف عنده من النقاد سوى ابن رشيق وأسامة، وقد أورد أسامة على هذا النوع النقدي عدداً من الأمثلة،وقد عاب على العسكري استحسانه بيتَ امرئ القيس، وعدَّه من الشعر الركيك، وهو موقف نقدي صريح.

المخالفة:

قعَدَ خلافَ أَصحابه: لم يخرج معهم، وخَلَفَ عن أَصحابه: كذلك والخِلافُ: المُخالَفَةُ؛ وقال اللحياني: سُرِرْتُ بمَقْعَدِي خِلافَ أَصحابي أَي مُخالِفَهم والمخالفة: تغيير السبيل، يقال: خالَفَ فلانٌ فلاناً: أي اتخذ سبيلاً غير سبيله. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمخالفة ــ تغيير السبيل ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: الخروج على مذاهب الشعراء وترك الاقتفاء لآثارهم. (ابن منقذ،1987) لقد أطلق قدامة بن جعفر على هذا الملمح النقدي مصطلح «مخالفة العرف» وقال فيه:ومن عيوب المعاني: مخالفة العرف، والإتيان بما ليس في العادة والطبع، مثل قول المرّار:

وخالٍ على خديك يبدو كأنه سنا البرق في دعجاء بادٍ دجونها

فالمتعارف المعلوم أن الخيلان سود، أو ما قاربها في ذلك اللون، والخدود الحسان إنما هي البيض، وبذلك تنعت، فأتى هذا الشاعر بقلب المعنى. فالمخالفة عنده هي قلب المعنى وليست قريبةً من المفهوم أسامة. (قدامة،1987، والمرزباني 1995) وسمّى ابن رشيق هذا النوع ((التغاير))وهو من غير العيوب النقدية عنده؛ فهو دليل قدرة الشاعر وتصرفه في المعاني، ومفهومه يختلف عن سابقه إذ يعرفه بقوله: هو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما، ويصحا جميعاً وذلك من افتنان الشعراء وتصرفهم وغوص أفكارهم. كقول ابن الرومي:

كذا قضى الله للأقلام مذ بُريت أن السيوفَ لها مذ أُرهفت خدم

فجاء أبو الطيب بخلافه، وذهب مذهباً آخر،يشهد بصحته والبرهان فقال:

حتى رجعتُ وأقلامي قوائل لي المجد للسيف ليس المجد للقلم

(ابن رشيق،1988، وابن الإصبع،1383، والنويري، (د.ت)، وابن حجة،1987، والسيوطي، (د.ت))

وهذا أقرب إلى أخذ المعنى ثم عكسه في باب السرقات الشعرية. وتحدث ابن سنان عن العيب الذي يمثله هذا النوع في تعليقه على بيت عبد الرحمن القيسي:

سلامٌ ليت لساناً تنطقين به قبل الذي نالني من صوته قُطعا

وقيل هذا غاية الغلط والجفاء، والمخالفة لعادة أهل الهوى. (ابن سنان،1982) وهذا المفهوم هو عينه الذي يقصده أسامة. والمخالفة عند أسامة: هي الخروج على مذاهب الشعراء وترك الاقتفاء لآثارهم، مثل قول جرير:

طرقَتْكَ صائدةُ القلوب، وليس ذا وقت الزيارة فارجعي بسلام

وليس المعهود ردّ المحبوب على عقبه إذا أراد الزيارة. كقول ابن أبي ربيعة:

قالت لها قد غمزتُه فأبى ثم استطارت تشتدُّ في أثري

وهذا خلاف العادة، فالمعروف أن يتبع المحبُّ محبوبه، والبيت بضد ذلك (ابن منقذ، 1987،وابن الأثير،(د.ت)) ومفهوم أسامة للمخالفة أدقّ من مفهوم قدامة، فهو عند قدامة أقرب إلى القلب أما عند أسامة فهو مخالفة العرف، وأن تأتي المعاني بخلاف المعهود منها. وهكذا نلمس أن أسامة في مصطلح المخالفة، كان متأثراً بسابقيه من جهة المفهوم وخصوصاً ابن سنان، فهو جعل الاصطلاح فقط

«المخالفة» وأضاء المعنى بتعريفه وأمثلته الكثيرة والتي خالف في بعضها آراء النقاد فجعل لنفسه موقفاً نقدياً حراً يقول: ومن ذلك قول عدي بن الرقاع:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أمَّ القاسم

هذا شغف به جماعة من النقاد وهو عندي، من باب المخالفة، لأن المحب يحتمل في محبوبه ركوب الأخطار، فكيف لا يحتمل الحياء وفقد الشباب (ابن منقذ،1987)

الطاعة العصيان:

طوع: الطَّوْعُ: قَيضُ الكَرْهِ، والاسم الطَّواعَةُ والطَّواعِيةُ. ورجل طَيِّعٌ، وأَطاعَ لانَ وانْقادَ، وأَطاعَه إِطاعة والطّاعة اسم لما يكون مصدره الإِطاعة، وهو الانقياد، والطّواعِيَةُ. والعِصْيانُ: خِلافُ الطَّاعَة. عَصى العبدُ ربّه إِذا خَالَف أَمْرَه، و عصى فلان أَميرَه يَعْصِيه عَصْياً و عِصْياناً و مَعْصِيَةً إِذا لم يُطِعْهُ، فهو عاصٍ و عَصِيٌّ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) رُوِيَ أن أبا العلاء المعري أول من نبّه على مفهوم هذا المصطلح، إذ علّق أثناء شرحه لديوان المتنبي على بيته الذي يقول فيه:

يردُّ يداً عن ثوبها وهو قادرٌ ويعصي الهوى في طيفها وهو راقدُ

بقوله: أوجبت عليه الصناعة أن يقول: يرد يداً عن ثوبها وهو مستيقظ، فلم يطاوعه الوزن، فلم يخرج عن الصنعة، قوةً منه وقدرةً، فقال: قادرٌ، وهو عكس راقد في الصورة والمعنى، أما في الصورة فهو جناس من العكس، وأما في المعنى فإن الراقد عاجز، وهو ضد القادر، فتمّ له الطباق صورةً ومعنى وهذا من الأفراد الأفذاذ (ابن منقذ،1987) وحقيقةً لم أقف على حكاية أبي العلاء هذه في شرحه للبيت المذكور، ولعله ذكره في غير ما موضع من كتابه أو في كتاب آخر. (المعري، (د.ت)). وقد جعل أسامة بن منقذ هذا النوع من محاسن الصناعة وسماه «الطاعة والعصيان» وعرفه بقوله:اعلم أن الطاعة والعصيان باب يُمتحن به العلم والناقد وتُعرف به فضيلة الكاتب والشاعر، وهو أن يزيد البيت على ما تقتضيه صناعة الشعر، فلا يوافقه الوزن، فيأتي بما لا يخرج عن الصناعة (ابن منقذ،1987) وأورد ابن أبي الإصبع لام أسامة وكلام المعري، واعترض

عليهما وزعم أن البيت ليس فيه طاعة ولا عصيان؛ لأنه لو أراد الطباق وحده لجعل بدل لفظة «قادر» لفظة «ساهد» ولكنه أراد الطباق والجناس في لفظة (راقد) والطاعة والعصيان عنده الحشو والاعتراض والالتفات الذي يأتي للإقامة الوزن يقول:فقد تبين من هذا البحث أن بيت المتنبي لا يصلح أن يكون شاهداً على هذا الباب، لأنه لم يعصه فيه شيءٌ ولم يطعه غيره، ولا بد إذ أُثبتُ هذا الباب لرشاقة تسميته من الإتيان بشاهد لائق؛ والذي يليق به قول ابن محلّم السعدي:

إنَّ الثمانين وبُلِّغْتَها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

(ابن الإصبع،1383،والنويري (د.ت)،والحلي،1982، وابن حجة،1987).

يتضح مما سبق أن الطاعة والعصيان لم تكن فيما قبل أسامة سوى ملاحظة لأبي العلاء المعري أثناء شرحه لشعر المتنبي، وأن أسامة جعلها أحدى المفاهيم البلاغية واعتنى بتعريفها ووضع اصطلاح لها، وقد درج تابعوه على هذا المصطلح وأخذوا بتعريفه له وإن اختلف بعضهم في صلاحية مثال أبي العلاء، علماً بأن هذا المصطلح النقدي يشير في مضمونه إلى قوة الشاعرية لدى الشاعر وقد تناوله هؤلاء على أنه من أنواع الصناعة اللفظية، ويُعتقد أن أسامة صاحب هذا النوع ويسجل من الجديد الذي جاء به .

التناقض:

النَّقْضُ في البِناءِ والحَبْلِ والعَهْدِ وغيرِه: ضِدُّ الإبْرامِ، كالانْتِقاضِ والتَّناقُضِ النَّقيضةُ: الطَّريقُ في الجَبَلِ، وأنْ يقول شاعرٌ شِعْراً، يَنْقُضَ عليه شاعرٌ آخَرُ حتى يَجيءَ بغَيْرِ ما قالوا تَنَقَّضَ الدَّمُ: تَقَطَّرَ والمُناقَضةُ في القَولِ: أن يَتَكَلَّمَ بما يَتَناقضُ مَعْناه، أي: يَتخالَفُ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) تحدث قدامة بن جعفر عن هذا المعنى في باب «الاستحالة والتناقض» إذ عرّفه بقوله: وهما أن يذكر في الشعر شيءٌ، فيجمع بينه وبين المقابل له من جهة واحدة والأشياء تتقابل على أربع جهات، إما عن طريق المضاف مثل الضِّعف إلى نصفه. وإما عن طريق التضاد، مثل الشرير والخيّر. وإما عن طريق العَدم

والقِنْية مثل الأعمى والبصير، وإما عن طريق النفي والإثبات، مثل أن يقال: زيد جالس وزيد ليس بجالس (قدامة،1987، وابن سنان،1982) وعرض العسكري للتناقض أثناء تعليقه على بيتين من الشعر بقوله: يقول يزيد العامري:

أكفُّ الجهلَ عن حُلماء قومي وأُعرضُ عن كلام الجاهلينا

إذا رجلٌ تعرّض مستخفاً لنا بالجهل أوشك أن يحينا

فأخبر أنه يحلم عن الجهّال، ثم نقض ذلك في البيت الثاني فقال (العسكري،1984)

أما أسامة قال في التناقض: هو أن يتناقض بين المعاني كقول مسلم:

ذكرَ الصَّبُوحَ فراحَ غيرَ مفنَّدِ وأقامَ بين عزيمةٍ وتجلُّدِ

وقول أبي نواس:

ذكر الصَّبوحَ بسُحرةٍ فارتاحا وأملَّهُ ديكُ الصباح صِياحا

قال ابن قتيبة: إن كل واحد منهما عاب على صاحبه التناقض، لأن بيت أبي نواس متناقض، لجمعه بين ارتياح وملل، ولأن بيت مسلم متناقض لجمعه بين الرواح والإقامة، وعندي أنهما غير متناقضين ولا متباينين؛ الارتياح إلى شيء والملل من غيره، وكذلك البيت الآخر فالرواح فيه والإقامة مجازان. ومن ذلك قول ذي الرمة:

أقامت بها حتى ذوى العود في الثرى وضمَّ الثريا في ملاءته الفجرُ

ناقض لأن العود لا يذوي في الثرى. والثرى التراب الندي،والذوى: اليبس. وقيل: أن الفرزدق أصلحه، فقال: حتى ذوى العود والتوى. (ابن منقذ،1987) يبدو أن كلام أسامة فيه شيءٌ من التناقض؛فقد جعل بيتي أبي نواس ومسلم مثالين على التناقض، ثم خالف رأي ابن قتيبة ونفى التناقض منهما. ولعل أسامة قد فاته أن يضم هذا الباب إلى باب «المعارضة والمناقضة» الذي تقدم ذكره، فكلاهما نفس المفهوم، ولم يقدم أسامة أية فوارق تجعله يفرد لكلٍ بابا. ومهما يكن من أمر فإنه قد اجتهد في البابين، وقدم تعريفاً لباب التناقض وأمثلةً، وربما كان إثباته لهذا الباب رغبةً منه في مخالفة رأي ابن قتيبة في البيتين السابقين، وتقديم وجهة نظر أخرى فيهما، لأنه لم يذكر غير هذين المثالين. وقد كان لأسامة رأي نقدي واضح في هذا المصطلح، غير أنه لم يقدم أي فرق بين هذا

المصطلح ومصطلح المعارضة والمناقضة، وقد يكون اطلاقه في هذا مـــن أن المناقضة تخص تضارب القولين في قصيدتين مختلفتين. وهنـــا نقـــض الكـــلام الأول بكلام يبطله في نفس القصيدة.

القلب:

القَلْبُ: تَحْويلُ الشيءِ عن وجهه قَلَبه يَقْلِبُه قَلْباً، وأَقْلَبه، وقَلَّبـــه: حَوَّلـــه ظَهْراً لبَطْنٍ. وتَقَلَّبَ الشيءُ ظهراً لبَطْن، كالحَيَّةِ تَتَقَلَّبُ على الرَّمْضاءِ. وقَلَبْـــتُ الشيءَ فانْقَلَبَ أَي انْكَبَّ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابـــن منظـــور،(د.ت)) يتفـــق المعنى اللغوي للمصطلح ــ تحويل الشيء ظهراً إلى بطـــن ــ مـــع المعنـــى الاصطلاحي وهو: أن يقصد الشاعر شيئاً ويكون المقتضى بضد ذلك الشيء (ابن منقذ، 1987) ورد هذا العيب النقدي عند قدامة بن جعفر تحت مصطلح «المقلوب» وعرّفه بقولـــه: هو أن يضطر الوزن الشعري إلى إحالة المعنى، فيقلبه الشاعر إلى خلاف ما قصد به ومثال ذلك لعروة بن الورد:

فلو إني شهدت أبا ســـعادٍ غداة غدٍ بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيق

أراد أن يقول: فديت نفسه بنفسي،فقلب المعنـــى (قدامـــة،1987،والمرزبـــاني،1995). وعلَّق العسكري على بيت أبي ذؤيب بقوله: وأما قول أبي ذؤيب:

فلا يهنأ الواشون أني هجرتُها وأَظلَمَ دوني ليلُها ونهارُها

فهو من المقلوب؛ إذ كان ينبغي أن يقول: وأظلم دونها ليلي ونهاري وقال ابـــن سنان ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون الكـــلام مقلوبـــاً، فيفســـد المعنـــى ويصرفه عن وجهه، ولذلك أمثلة كثيرة. وكذلك قول الفرزدق:

وأطلسَ عسَّالٍ وما كان صاحباً رفعتُ لناري موهناً فأتاني

وإنما النار هي المرفوعة لا الذئب. (ابن سنان، 1982). أما أسامة بن منقذ فقد سمَّى هذا العيب النقدي «القلب» وقال في تعريفه: اعلم أن القلب هو أن تقصد شـــيئاً، ويكون المقتضى بضد ذلك الشيء كما قال امرؤ القيس:

إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

عابوا عليه تشبيه المسك بالقرنفل، وقالوا: وإنما يشبّه القرنفل بالمسك؛ لأنه أجلُّ منه. وقد خرَّج النقاد له وجهاً غير ذلك، فقالوا: إنه أراد بقوله: تضوع، أي مثل المسك، كما قال أيضاً: وجدتُ بها طيباً وإن لم تطيّب. (ابن منقذ،1987) وقد أصبح مصطلح القلب عند الرازي ومن بعده يدل على نوع من الجناس المقلوب مثل قولك: ساكب كاس. فإذا قرأتها من آخرها تبقى نفس الجملة. ولم يعد القلب عيباً نقدياً. (الرازي،1982، والنويري، (د.ت)) وقال حازم القرطاجني في تعريفه: وهو أن يكون المعنى منحرفاً بغرض الكلام عن مقصده الواضح، معدولاً إليه عما هو أحقّ بالمحلّ منه، حتى يوهم المعنى أن المقصود به ضد ما يدل عليه اللفظ المعبر به عنه، وأكثر الناس يجعلون هذا النوع من الكلام مقلوباً، وبعض الناس يتأول ما ورد من ذلك تأويلاً فيه سلامة من القلب. (القرطاجني،1981) فالقلب هو إحالة المعنى الشعري بسب الضرورة إلى غير المقصود، وقد نبّه قدامة إلى هذا المصطلح وتبعه العلماء في ذلك، ولم يغيّر أسامة كثيراً في المصطلح؛ حيث بقي يحمل الدلالة نفسها، ويُعتقد أن المثال الذي أورده أسامة يصلح لمصطلح التفريط أكثر من القلب.

العبث:

عَبِثَ به، بالكسر، عَبَثاً: لَعِبَ، فهو عابِثٌ: والعَبَث، هو الفعل لا يُفعَل على استواء و صواب؛ وهو عابثٌ بما لا يعْنيه وليس من باله. والعبث: كلُّ ما يَخلوا مِن فائدَةٍ (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور،(د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح- الخلو من الفائدة- مع المعنى الاصطلاحي وهو قال أسامة: اعلم أن العبث هو أن يقصد الشاعر شيئاً من دون أشياء من غير فائدة في ذلك، مثل قول النابغة:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ

عاب النقاد عليه اختصاصه الليل دون النهار، وقالوا إن الليل والنهار في هذا سواء، وقال أبو الشماخ: إذا احتمل الأمر شيئين اختص بأشبههما في الحال،

ومعلوم أن هذا الشعر في حال الخوف أولى، لأنه يشبه الاستتار والاختفاء، فزال الاعتراض عن هذا البيت وصار مثل قول الغزّي:

وبتنا نــذود الــوحش عنا، كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناسُ مصرعا

تجافي عن المأثــور بيني وبينها وتــدني عــليّ السابريَّ المضلعا

إذا أخذتــها هزةُ الروع أمسكت بمنكب مقدامٍ على الروع أروعا

لما احتمل المأثور أن يكون الحديث والسيفَ، كان حمله على السيف أولى، لأن الحال حالُ خوفٍ، بدليل قوله: هزة الروع، ولأنه أراد العفــة عنهــا بوضــعه السيف بينهما (ابن منقذ،1987) لم يلتفت النقاد قبل وبعد أسامه لهذا المصــطلح ولا لمفهومه ولعله كان أول من تنبّه لهذا النوع النقدي، وعرفه وساق عليه الأمثلة، وربما كان حري به ضم العبث إلى باب التنكيت، لأنهمــا يتقــابلان، فالعبــث اصطلاحاً ضد التنكيت لأنه قصد شيء بالذكر لغير فائدة، والآخر لفائدة. وقــد خالف أسامة في هذا.الباب آراء النقاد في بيت النابغة، إلا أن رأيه وافــق رأي ابن طباطبا ومــهما يكن من أمر فإن مصطلح العبث يسجل من الجديــد الــذي جاء به وله السبق فيه مع.

التثليم

ثَلَمَ الإِناءَ والسيفَ ونحوه: كسر حَرْفَه. يقال في الإناء ثَلْم: إذا انكسر من شَفَتِه شيء، وفي السيف ثَلْم. والثُّلْمة: الموضع الذي قد انْثَلم، وجمعهــا ثُلَــم، والثَّلَم في الوادي: بالتحريك: أَن يَنْثَلِم جُرْفُه، وكذلك هو في النُّؤْي والحَوْضِ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظــور،(د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ كسر بعض الشيء ــ مع المعنى الاصطلاحي: هو أن يأتي الشاعر بأســماء يقصــر عنها العروض فيضطر إلى ثلمها، والنقص منها.(قدامة،1987) كان أول من نبّــه لهذا المصطلح، وقد عدّه من عيوب ائــتلاف اللفــظ والــوزن. وورد مفهــوم المصطلح دون اسمه عند ابن رشيق في باب الرخص في الشعر، حيــث قــال: وأذكر هاهنا ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه، على أنه لا خيــر فــي الضرورة غير أن بعضها أسهل من بعض. وأن يحذف حرفاً من الكلمة كقــول

العجاج: قواطن مكة من وِرْق الحمي (ابن رشيق،1988) أما أسامة فقد عرف التتليم بقوله: اعلم أن التتليم جاء في أشعار العرب الفصحاء جاء نقص في الألفاظ والكلمات وتغيير في الأسماء والأفعال، فقيل: إنّه لغة، وقيل: نه ضرورة، مثل قول لبيد ابن ربيعة وهو أول بيت في ديوانه: درْسَ المُنا بمتالع وأبان. (ابن منقذ،1987)

يتضح مما تقدم أن أسامة في هذا المصطلح كان ناقلاً عن قدامة، فالتتليم عُرف كعيب نقدي غير أن تعريفه له كان أدقَّ من تعريف سابقيه، حيث ذكر أنه يقع في الأسماء والأفعال، وذكر آراء العلماء فيه على أنه لغة، أو ضرورة. وقد استكمل عناصره الاصطلاحية أثناء عرضه له، وقد ذكر آراء العلماء وذكر رأيه الخاص.

العسف والتخليط:

عسف: العَسْفُ: السَّير بغير هداية والأَخْذُ على غير الطريق، وكذلك التَّعَسُّفُ. وعسَف فلان فلاناً عَسْفاً:ظلَمه. وعسَف السلطان يَعْسِفُ واعْتَسَف وتَعَسَّفَ: ظلَم. وخلط:خَلَطَ الشيء بالشيء يَخْلِطُه خَلْطاً وخَلَّطَه فاخْتَلَطَ: مَزَجَه وتَخْليطُ الأَمْرِ: الإِفْسادُ فيه (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور،(د.ت)) سمّى قدامة بن جعفر هذا النوع «التفصيل» وعرفه بقوله: وهو ألا ينتظم للشاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض، فيقدم ويؤخر، كما قال ابن الصمة:

وبلِّغ نميراً إن عرضتَ ابنَ عامرٍ وأيُّ أخٍ في النائبات وطالبِ

وقال علي بن عيسى الرماني فيما نقله ابن رشيق: وأسباب الإشكال ثلاثة، فالتغيير على الأغلب كالتقديم والتأخير وما أشبهه، وسلوك الطريق الأبعد، وإيقاع المشترك وكل ذلك اجتمع في بيت الفرزدق، الذي يقول فيه:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

فالتغيير على الأغلب سوء الترتيب؛ لأن التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً (ابن رشيق،1988) وقال القاضي الجرجاني معلقاً على التعقيد في شعر المتنبي: كيف يحتمل له اللفظ المعقد، والترتيب المتعسف، لغير معنى بديع يفي شرفه بالتعب في استخراجه، وتقوم فائدة الانتفاع بإزاء التأذي بسماعه، كقوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمُه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمُه

ومن يرى هذا الألفاظ الهائلة، والتعقيد المفرط، يشكّ أن وراءها كنزاً من الحكمة حتى إذا فتشها حصل على أن وفاؤكما يا عاذلي بأن تسعداني إذا درس شجاي كلما ازداد تدارساً ازددتُ شجواً، كما أن الربع أشجاه دارسه (الجرجاني،1966) ووردت دلالة هذا المصطلح عند العسكري في باب ((المعاظلة وسوء النظم)) حيث عبّر فيها عن سوء النسج وتداخل أقسام الكلام، إذا لم ينضد نضداً مستوياً. وقد تقدم رأيه. (العسكري،1984) وقال ابن سنان في باب الكلام في الألفاظ المؤلفة: فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير، حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب، كالصلة والموصول، وما أشبههما، ولهذا أمثلة كقول الفرزدق ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه. (ابن سنان،1982) وقال عبد القاهر الجرجاني عن التعقيد في الشعر: فإنما أرادوا بقولهم: ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك: أن يجتهد المتكلم في ترتيب اللفظ وتهذيبه وصيانته من كل ما أخلّ بالدلالة وعاق دون الإبان. وقال في موضع آخر: والمعقد من الشعر والكلام لم يذم لأنه مما تقع حاجة فيه إلى الفكر على الجملة ، بل لأن صاحبه يعثر فكرك في متصرفه،ويشيك طريقك إلى المعنى، ويوعر مذهب. (عبد القاهر(د.ت)) أما أسامة بن منقذ فقد سمّى هذا العيب النقدي ((العسف والتخليط)) ولم يعرفه بل اكتفى بقوله: اعلم أن العسف والتخليط قد جاء في أشعار العرب المتقدمين، وقلّ في أشعار المتأخرين، فمنه:

أَحَبُّ بلاد الله أكناف منعجٍ إليَّ وسلمى إذ يصوبَ هضابها

تقديره: أحب بلاد الله إليّ ما بين منعج وسلمى. (ابن منقذ،1987) ويبدو من كلامه وإن لم يوضح المقصود من خلال التعريف ــ أنه يريد بهذا المصطلح نوعاً من التقديم والتأخير المخلّ، الذي يعيق فهم المتلقي، كما يذهب حلاوة الشعر التي تنتج من سهولته وسرعة وصول المعنى إلى القلب. وقد أخذ ابن الأثير

باصطلاح أسامة فسمّى هذا النوعالعسف وعرفه بقوله: هو أن تجيء ألفاظ البيت غير مرتبةٍ كقول بعضهم:

لها مقلتا حوراء طلّ خميلة من الوحش ما تنفك ترعى عرارَها

(ابن الأثيـر، (د.ت)) وجعل الطيبيهذا العيب النقدي ضرباً من «المعاظلة المعنوية» إذ قال فيه تعريفه: وهو أن تقدم في الكلام ما حقّه التـأخير لفظـاً ومعنـى قـال الفرزدق:

وليست خُراسان التي كان خالدٌ بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرُها

مدح خالد القسري ويهجو أسداً وقد وليها بعد خالد، يريد وليست خراسان بالبلدة التي كـن خالدٌ بها سيفاً إذا كان أسداً أميرها، فعلى هذا ففي كان الثانية ضـمير الشأن، والجملة بعدها خبر لها يفسر الاسم، وقد قدم بعض ما إذ مضـافة إليـه عليها وهو أسد، وأقحم خبر كان الأولى قي الجملة الثانية، وأيضاً أن أسداً أحـد جزءي الجملة المفسرة للضمير، ولا يجـوز تقـديم المفسِّـر علـى المفسَّـر. (الطيبي،1986)

نلمس مما تقدم أن العسف والتخليط كمفهوم موجودان قبل عهد أسـامة وبألقاب شتى، كلها تشير إلى تعـقيد الكلام وعدم ترتيبه، إذ يقـع فيـه تقـديم وتأخير مخلاّن بفهمه، ولم يكن لأسامة في هذا الباب غير الاصطلاح، وقد أخذ به من بعده تابعه ابن الأثير، وبعض الأمثلة التي قدَّر فيها المعنى، ويؤخذ عليه عدم تعريفه لهذا المصطلح، وتركه تفسير هذا النوع للأمثلة. وكما تقدم في أغلب العيوب النقدية فإنَّ المفهوم محدد ومنوَّهٌ إليه من قبل النقاد السابقين، بحيـث لا يبقى مجال للجديد إلا ذكر الأمثلة المختلفة والتعليق عليها

الإسهاب والإطناب:

أَسْهبَ الفرسُ اتَّسعَ في الجَرْي وسَبَق، وقال ابن الأَعرابي أَسْهَب الرجلُ أَكثرَ الكلام فهو مُسْهَب بفتح الهاءِ ولا يقال:بكسرها يقال: أسْهب فهو مُسْهَبٌ ــ بفتح الهاء ــ إذا أمعنَ في الشيء وأطالَ.طنب:الطُّنْبُ: حَبْلُ الخِباء والسُّرادق ونحوهما. والإِطنابُ: البلاغةُ في المنطق في مَدْحٍ أو ذمٍّ. مدحاً كان

أَو ذَمّاً. وأَطْنَبَ في الكلام. بالَغَ، والإِطنابُ: المبالغة في مدح أَو ذم، والمُطْنِبُ: المَدّاح لكل أَحد (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور،(د.ت)).

تحدث الخليل بن أحمد عن الإيجاز والإطناب بقوله:يطول الكلام ويكثر ليفهم، ويوجز ويختصر ليحفظ، وتستحب الإطالة عند الإنذار والأعذار، والترهيب والترغيب، والإصلاح بين القبائل، كما فعل زهير والحارث بن حلزة ومن شابههما، وإلا فالقِطع أخير في بعض المواضع، والطوال للمواقف المشهورات. وأصبحت هذه المقولة فاتحة هذا الموضوع في أغلب كتب النقد. (ابن رشيق،1988) وقد لاحظ الجاحظ أن القرآن حين يتحدث إلى العرب الفصحاء، يعمد إلى الإيجاز، بينما يطيل في مخاطبته اليهود. كما تنبّه إلى نوعين من الإيجاز: إيجاز بليغ، وإيجاز مخلّ يفسد العبارة، لذا دعا الكتّاب إلى عدم المبالغة في تصفية الكلام؛ كي لا يدخلوا في التعقيد. وقال في موضع آخر: للكلام غاية، ولنشاط السامعين نهاية، وما فضل عن قدر الاحتمال ودعا إلى الاستثقال والملال فذلك الفاضل هو الهذر، وهو الإسهاب الذي سمعت الحكماء يعيبونه. (الجاحظ،1969) وقال ابن قتيبة في حديثه عن مواضع الإيجاز: وهذا ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب، بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرّده الله في القرآن، ولم يفعل الله ذلك، ولكنه أطال تارةً للتوكيد وحذف تارةً للإيجاز، وكرر تارةً للإفهام (ابن قتيبة، 1963) وقسّم العسكري الإيجاز إلى نوعين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف. فالأول تقليل الألفاظ وتكثير المعاني، والثاني على وجوه، منها أن يحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه، ومنها أن يوقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، ويضمر للآخر فعله، كما في قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

والعيون لا تزجج، وإنما أراد: وكحّلن العيونا ومنها: إسقاط «لا» من الكلام وأما الإطناب عنده فيحتاج إليه كما يحتاج إلى الإيجاز. ولكل موضعه فمن أزال التدبير في ذلك، واستعمل أحدهما مكان الآخر أخطأ. (العسكري،1984، وعبد القاهر (د.ت)) ويورد ابن رشيق آراء العلماء السابقة في الإيجاز والإطناب دون

زيادة. وتابعَ ابن سنان العسكري في تقسيماته، وزاد إذ جعل الإشارة من الإيجاز، كما جعل التذييل من الإطناب. (ابن رشيق،1988،وابن سنان،1982) ولم يزد أسامة بن منقذ في هذا الباب على رأي الخليل بن أحمد شيئاً فقد قال فيه: اعلم أن الإسهاب والإطناب والاختصار، كل واحد منهما له موضع يأتي فيه، فيحمد، فإن أُتيَ به في غيره لم يحمد، وذلك أن الترغيب والترهيب والإصلاح بين العشائر والإعذار والإنذار إلى الأعداء والعساكر، وما أشبه ذلك يستحب فيه التطويل والشرح. وأما غير ذلك فيستحب فيه الاختصار والاقتصار وقد أتى القرآن بالتطويل والتقصير لأنه يصلح للمكانين.(ابن منقذ،1987، وابن الأثير(د.ت)) ويعرف القزويني الإيجاز والإطناب بقوله: الإيجاز هو: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف عليه من الأوساط، وأما الإطناب فهو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف عليه وقسّم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف كالعسكري. والإطناب يكون إما بالإيضاح بعد الإبهام وأما بذكر الخاص بعد العام. (القزويني،1993)

ويورد الطيبي تقسيم العسكري للإيجاز، أما الإطناب عنده فيأتي تارةً بغير الجمل وأخرى بها، فمن الضرب الأول قول الخضر لموسى ــ عليهما السلام ــ في الكرة الثانية "ألم أقل لك" (الكهف،74) مطنباً لك لزيادة تقرير ما مهد له من أنك لن تستطيع معي صبرا.(الطيبي،1987). وكرر يحيى العلوي الكلام السابق في الإيجاز، أما الإطناب عنده فهو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير ترديد، وقولنا: لفائدة يخرج عنه التطويل، فإنه زيادة من غير فائدة، وقولنا: جديد، يخرج عنه الألفاظ المترادفة، فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة لغوية. وقولنا: من غير ترديد يحترز به من التواكيد اللفظية، كقولنا: اضرب اضرب فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة (العلوي،1914)

وهكذا نلمس أن أسامة بن منقذ لم يقدم في باب الإسهاب والإطناب غير ما ذكره الخليل بن أحمد والجاحظ، فقد أعاد آراءهم دون تغيير، ولم يورد أمثلةً على ذلك،مع أن هذين المصطلحين قد تداولهما سابقوه مثل العسكري وغيره، ويُسجّل له تفريقه بين الإيجاز والإطناب من جهة، وبين التضييق والتوسيع من

جهة أخرى، فالإيجاز والإطناب عنده معدودان من فنون البلاغة، ولكل مقامه الذي يصلح استعماله فيه، أما التضييق والتوسيع فعيبان من عيوب النقد، وقد تقدم ذكرهما. ويُعتقد أن جميع النقاد الذين أتوا بعدوا الخليل لم يقدموا جديداً في هذا النوع، وبقيت مقالة الخليل تتردد في أكثر الكتب .

الانتكاث والتراجع:

نكث: النَّكْثُ: نَقْضُ ما تَعقِدُه وتُصلِحُه من بَيْعَةٍ وغيرها وتَناكَثَ القومُ عُهودَهم: نقضوها، وهو على المثل. ومنه: طَلَبَ حاجةً ثم انتكثَ لأُخرى، كأنه نقض عَزْمَه الأول؛ والنَّكْث: أن تُنقَضَ أخلاقُ الأكسية وتُغْزَلَ ثانية. ويقال: أَرجع اللَّهُ همَّه سُروراً: وحكى سيبويه: رَجَّعه وأَرْجَعه ناقته باعها منه ثم أعطاه إياها ليرجع عليها (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور،(د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ نقض الشيء ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن ينقض الشاعر قوله بقول آخر أو ينقص مما زاد فيه. (ابن منقذ،1987) قال قدامة بن جعفر معلقاً على أبيات لامرئ القيس يقول فيها:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةً كفاني ــ ولم أطلب ــ قليلاً من المال

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

وقوله في قصيدة أخرى :

فتملأ بيتنا إقطاً وسمناً وحسبكَ من غنىً شبعٌ وريُّ

قال قدامة: فإن من عابه، زعم أنه من قبيل المناقضة، حيث وصف نفسه في موضع بسمو الهمة وقلة الرضى بدنيء المعيشة، وأطرى في موضع آخر القناعة، وأخبر عن اكتفاء الإنسان بشبعه وريّه، وإنه لو تصفح أولاً قول امرئ القيس حق تصفحه لم يجده ناقض معنى بآخر، بل المعنيان في الشعر متفقان، إلا أنه زاد في أحدهما زيادةً لا تنقض ما في الآخر وليس أحد ممنوعاً من الاتساع في المعاني التي تتناقض.(قدامة،1987،وابن الأثير (د.ت)) وعلّق ابن سنان على أبياتٍ لأبي تمّام وقع في آخرها نقض لما تقدم في الأول من القول. قال أبو تمام:

الـــرزق لا تكمد عليه فـــإنه يأتي ولم تبعـــث إلـــيه رسولا

بنت القفار متى تخد بك لا تدع في الصدر منك على الفلاة غليلا

صرّح في البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق، وأتبعه في البيت الثاني بلا فصل بذكر الناقة وصفتها في الرحيل. فكان ذلك نقض ظاهر.(ابـن سـنان،1982) أما أسامة بن منقذ فقد سمى هذا العيب النقدي «الانتكاث والتراجع»وقال فيـــه: اعلم أن الانتكاث والتراجع هو أن ينقض الشاعر قوله بقول آخر أو ينقص مما زاد فيه، كما عابوا على امرئ القيس قولـــه: لأنه وصف نفســـه في موضـــع بسمو الهمة إلى الأمور العظيمة، وفي موضع آخر بالقناعة والشبع والري.وكما قال المتنبي:

كأنَّ المعانـــي فـــي فصاحة لفظها نجوم الثريا أو خلائقي الزُّهرُ

فجئتك دون الشمس والبدر قاصداً ودونك في أخلاقك الشمس والبدر

قال: خلائقي، ولم يقل خلائقك، لأنه قال قبل هذا في البيت الثـــاني فلـــو شـــبهه بالثريا بعد تفضيله على الشمس والبدر نقصه حقه وكان ذلك انتكاثاً وعيباً لم يرد هذا المصطلح عند أي من النقاد السابقين والتابعين لأسامة، ويبدو أنه أول مـــن أطلقه ليدل على هذا العيب النقدي. وإن كانت مادة هذا المصطلح لا تختلف في جوهرها عن مادة المناقضة، وقد حاول أسامة أن يجعل المناقضة خاصة بتضاد القولين، والانتكاث خاص بإنقاص القول السابق، إلا أن الأمثلة تؤكد مـــا ذهبنـــا إليه، فالمثال الذي طرحه ورد عند سابقة في حديثه عن المناقضة، ومـــن هنـــا اشتق أسامة هذا المصطلح حيث أراد مخالفة رأي قدامة فخلص بهذا المصطلح. ومهما يكن من أمر فإن أسامة يسجل له هذا الاصطلاح الجديد الـــذي عرفـــه، ووضع له حداً، وإن كان قد تأثر في مادته بقدامة ونقل عنه الأبيات وخالفـــه فيه

نقل الطويل إلى القصير:

يعدُّ موضوع السرقات من أقدم المواضيع النقدية التي تكلم فيها النقـــاد العرب،لكن فيما يبدو أن موضوع السرقات ــ حتى أواخر القرن الرابع ــ كان مجرد إشارات إلى مواضع السرقة دون تعليل أو تفضيل لكلام الســـارق علـــى

المسروق منه والعكس، وفي ذلك يقول العسكري: لا أعلم أحداً ممن صنّف في سرق الشعر فمثّل بين قول المبتدي وقول التالي، أو بيَّن فضل الأول على الآخر والآخر على الأول غيري وإنما كانت العلماء قبلي ينبهون على مواضع السرق فقط. (العسكري،1984) ويشير أسامة بن منقذ في مقدمة حديثه عن السرقات إلى نقله هذا الأبواب عن ابن وكيع. قال القاضي الجرجاني في باب السرقات الممدوحة: ومتى سمعت قول أبي دهل الجمحي:

وكيف أنساك لا أَيْديكَ واحدةٌ عندي ولا بالذي أوليتَ من قِدَمِ

علمتَ أنه من قول النابغة:

أبى غفلتي أني إذا ما ذكرته تقطّع حزنٌ في حشا القلب داخلُ
وإن تلادي إن نظرتُ وشكّتي ومهري وما ضمَّت إليَّ الأناملُ
حباؤكَ والعيسُ العتاقُ كأنها هجانُ المها تُردى عليها الرحائلُ

فإذا أنصفت أبا دُهل عرفت فضله، وشهدت له بالإحسان؛ لأنه جمع هذا الكلام الطويل في «لا أيديك واحدة»، وقد اختصر النابغة أبياته في بيت آخر، فقال:

وما أغفلت شكرك فانتصحني فكيف ومن عطائك جل مالي

(الجرجاني،1966) وسمّى ابن وكيع هذا النوع النقدي باستيفاء اللفظ الطويل في الموجز القليل، وقال: وأما استفاء اللفظ الطويل في الموجز القليل فقول طرفة:

أرى قبرَ نحَّامٍ بخيلٍ بمالهِ كقبر غَويٍّ في البطالةِ مُفسدِ

اختصره ابن الزبعرى فقال:

والعطيات خِساسٌ بيننا وسواء قبر مُثْرٍ ومُقِلِ

فقد شغل صدر البيت بمعنىً، وجاء ببيت طرفة في عجز بيت أقصر منه بمعنى لائح، ولفظ واضح (ابن وكيع،1982، وابن رشيق،1988) أما أسامة فقد قال في هذا المصطلح: قال ابن وكيع: اعلم أن السرقات المحمودة عشرة أشياء، منها: اللفظ الطويل في المعنى القليل، كقول بشار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالشهوات الفاتكُ اللهجُ

أخذه سلم الخاسر فقال:

من راقب الناس مات غماً وفاز باللذة الجسور

(ابن منقذ،1987،وابن الأثير،(د.ت)،والشريشي، (د.ت)) وجاء معنى نقل الطويل إلى القصير ضمن معانٍ عدة من السرقات المحمودة عند ابن أبي الإصبع تحت مصطلح حسن الاتباع إذ قال في تعريفه: وهو أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتباعه فيه، بحيث يستحقه بوجه من وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقدم إما باختصار لفظه، أو قصر وزنه (ابن الإصبع،1383، والنويري ، (د.ت)، والحلي،1982) فمصطلح نقل الطويل إلى القصير تداول العلماء السابقون مفهومه وأثبتوا أحقية المتأخر في المعنى، ويبدوأن أسامة لم يأتِ بجيد فامصطلح بأكمله نقل عن وكيع حيث نقل المصطلح بأمثلته، وإن كانت مادة المصطلح قد وردت عند معاصره الجرجاني، إلا أن هذا المصطلح قد أخذه برمته عن ابن وكيع.

نقل القصير إلى الطويل:

تحدث القاضي الجرجاني عن هذا العيب في باب السرقات ولم يسمه إذ قال: وما أبعد وقع العطوي إذ أخذ قول ابن مناذر إذ قال:

تراضينا بحكم الله فينا لنا أدب وللثقفي مالُ

ففرقه في أربعة أبياتٍ بيت ابن مناذر خير من جميعها، فقال:

رضينا بحكم الله بين عباده رضا علماء لا تَسخُّطَ جهالِ
لئن خصَّ قوماً بالنباهة والغنى وألبسنا ثوبي خمولٍ وإقلالِ
لقد جاء بالعلم النفيس الذي به رُشدنا فلم نلبس ملابس ضلاّلِ
فلو سمتنا لم نعطِ علماً بثروةٍ و لم نرَ للتمييز كفواً من المالِ

وقد سمّى ابن وكيع هذا العيب قل اللفظ القصير إلى الطويل الكثير، واكتفى فيه بإيراد الأمثلة. حيث قال:ومنه قول أبي نواس:

لا تسديـنَّ إليَّ عارفةً حتى أقوم بشكر ما سلفا

أخذه دعبل فقال:

تركتك لم أتركك كفراً لنعمةٍ وهل يُرتجى نيل الزيادة بالكفر
ولكنني لما رأيتك راغباً وأفرطتَ في بِرّي عجزتُ عن الشكر

الشعر جيد المعنى واللفظ، ولكنه أتى به في تطويل وتضمين فنقل القصير إلى الطويل وذلك مذموم في السرقة. (ابن وكيع،1982) ولم يغير أسامة بن منقذ شيئاً فيما جاء به ابن وكيع إلا بزيادة شاهد مغلوط يصلح لباب نقل الطويل إلى القصير، قال: اعلم أن نقل القصير إلى الطويل كقوله:

أرى عهدها كالورد ليس بدائمٍ ولا خير فيمن لا يدوم له عهدُ

وحبي لها كالآس حسناً وبهجةً له نُظرةٌ تبقى إذا ذهب الـلوردُ

أخذه الأمير فقال:

إذا كان حبكم كالورد منصرماً فإنّ حبّي لكم أبقى من الآس

وكل ما جاء به أسامة في هذا المصطلح هو نقل حرفي عن ابن وكيع، باستثناء هذا المثال الخاطئ الذي أورده، وليس لأسامة في هذا الباب شيء.

نقل الرذل إلى الجزل:

ورد هذا المصطلح بعينه عند ابن وكيع حيث قال باب نقل اللفظ الرذل إلى الرصين الجزل، ومنه قول أبي العتاهية:

موت بعض الناس في الأر ض على بعضٍ فتوحُ

ومعناه لطيف ولفظه ضعيف،أ خذه أبو تمام فحوّل صيغته فقال:

وحسن منقلبٍ تبدو عواقبُه جاءت بشاشته من سوء منقلبِ

(ابن وكيع،1982) وقد رأى ابن رشيق في حديثه عن السرقات تفضيل المتبع على المبتدع بشروط،منها: أن يبيّنه إذا كان غامضاً، أو يختار له حسن الكلام إذا كان سفسافاً، فهو أولى به من مبتدعه. (ابن رشيق،1988) ولم يورد أسامة بن منقذ خلاف ابن وكيع سوى مثال واحد، ولم يعرّف المصطلح، واكتفى بقوله: اعلم أن نقل الرذل إلى الجزل كقول بشار:

يا طفلة السنّ يا صغيرتها أصبحتِ إحدى المصائب الكِبَرِ

أخذه غيره فقال:

وصغيرةٍ عُلقتها كانت من المحن الكبار

(ابن منقذ،1987، والشريشي، (د.ت)) وقسَّم الطيبي السرقات إلى عدة أبواب منها باب «السلخ»، وعرفه بقوله: هو أن يؤتى بالمأخوذ مع التغيير في معناه أو لفظه، فالمقبول منه ما يكون الفرع أبلغ من الأصل. (الطيبي،1986، والعلوي،1914) وهكذا نلمس أن هذا المصطلح مفهوماً واصطلاحاً هو لابن وكيع وأن ليس لأسامة فيه سوى النقل والإقتداء، فقد أخذه برمته عنه ولم يذكر كابن وكيع تفضيل أحد الشاعرين على الآخر، بل ذكر القول الأول والثاني فقط.

نقل الجزل إلى الجزل:

يعدُّ هذا المصطلح من المصطلحات التي سلمت لأسامة في باب السرقات، وإن كانت مادته قد وردت عند ابن وكيع في اصطلاح آخر ورأي آخر، فقد وردت أمثلة هذا النوع عنده تحت مصطلح: نقل ما قبح مبناه دون معناه إلى ما حسن مبناه ومعناه. (ابن وكيع،1982) وهو يعد المعنى الأول قبيح المبنى ويفضّل الثاني عليه. أما أسامة ابن منقذ فقد أورد أمثلة ابن وكيع تحت مصطلح نقل الجزل إلى الجزل مخالفةً منه لرأيه في المعنى الأول فهو يعدّه جزلاً ويعدّ الثاني أيضاً جزلاً وأحسن من الأول، يقول: اعلم أن نقل الجزل إلى الجزل مثل قول أبي نواس:

بُحَّ صوتُ المالِ مما منكَ يدعو ويصيحُ

أخذه مسلم ابن الوليد، فنقله إلى ما هو أحسن منه فقال:

تظلَّمَ المالُ والأعداءُ من يده لا زال للمال والأعداء ظلاَّما

(ابن منقذ،1987) لعل أسامة في هذا الباب حاول فقط تغيير المصطلح؛ فابن وكيع جعل في المصطلح ما يشير إلى أن المعنى الأول قبيح، وخالفه أسامة فجعل في المصطلح ما يشير إلى أن المعنى الأول جزل، وقد نقل أسامة أمثلة هذا النوع عن ابن وكيع ولم يعرف المصطلح، ولكنه أشار في تعليقه على الأبيات إلى تفضيله قول المتبع على المبتدع .

نقل الجزل إلى الرذل:

وسمى ابن وكيع هذا النوع بنقل ما حسن مبناه ومعناه إلى ما قبح مبنـــاه ومعناه، ولم يعرفه، بل اكتفى بالأمثلة، قال: كقول امرئ القيس:

ألم تريانـي كلما جئتُ طارقاً وجدتُ بها طيباً وإن لم تَطيَّبِ

فأتى بما لم يُعلم وجوده في البشر من وجود طيب ممن لم يمسَّ طيبـــاً، وجـــاء بمراده في بيت حسن النظام، مستوفي التمام؛ أخذه كثيِّر فطوَّل وضمَّن وقصَّـــر غاية التقصير، فقال:

فما روضة بالحزن معشبة الربى يمجُّ النـــدى جثجاثها وعرارُهـــا

بأطـــيبَ مـــن أردان عزَّةَ موهناً إذا أُوقدت بالمندل الرطب نارُها

فأخبر أن أردنها إذا تبخّرت الروضة في طيبها، وذلك ما لا يعدم فـــي أســـهك البشر جسماً، وأقلهم تنظُّفاً. (ابن وكيع،1982) ونقل أسامة بن منقذ هذا الباب برمته عن ابن وكيع وغيَّر اصطلاحه فسماه: « نقل الجزل إلى الرذل» وقال فيه: اعلم أن نقل الجزل إلى الرذل هو كما قال امرئ القيس وقال بشار:

وإذا أدنيت منها بصلاً غلب المسك على ريح البصلْ

أخذه غيره فقال:

وريحها أطيبُ من طيبها والطيب فيه المسكُ والعنبرُ

(ابن منقذ،1987) وواضح أن هذا المثال الذي أورده أسامة مغلوط؛ فهـــو يصـــلح للمصطلح الذي قبلـــه وهو: نقل الرذل إلى الجزل، وكثير من النقاد عاب علـــى بشار هذا البيت. وهكذا نلمس أن أسامة لم يكن في هذا المصطلح غير التسمية، فمادته منقولة عن ابن وكيع، ولم يأتِ بجديد سوى في مثال، ولعل هذا المثـــال كان مغلوطاً أو مقلوب المكان؛ فالأصل هو قول الآخر والآخذ منه هـــو بشـــار والله أعلم.

الهدم:

الهَدْمُ: نَقِيضُ البناءِ، هَدَمَه يَهْدِمُه هَدْماً وهَدَّمه فانْهَدَمَ وتَهَـــدَّمَ وهَـــدَّمُوا بُيوتهم شُدِّدَ للكثرة. الهَدْمُ: قَلْعُ المَدَرِ، الهَدْمُ: نَقْضُ البِنـــاء، كالتَّهْـــدِيمِ، وكَسْـــرُ

الظِّهْرِ، ويُحَرَّكُ بالكسر :الثَّوْبُ البالي،أو المُرَقَّعُ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)).

ذكر الحاتمي مصطلح «الاهتدام» في تقسيمه للسرقات، وهو عنده قيام الشاعر بتناول أبيات غيره حيث يغير نظمها ووزنها ويضعها في معرض جديد محاولة منه لإخفاء السرقة، والسرقة عنده مهما كان شكلها مذمومة ولا فضل للسارق فيها. (ابن رشيق،1988، وابن الأثير،1989،والقزويني،1993) وذكر القاضي الجرجاني في باب «مناقضة الشعراء» في هذا المعنى، إذ قال: ومن لطيف السرق ما جاء به على وجه القلب، وقصد به النقض كقول ابن أبي طاهر:

يشترك العالَمُ في ذمِّه ولكنني أمدحه وحدي

وإنما هو عكس قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي، وإذا ما لُمْتُه لمتهُ وحدي

وسمّى ابن وكيع عكس ما يصير بالعكس هجاءً، بعد كونه ثناءً، قول أبي نواس:

قد يرفع المرءُ اللئيمُ حجابَه ضِعةً ودون العُرف منه حجابُ

عكسه الآخر فقال:

ملكٌ أغرُّ محجَّبٌ معروفه لا يُحتجبْ

وتحدث ابن رشيق عن العكس في معرض ذكره لأنواع السرقة في الشعر حيث قال: فإن جعل مكان كل لفظة ضدها فذلك هو العكس. وقال: إن المتبع أولى من المبتدع في المعنى بشروط منها: إذا قلب معناه أو صرفه إلى الضد. (ابن رشيق،1988،وانظر ابن الأثير (د.ت)) وسماه أسامة بن منقذ (الهدم) ولم يعرفه وأورد مفهوم ابن وكيع له وزاد عليه بعدد من الأمثلة، إذ قال فيه: اعلم أن الهدم هو كقول ابن الرومي:

ما شئت من مالٍ حمى يأوي إلى عِرضٍ مباحِ

عكسه أبو نواس، فقال:

هو بالمال جواد وهو بالعرض شحيحُ

(ابن منقذ،1987) ولعل أسامة لم يوفق في تسمية هذا، فقد عُرف قبله وبعده باسم العكس أو القلب وهو اسم دال على حقيقته، أما الهدم فبعيد عن معناه، وهو أيضاً

مستعمل في غير هذا النوع من السرقة. وسماه القزويني «القلب» ، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول، سمي لقلب المعنى إلى نقيضه. (القزويني،1993) وجعل الطيبي هذا الضرب جزءً من «السلخ» حيث ينقل الشاعر المعنى إلى نقيضه. وهو من الأخذ المقبول عنده. (الطيبي،1986) وسماه يحيى العلوي «عكس المعنى» وقال فيه: وما هذه حاله فهو بالغ في المجد كل مبلغ، ومن لطافته ورقته ورشاقته يكاد يخرجه عن حد السرقة. (العلوي،1914 وهكذا نلمس أن مصطلح «الهدم» قد نقل أسامة مادته عن ابن وكيع، وإن غيّر في بعض الأمثلة كما غيّر في التسمية، وكل ذلك محاولة منه لإضفاء ما هو جديد على هذا النوع، ولعله لم يوفق في اختيار هذا الاسم، لأنه مستعمل قبله في غير هذا، وكما أن أحداً ممن بعده لم يأخذ به، وبقي يتردد باسم العكس والقلب وهما قريبان لغوياً من مدلوله.

التكرير

كَرَّرَ الشيء وكَرْكَره: عاده مرة بعد أُخرى. والكرّةُ: المَرَّةُ، ويقال: كَرَّرْتُ عليه الحديث إذا رَدّدته عليه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، د.ت) لم يرد التكرير كمصطلح نقدي في موضوع السرقات الشعرية، والمعهود منه أن يرد كمصطلح بلاغي يخص تكرار اللفظة الواحدة لفائدة بلاغية، ولكنه عند أسامة ورد كنوع من أنواع السرقة، ولم يعرف هذا النوع بل اكتفى ــ كعادته في أنواع السرقة ــ بذكر الأمثلة، ويبدو من خلال الأمثلة أنه يشير إلى ما سماه بعض النقاد «الاهتدام» أو«النسخ» وهو أن يختلف بيتا الشعر في يسير من اللفظ، ولم يبدِ أسامة رأيه في هذا النوع من حيث قبوله أو رده. وقد أورد الحاتمي في باب «الاهتدام» ما هو قريب من مدلول التكرير، إذ ذكر أمثلةً تشبه ما ذكره أسامة، ومنها: قول كثيِّر:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكل سبيل

وهو مهتدم من قول جميل:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى على كل مرقب

(الحاتمي،1978،ابن رشيق،1988) قال أسامة في هذا المصطلح: اعلم أن التكرير هـو كما قال امرؤ القيس:

كأن المدام وصوب الغمام وريحَ الخُزامى ونشر المطر

يُعلُّ به بـرد أنيابـهـا إذا غـرّد الطـائر المستحر

وكقول الآخر:

كأن القرنفل والزنجبيل وريح الخزامى وذوب العسل

يعـل بـه برد أنيابها إذا النجم وسط السماء اعتدل

(ابن منقذ،1987) وأشار الطيبي في النوع الثاني من النسخ إلى ما يقترب من هـذا المعنى إذ قال: وأن يختلفا في يسير من اللفظ ويسمى الانتحـال. (الطيبـي،1986) ويبدو مما تقدم أن هذا المصطلح يريد به أسامة نوعاً من السرقة لم نستطع من خلال الأمثلة معرفة رأيه في قبولها أو ردها، حيث لم يعرف هذا النوع ويؤخذ عليه عدم تعريفه له، كمـا يؤخذ عليه عدم توضيحه لمفهوم المصطلح. وكل ما قدمه فيه لا يزيد على اصطلاح ـ ولعله لم يوفق في هذا الاصـطلاح وأمثلـة غير موضحة بحيث لا يتمكن الدارس معرفة المغـزى الدقيق من ورائها، وفي ظني أنه مقصر في هذا المصطلح لما ذكرت وأيضاً لأن مصطلح التكريـر ذو دلالة ثابتة قبل عهد أسامة وبعده وهو يشير إلى التكرار اللفظي وفوائـده، ولـم يأخذ أحد في هذا الاصطلاح، وهو يضاف إلى المصطلحات الكثيرة التي خلفهـا النقاد في موضوع السرقات. وفي النهاية يعتبر مصطلح التكرير في السـرقات من المصطلحات التي أطلقها أسامة والتي تسجل له، ولا يسجل مفهومـه ـ إن كان كما ذكرت فيه-لأن هذا المفهوم ورد عند سابقيه.

المساواة:

استَوى الشيءُ: اعْتَدَلَ والاسم السَّواءُ يقال سَوَاءٌ عَليَّ قمتَ أَو قعـدتَ واستَوَى الرجلُ بلغ أَشُده، وهذا لا يُساوي هذا أي لا يعادِلُه ويقال ساوَيْتُ هـذا بذاكَ إذا رَفَعْتَه حتى بَلَغ قَدْره ومَبْلَغه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابـن منظـور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمساواة -معادلة الشـيء- المعنـى الاصـطلاحي

وهـــو: مساواة الآخذ منه للمأخوذ (ابن منقذ،1987) سمّاه ابن وكيع مساواة المأخوذ منه في الكلام حتى لا نظام على نظام، وإن كان أحقَّ به لأنه ابتـــدع والثـــاني اتبع. ومن ذلك:

كأن سقوط الدمع في وجناته سقيط الندى أوفى على ورق الورد

أخذه ابن الرومي، فقال:

كأن تلك الـــدموع قطر ندى يقطر من نرجس على ورد

(ابن وكيع،1982) وتحدث العسكري عن هذا المعنى ولم يبدِ رأيه فيه، فقال: وقـــد يستوي الآخذ والمأخوذ منه في الإجادة والتعبير عـــن المعنـــى الواحـــد. قـــال إعرابي: فنمَّ عليها المسك والليل عاكفٌ. وقال البحتري:

حاولنَ كتمان الترحّل في الدجى فنمّ بهنَّ المسكُ حين تضوَّعا

(العســـكري،1984) أما أسامة بن منقذ فقد اختصر تسمية ابن وكيـــع فســـمّى هـــذا الضرب من السرقة «المساواة» وقال فيها: اعلم أن المساواة هي مساواة الآخـــذ منه للمأخوذ عنه، والأول أحقُّ به، لأنه ابتدع والثاني اتبع، فالأول سابق والثاني لاحق، كما قال ديك الجن:

مشعشةٌ من كف ظبيٍ كأنما تناولها من خده فأدارها

فلحقه ابن المعتز، فقال:

كأن سديف الخمر من ماء خده وعنقودها من شعره الجعد يقطف

وقال البحتري في وصف بركة:

إذا علتها الصبا أبدت لها حبكاً مثل الجواشن مصقولاً حواشيها

أخذه الصولي، فقال:

إذا ما الريح هبّت قلتَ :درعٌ وإن سكنـــت فـــمـــرآةٌ صقيـــلُ

(ابن منقذ،1987) وقال ابن الأثير في معرض حديثه عن تناول معاني المتقـــدمين: فإذا تساويا فله فضيلة الإقتداء لا غير، ومما تساوى فيه المســـروق منـــه مـــع السارق قول الكندي:

فلو أنها نفسٌ تموت سويةً ولكنها نفسٌ تساقط أنفسا

وقول عبدة ابن الطيب :

فما كان قيس هلكه هلك واحدٍ ولكنه بنيان قوم تهدما

(ابن الأثيـر، (د.ت)) وقال حازم لقرطاجني: فإذا تساوى تأليفا الشاعرين في ذلك فإنه يسمى الإشتراك. (القرطاجني،1981) وهكذا نلمس أن مصطلح «المساواة» هو مـن اختصارات أسامة، وهو من الجديد الذي طرحه في هذا الباب، وإن كان تعريفه للمساواة وبعض أمثلته ما هو إلا نقل عن ابن وكيع، وقد غير أسامة فـي هـذا المصطلح من إسلوبه في باب السرقات؛ إذ ذكر تعريفه والعديد مـن الأمثلـة، وطرح رأيه في تفضيل المبتدع على المتبع على خلاف ما فعل فـي الأبـواب السابقة. ومهما يكن من أمر فإن لأسامة في هذا الباب فضيلة اختصار المصطلح والإكثار من شواهده، وفضيلة حسن الإقتداء بسابقه

الانصراف:

صرف: الصَّرْفُ: رَدُّ الشيء عن وجهـه، صَـرَفَه يَصْـرِفُه صَـرْفاً فانْصَرَفَ. وصارَفَ نفْسَه عن الشيء: صَرَفَها عنه، صَرْفُ: أَن تَصْرِفَ إِنساناً عن وجْهٍ يريده إِلى مَصْرِفٍ غير ذلك. وتَصَرَّفَ هو. وتَصـارِيفُ الأُمـورِ: تَخالِيفُها. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفـق المعنـى اللغـوي للمصطلح ــ تغيير الشيء عن وجهه إلى وجه آخر ــ مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن ترجع من الخبر إلى الخطاب أو من الخطاب إلى الخبر. (ابن منقذ،1987) ذكره الأصمعي مصطلح «الالتفات» للدلالة على هذا النوع، حيث قال فيما يرويه اسحق الموصلي: قال لـي الأصمعي: أتعرف التفاتات جرير؟ قلتُ: وما هـي؟ فأنشدني:

أتنْسى إذ تودعني سليمى بفرع بشامة سُقيَ البشامُ

ألا تراه مقبلاً شعره ثم التفت إلى البشام ودعا له. (الحـاتمي،1978) وورد الالتفات عند ابن المعتز وعَّرفـه بقوله: هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر. (ابن المعتز، (د.ت)) وورد مصطلح «الالتفات» عند قدامـة بن جعفرليدل به على معنى أقرب إلى الاعتراض منه إلى الالتفات، إذ عرفـه

بقوله: هو أن يكون الشاعر آخذاً في معنى فكأنه فيعترضه إما شك فيه، أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدمه، فأما أن يؤكده أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه. (قدامة،1987) وقد سمّى اسحق بن وهب هذا الضرب البلاغي «الصرف» وقال فيه: فأما الصرف فإنهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة. (ابن وهب،1967) وقد درج جماعة من العلماء على مصطلح الالتفات بمفهوم قدامة الذي عرفه به، والذي يشير إلى الاعتراض. (الحاتمي،1978،وابن وكيع،1982،والعسكري،1984، وابن رشيق، 1988،والبغدادي،1981).

أما أسامة بن منقذ فقد أطلق على هذا النوع اسم «الانصراف» ونقل كلام ابن المعتز فيه، حيث عرفه بقوله: اعلم أن الانصراف هو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب، أو من الخطاب إلى الخبر، مثل قوله تعالى: "حتى إذا كنتم في الفُلك وجرين بهم" (يونس،22) وكقول جرير:

أتذكر إذ تودعنا سليمى بفرع بشامة سُقي البشام

متى كان الخيام بذي طلوح سُقيتِ الغيث أيتها الخيام

(ابن منقذ،1987) فالانصراف عنده هو الالتفات الذي أشار إليه الأصمعي وابن المعتز، وهو الانتقال من الإسلوب الخبري إلى الخطابي أو العكس. ويقول السكاكي: ونقل الكلام من الغيبة إلى الحكاية إلى الخطاب يسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء علم المعاني،والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب، أدخل في القبول عند السامع، وأحسن تطرية نشاطه أملاً في استدرار إصغائه. (السكاكي،1987) ويتكرر كلام السكاكي عند مجموعة من العلماء بعده، منهم (ابن الأثير،1967،والزملكاني،1974،وابن الإصبع،1383،والمظفر،(د.ت)، والرازي،1982) وعدّ القزويني الالتفات من محاسن الكلام، وعرفه بقوله: هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة: المتكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنه بآخر منهما. (القزويني،1993، والحلي،1982) ويقسم الطيبي الالتفات إلى ستة أقسام هي: الانتقال من الغيبة إلى الخطاب،ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الحكاية إلى

الغيبة، ومن الغيبة إلى الحكاية،ومن الخطاب إلى الحكاية، ومن الحكايـــة إلـــى الخطاب. وأورد مثالا على كل نوع وقد تأثر بتعريف القزويني له. (الطيبي،1986)

ومصطلح «الانصراف» هو الالتفات الذي تحدث فيه العلماء قبل أســـامة وبعده، وهو يشير إلى انتقال الكلام من الغيبة إلى الخطاب أو العكـــس، ولعـــل تسمية أسامة له كانت أدق ؛ لأن معظم العلماء ذكروا فـــي تعـــريفهم لـــه: «أن ينصرف المتكلم». ويظهر جهد أسامة في التفريق بين الانصراف والاعتراض، فقد أورد لكل باباً ولم ينقاد خلف قدامة ومن تبعه في تعريفهم، إذ أخـــذ بـــرأي الأصمعي وابن المعتز. وأدّى في هذا الموضوع أداءً اصطلاحياً متكاملاً.

الالتقاط:

لقط: اللَّقْطُ:أَخْذُ الشيء من الأَرض، يقال: لكُلِّ ساقطةٍ لاقِطةٌ أَي لكل ما نَدَر من الكلام مَن يَسْمَعُه ويُذِيعُه. والالتقاطُ: أَن تَعْثُر على الشيء من غير قَصْد وطَلَب. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يعدُّ مصطلح الالتقاط مـــن المصطلحات التي أطلقها الحاتمي في باب الالتقاط والتلفيق. حيث عرفه بقولـــه: ترقيع الألفاظ وتلفيقها، واجتذاب الكلام من أبيات، لينظم بيتاً فمن التلفيق قـــول ابن الطثّرية:

إذا ما رآني مقبلاً غضّ طرفه كأنّ شعاع الشمس دوني يقابله

فقوله: إذا ما رآني مقبلاً، من قول جميل:

إذا مـــا رآنـــي طالعاً مـــن ثنيـــة يقولون من هذا وقد عرفوني

وقوله: غض طرفه،فمن قول جرير:

فغضَّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلـــغتَ ولا كـــعابا

وقوله: كأن شعاع الشمس دوني يقابله، فمن قول عنترة بن عبكرة الطائي:

إذا أبصرتني أعرضتَ عني كـــأن الشمـــس من قبلي تـــدور

(الحاتمي،1978) والالتقاط عند ابن رشيق أيضاً من السرقات المذمومـــة، إذ قـــال فيه: فإن ألّف من أبيات قد ركبت بعضها من بعض فذلك هو الالتقاط والتلفيـــق. (ابن رشـــيق،1988) أما أسامة بن منقذ فقد اختصر تسمية هـــذا النـــوع إذ ســـماه

«الالتقاط»، وقد عرفه بقوله: اعلم أن الالتقاط هو ما يتطارحه العلماء والشعراء والكتاب بينهم، وهو أن يُطرح بيتٌ ويولّد من كل كلمة منه بيتٌ، أو كلمتين، أو ثلاثة، أو غير ذلك،مثل ما ذُكر في كتاب الصناعتين التلفيق والالتقاط، وهو أن يكون البيت معلقاً من أبيات قبله ومن ذلك قول ابن هرمة:

كأنكَ لم تَسر بجنوب خُلْصٍ ولم تُلمم إلى الربع المحيل

ملفق من قول جرير:

كأنك لم تسر ببلاد نجد ولم تنظر بناظرة الخياما

ومن قول الآخر:

ألم تُلمم على الربع المحيل بفيدَ وما بكاؤك في الطلول

(ابن منقذ،1978، والسكاكي،1987، وابن الأثير، 1976) لعل أسامة في هذا المصطلح كان أوضح تعريفاً وأدق تحديداً؛ فقد جعل الالتقاط أيضاً وارد في المطارحات بين العلماء والشعراء، ولم يقتصره على تلفيق البيت من عدة أبيات، وهذا توجيه طريف منه، وكذلك وجّه المصطلح بأن اختصره، فله في هذا الباب جهد اصطلاحي. وقد وقع في لبس حين ذكر أن هذا النوع ورد في كتاب الصناعتين، والحقيقة أنه ورد في كتاب حلية المحاضرة للحاتمي، ولم يذكر العسكري هذا النوع، كما أنه ذكر في البداية أمثلة الحاتمي .

فضل السابق على المسبوق:

السبق: القُدْمةُ في الجَرْي وفي كل شيء، تقول له في كل أَمر سُبْقةٌ سابِقةٌ سَبْقٌ والجمع الأَسْباق السَّوابقُ،والسَّبْقُ مصدر سَبَقَ وقد سَبَقَه يَسْبُقُه يَسْبِقُه سبقاً تقدَّمه وفي الحديث أَنا سابِقُ العرب،يعني إِلى الإِسلام وصُهَيْبٌ سابقُ الرُّوم. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) دخلت ألفاظ «السبق والسابق» في أحكام النقاد، فالأصمعي قال عن امرئ القيس: له الحظوة والسبق (الأصمعي، (د.ت)) وقال ابن سلام: سبق العرب إلى أشياء ابتدعها، واستحسنها العرب واتبعه فيها الشعراء.(ابن سلام،(د.ت)) وقال ابن طباطبا في موضوع مفاضلة الشعراء فيما بينهم في المعاني: وإذا تناول الشاعر المعاني التي سبق إليها

فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يعب، بل وجب لـــه فضـــل لطفـــه وإحسانه فيه. (ابن طباطبا،1982).

وأورد ابن وكيع هذا المعنى تحت مصـــطلح رجحـــان الســـارق علـــى المسروق منه بزيادة لفظه على لفظ من أخذ عنه وذلك مثل قول حسان:

يُغشون حتى ما تهرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد القادم

وقال أبو نواس:

إلـــى بيت حانٍ لا تهرُّ كلابه عليَّ ولا يخشون طول ثوائي

(ابن وكيع،1982، العسكري،1984، وابن رشـــيق،1988) أما أسامة بن منقذ فقد سمّى هذا النوع من السرقات فضل السابق على المسبوق، وأورد أمثلة ابـــن وكيـــع ولـــم يعرف هذا الاصطلاح، واكتفى بقوله: اعلم أن فضل السابق على المسبوق هـــو كما قال حسان:

ترك الأحبةَ أن يقاتل دونهم ونجا بـــرأس طمرَّةٍ ولجـــامِ

أخذه أبو تمام، فقال:

ترك الأحبة ناسياً لا سالياً عذر النسيِّ خلافُ عذر السالي

وقد أورد ابن أبي الإصبع في باب «حسن الاتباع» قوله: وهو أن يـــأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتباعه فيه، بحيث يستحقه بوجـــه مـــن وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقـــدم. (ابـــن الإصـــبع،1383، والحلي،1982).

وبالإضافة إلى مثال ابن وكيع السابق يكون هذا كل ما أورده أســـامة في هذا المصطلح، وهذا يشكل التباساً في هذا الباب، لعدم تعريفه له، وعدم ترك إشارة تدل على المقصود منه، فاسم هذا النوع «فضل السابق علـــى المســـبوق» ويفهم منه تفضيله لمعنى المبتدع على السارق أو المتبع، وحقيقة أن فـــي هـــذا التباساً، فالأمثلة التي نقلها عن ابن وكيع هي في باب تفضيل المتبع على المبتدع لزيادته لفظةً، فهل أراد أسامة أن يخالف ابن وكيع في هذه الأمثلة؟ حيث يفرض رأيه في تفضيله للأول على الثاني. ولكن عند النظر في الباب الذي بعده وقـــد أطلق عليه اصطلاح « رجحان المسبوق على السابق» إذ يفهم منه تفضيل المتبع

على المبتدع الأول، وهو ما يضاد هذا الباب ،نجد من خلال الأمثلة تفضيله لمعنى الأول على الثاني، ومن هنا رجحنا أن يكون هذا الباب بعكس تسميته، حيث يفضل المتبع الثاني على المبتدع، كما هو حال الأمثلة عند ابن وكيع من جهة، ولكي لا يشابه مع الباب الذي بعده. ولعل هذا الباب والذي يليه قد وقع فيهما خلط ما، بحيث لو نقل عنوان كل منها إلى الآخر لحُلَّ هذا اللبس. ولعل أسامة في هذا الموضوع مقصر؛ لاضطراب المصطلح ودلالته على عكس ما يفهم منه، ومقصر بعدم تعريفه له، ومقصر بعدم إبداء رأيه إذ أحدث التباساً في فهم المصطلح، ولعل الصواب ما رجحناه من أن هذا المصطلح يشير إلى تفضيل معنى المتبع على صاحب المعنى الأول، والله أعلم.

رجحان المسبوق على السابق:

سمّى ابن وكيع هذا النوع: رجحان كلام المأخوذ منه على كلام الآخذ منه، ومن ذلك قول عدي بن زيد:

لو بغير الماء حلقي شَرِقُ كنت كالغصّان بالماء اعتصاري

أخذه الثاني فقل:

غُصصتُ منك بما لم يدفع الماءُ وصحَّ هجرُك حتى ما به داءُ

أورد العسكري في باب «قبح الأخذ» ما يقرب من هذا بقوله: قال الفرزدق:

تفاريق شيب في الشباب لوامع وما خير ليلي ليس فيه نجوم

وقال أبو نواس:

كأن بقايا ما بقي من حبابها تفاريق شيب في سواد عذار

والبيتان متساويان في حسن الرصف، وإن كان أبو نواس أساء في أخذه لفظ الفرزدق، وفي قول الفرزدق زيادة .(العسكري،1984، وابن رشيق،1988) أما أسامة بن منقذ فلم يزد على قوله: اعلم أن رجحان المسبوق على هو كما قال عدي بن زيد أخذه أبو نواس عنه فقصّر، فقال:

غُصصتُ منك بما لم يدفع الماءُ وصحَّ هجرُك حتى ما به داءُ

وهذا المصطلح كسابقه وقع فيه خلط،حيث لم يعرفه أسامة، ولم يزد على الأمثلة أوردها ابن وكيع، كما أن مفهوم المصطلح يشير إلى ترجيح كفة المتبع على المبتدع صاحب المعنى الأول، ولكنه يورد قول عدي بن زيد كمبتدع، ثم يورد قول أبي نواس كآخذ نتبع، ويقول: أخذه أبو نواس فقصر. ومما لا شك فيه أن أسامة في هذا المصطلح هو المقصر، وهو التابع الذي لم يحسن الاتباع؛ حيث أخذ الباب عن ابن وكيع فأفسده وأربك معناه، مع أنه واضح الدلالة عند ابن وكيع، لكن رغبته في البحث عن اصطلاح مناسب أوقعه في هذا الخلط.

التثقيل والتخفيف:

ثقل: الثِّقَل: نقيض الخِفَّة. والثَّقَل: مصدر الثَّقِيل، تقول: ثَقُل الشيءُ والتثقيل: ضد التخفيف، وقد أَثقله الحِمْل. وثَقل الشيءَ: جعله ثقيلاً، وأَثقله: حَمَّله ثَقِيلاً. والتخفيفُ: ضدُّ التثقيل، واستخفَّه: خلاف اسْتَثْقَله.(ابن دريد، 1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) أورد ابن وكيع هذا الضرب من السرقة في باب سماه: نقل ما حسنت أوزانه وقوافيه إلى ما قبح وثقل على لسان راويه، فمن ذلك قول أبي نواس:

دع عنك لومي فإنّ اللوم إغراءُ ... وداوني بالتي كانت هي الداءُ

فأبو نواس زجر عذوله في لومه وأخذه أبو تمام، فقال:

قَدْكَ اتئبْ أربيتَ في الغلواءِ ... كم تعذلون وأنتمُ سجرائي

(ابن وكيع،1982) وأقبح الأخذ عند العسكري أن تعمد إلى المعنى فتتناوله بلفظه كله أو أكثره، أو تخرجه في معرض مستهجن، أو أن تأخذ المعنى فتفسده أو تعوصه وتخرجه في معرض قبيح. (العسكري،1984) وقد أطلق أسامة بن منقذ على هذا الضرب «التثقيل والتخفيف» ، ولكنه لم يضع له تعريفاً ولم يأتِ بغير الأمثلة التي ساقها ابن وكيع، قال: اعلم أن التثقيل والتخفيف هو كقول أبي نواس: أخذه أبو تمام فأتى به في ألفاظ ثقيلة، فقال: وهذا المعنى داخل ضمن مفهوم «المسخ» عند الطيبي. وهو قلب الصورة الحسنة إلى القبيحة. (الطيبي،1986) وهكذا نلمس أن

أسامة في هذا المصطلح ما هو إلا ناقل عن ابن وكيع. ويؤخذ عليه في هذا عدم تعريفه له، وإن كان قد اختصر المصطلح وما له إلا هذا .

التقصير:

قصر: القَصْرُ والقِصَرُ في كل شيء: خلافُ الطُّولِ، قَصَّرَ من شعره تَقْصِيراً إذا حذف منه شيئاً ولم يستأصله. وأَقْصَرَ وقَصَّرَ وتَقاصَرَ: انْتَهَى عنه وعَجَزَ، والتَّقْصيرُ: إخْساسُ العَطِيَّةِ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) تردد «التقصير» كمصطلح عند النقاد يشير إلى عدم بلوغ المتبع الذي أخذ المعنى درجة المبدع الأصلي له، فالمرزباني يقول: وحَقٌّ من أخذ معنى وقد سُبق إليه أن يصنعه أجود من صنعة السابق إليه أو يزيد فيه عليه حتى يستحقه، فأما إذا قصَّر عنه فإنه مسيء معيب بالسرقة مذموم في التقصير (المرزباني،1995) وقد أورد ابن وكيع هذا المعنى في باب حَذْف الشاعر من كلامه ما هو من تمامه، ومن ذلك قول عنترة:

فإذا سكرتُ فإنني مستهلكٌ مالي وعِرضي وافرٌ لم يُكلمِ

وإذا صحوتُ فما أقصّر عن ندى وكم علمتِ شمائلي وتكرمي

أخذه حسان، فقال:

ونشربها فتتركنا ملوكاً وأُسْداً لا ينهنهنا اللقاءُ

فوفى عنترة الصحو والسكر حقهما. وأفرد حسان الإخبار عن حال سكرهم دون صحوهم، فنقص ما هو من تمام المعنى. لأن من شأن الخمر تسخية البخيل وتشجيع الجبان. (ابن وكيع،1982) ولا يرى العسكري عيباً في تداول المعاني بين الشعراءإلا إذا أخذه فأفسده،أو قصّر فيه عمن تقدمه (العسكري،1984، وابن رشيق 1988) وذكر العميدي أثناء تعليقه على بيت أبي الطيب المتنبي الذي يقول فيه:

وشرٌّ ما قبضته راحتي قَنَصٌ شَهِبٌ لبزاة سواءٌ فيه و الرَّخمُ

إنما هو مأخوذ من قول الصاحب العلوي :

إن كنتَ ذا بصرٍ فميِّز فضل ما بين الفراء وبين صيد الأرنب

وقد قلب المتنبي معنى الفراء، وهو: حمار الوحش، إلى البازي الأشهب، والأرنب إلى الرخم، ولم يقصر في الأخذ. (العميدي،1961) أما أسامة بن منقذ فقد أطلق على هذا النوع من السرقة «التقصير»،وقدعرّفه بقوله: اعلم أن التقصير هو أن يُنقص الشاعر من كلامه ما هو من تمامه كقول أبي نواس:

إذا حصلت دون اللهاة من الفتى دعا همُّه من صدره برحيلِ

أخذه ابن المعتز فنقص منه فقال:

إذا سكنت صدر الفتى زالَ همُّه وطابت له دنياه واتسع الضنكُ

وقال ابن الأثير: على الشاعر إذا أخذ معاني المتقدمين أن يحسن صناعتها والزيادة فيها فإذا قصّر كان دليلاً على سوء طبعه، وسقوط همته(ابن الأثير، (د.ت)). ويبدو مما تقدم أن ما جاء به أسامة ما هو إلا نقل حرفي عن ابن وكيع ما عدا المصطلح فإنه من استعماله وإن تردد عند من قبله ولكنهم لم يعرفوه ولم يقفوا عنده كموضوع مستقل، ولكن حديثهم كان مجرد إشارات وملاحظات لا غير. ومصطلح «التقصير» كمصطلح هو من مجهود أسامة، ولكن كمفهوم وأمثلة هو لسابقه ابن وكيع، وكان يمر عند من قبله إشارات إلى نفس المعنى .

النقل:

النَّقْلُ: تحويلُ الشيء من موضع إلى موضع، نَقَله نَقْلاً فانتَقَل. التَّنَقُّل: التَّحوُّل. ونَقَّله تَنْقِيلاً إذا أكثر نقله. وفي حديث أُم زرع: لا سَمِين فيَنْتَقِل أي ينقُله الناس إلى بيوتهم فيأكلونه. والنُّقْلة: الاسم من انتِقال القوم من موضع إلى موضع. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ نقل الشيء وتحويله ــ مع المعنى الاصطلاحي يقول الحاتمي وهذا باب ينقل فيه المعنى عن وجهه الذي وجّه له. واللفظ عن طريقه التي سلك به، فيها إلى غيره. وذلك صنعة راصة الكلام وصاغة المعاني، وحذاق السراق، إخفاءً للسرق. (الحاتمي،1978) وعدّ القاضي الجرجاني قل المعنى من السرقات الشعرية، فقال: حتى لا يغرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيباً، والآخر مديحاً، وأن يكون هذا هجاءً وذاك افتخاراً، فإن الشاعر الحاذق إذا علق

المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنفه وعن وزنه ونظمه، وعن رويِّه وقافيته، حتى إذا مرّ بالغبي الغفل وجدهما أجنبيين متباعدين،وإذا تأملهما الفطن الذكي عرف قرابة ما بينهما، والوصلة التي تجمعهما.فلم يشك عالم في أن أحدهما من الآخر، وإن كان الأول نسيباً والثاني مديحاً (الجرجاني،1966) ويسمي ابن رشيق نقل المعنى «اختلاساً»، إذ يقول فيه: فإن حوّل المعنى من نسيب إلى مديح أو فخر أو هجاء، أو من أحدهما إلى الآخر، فذلك هو الاختلاس، ويسمى أيضاً: نقل المعنى. (ابن رشيق،1988).

أما أسامة بن منقذ فيعرف النقل عن طريق روايته لقول أبي العلاء إذ يقول اعلم أن النقل هو أن ينقل الشاعر معنى إلى معنى غيره، وهو كما قال أبو العلاء، في تفسيره قول المتنبي:

في خطِّه من كل قلبٍ شهوةٌ حتى كأنّ مداده الأهواءُ

قال: هذا يسميه أهل النقد النقل، لأنه نقله من قول البحتري في الخمر:

أفرغت في الزجاج من كل قلب فهي محبوبة إلى كل نفس

وأسامة في هذا خلاف معظم أبواب السرقة فلم ينقله عن ابن وكيع، وهو يشير بنقل مثاله عن أبي العلاء المعري، وقد قدّم التعريف بعبارة موجزة وأورد عليه عدداً كبيراً من الأمثلة. ونقل المعنى داخل في الباب البديعي الذي سماه ابن أبي الإصبع «حسن الاتباع»، وعند من تبعه من أصحاب البديعيات. (ابن الإصبع،1383) أما نقل المعنى عند القزويني فمن السرقة الخفية،يقول:وأما غير الظاهر – من السرقة – أن ينقل المعنى إلى معنى آخر.ويعدها من سمات الشاعر الحاذق فإنه إذا عمد إلى المعنى المختلس لينظمه تحيّل في إخفائه فغيّر لفظه وعدل به من نوعه وقافيته.(القزويني،1993).

فمصطلح«النقل» يشير إلى تناول المعنى الشعري من غرض واستعماله في غرض آخر، وهذا المفهوم والاصطلاح مستعملان قبل أسامة، كما أن مفهومه قد تردد عند عدد من النقاد قبله، ولم يقدم أسامة ما هو جديد فيه غير أنه قد أكثر من أمثلته. وقد أورد أسامة تعريفاً له لا يختلف عما أورده سابقوه، كما أنه في هذا المصطلح متأثر بأبي العلاء المعري، كما مرّ في باب الطاعة.

الحذو:

حذوته أحذو حذواً، وفلان يحتذي على مثال فلان: إذا اقتدى به في أمره. والحَذْوُ من أَجزاءِ القافية وهو: حركةُ الحرف الذي قبل الرِّدْف، يجوز ضمته مع كسرته ولا يجوز مع الفتح غيرُه. وحاذاهُ:آزاهُ. واحتَذَى مِثَالَه: اقْتَدَى به. وفلان يحذو حذو والده: بمعنى أنه يسير بسيرته والحذو تساوي شيء بشيء آخر.(ابن دريد،1987، الزمخشري،1985، ابن منظور، (د.ت)) ذكر الجاحظ مصطلح الحذو بدلالته اللغوية أثناء تعليقه على بيت شعر

له كلم فيك معقولةٌ إزاء القلوب كركب وقوف

فقال: ويظنون الخريمي إنما احتذى في هذا البيت على كلام أيوب بن القرية حين قال له بعض السلاطين: ما أعددت لهذا الموقف؟ قال: ثلاثة حروف، كأنهن ركب وقوف: دنيا، وآخرة. ومعروف (الجاحظ،1986) وقد ورد مصطلح الحذو عند ابن قتيبة في تعليقه على إحدى القصائد، إذ قال: وعلى هذه القصيدة احتذى ابن مناذر مرثيته في عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي. (ابن قتيبة، 1966)

ويرى الآمدي أن الاحتذاء لا يكون إلا في الجيد من الأشعار، حيث يقول: وما ينبغي للمتأخر أن يحتذي الأخذ إلا للجيد المختار؛ لسعة محاله وكثرة أمثلته (الآمدي،1972) وهو يقصد بالحذو:السير على طريقة شاعر ما في المدح أو الوصف وليس بالمعنى الاصطلاحي. والاحتذاء عند المرزباني من أنواع السرقة، حيث يقول في حديثه عن البحتري: ومما احتذى فيه البحتري أبا تمام وقدّر مثل كلامه فعمل معناه عليه :

همة تنطح النجوم وجدٌّ آلِفٌ للحضيض فهو حضيض

فقال البحتري:

متخير يغدو بعزم قائم في كل نازلة وجد قاعد

(المرزباني،1995) ولا يختلف مفهوم الحاتمي للاحتذاء عن سابقه فهو ضرب من سرقة المعاني ومحاولة إخفائها. (الحاتمي،1965) وسماه ابن رشيق «الموازنة» وعده من أنواع السرقات قال: فإن أخذ بنية الكلام فقط فتلك الموازنة (ابن رشيق،1988، وابن الأثير، (د.ت)) ويقول عبد القاهر الجرجاني في تعريفه للاحتذاء:

هو أن يبتدئ الشاعرُ في معنىً له وغرضٍ أسلوباً، والأسلوب:الضرب من النظم والطريقة فيه فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، مثل قول الفرزدق:

أترجو ربيعٌ أن تجيء صغارُها بخير وقد أعيا ربيعاً كبارُها

واحتذاه البعيث فقال:

أترجو كليبٌ أن يجيء حديثُها بخير وقد أعيا كليباً قديمها

(عبد القاهر، 1984، والطيبي،1986) أما أسامة بن منقذ فقال في تعريفه له: اعلم أن الحذو هو أن يكون البيت على صياغة البيت الآخر، كما قال سحيم:

فما بيضة بات الظليم يحفُّها ويرفع عنها جؤجؤاً متجافيا

بأحسن منها يوم قالت أرائحٌ مع الركب أم ثاوٍ لدينا لياليا

وتبعه على هذا الحذو جماعة، منهم من قال:

وما قطرةٌ من ماء مزن تحلَّبت به جنبتا الجوديّ والليل دامسُ

بأعذب من فيها وما ذقتُ طعمه ولكنني فيما ترى العين فارسٌ

فالحذو هو أخذ قالب الكلام والصب عليه، مع تغيير في الألفاظ وتشابه في النظم والنسج (الأسلوب) وقد كان مصطلح الاحتذاء فيما قبل القرن الخامس غفلاً يشير إلى عدة أنواع من السرقات، وقد ربطه عبد القاهر بالأسلوب ومن هنا اختلفت دلالته. ويمكنني القول أن أسامة أسهم في تطور هذا المصطلح؛ فقد كان أوضح تعريفاً من غيره وأدق، وكان أكثر أمثلةً، ولعله لم يتأثر برأي عبد القاهر فيه، لأنه لم يظهر ذلك في تعريفه ولا أمثلته.

الكشف:

كشف: الكشْفُ: رفعُك الشيء عما يُواريه ويغطّيه، كشَفه يكشِفه كشْفاً وكَشَّفه فانكَشَفَ وتَكَشَّف، وكشَف الأَمر يكْشِف كَشْفاً: أَظهره. وكَشَّفه عن الأَمر: أَكرهه على إِظهاره. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح ــ رفعك الشيء عما يواريه ــ مع الاصطلاح وهو: أن يكشف المتبع معنى المبتدع إذا كان فيه شيء من خفاء (ابن منقذ،1987) ورد

مصطلح «الكشف» عند الحاتمي في حديثه عن كيفية تناول الشاعر للمعاني السابقة، إذ قال: ينبغي للشاعر أن يأخذ المعنى دون اللفظ،ثم أن يطويه إذا كان مكشوفاً، ويكشفه إذا كان مستوراً، ويحسن العبارة عنه (الحاتمي،1978) واكتفى ابن رشي بالأمثلة فقال: وأما كشف المعنى فكقول الكندي:

تُمَشُّ بأعراف الخيول أكفنا إذا نحن قمنا عن شواء مهضب

وقال عبدة بن الطيب بعده وقد كشف المعنى وأبرزه:

ثمة قمنا إلى جرد مسومة أعرافهنَّ لأيدينا مناديل

(ابن رشيق،1988، وابن الأثير، (د.ت)) وقال أسامة بن منقذ في تعريفه له: اعلم أن الكشف هو أن يكشف المتبع معنى المبتدع إذا كان فيه شيء من الخفاء، كما قال الكندي:

كبكرٍ مقاناةِ البياض بصفرةٍ غذاها نميرُ الماء غيرُ محلَّلِ

فكشفه ذو الرمة بقوله:

كحلاء في برجٍ صفراءُ في نعجٍ كأنها فضَّةٌ قد مسَّها ذهبُ

فالكشف هو تناول المعنى غير الواضح ثم العمل على إيضاحه بلفظ وأسلوب جميلين.ويمكنني القول أن «الكشف» كمصطلح نقدي قد أخذ مفهومه على يد أسامة، فهو الوحيد الذي وقف عنده، وعني بتعريفه وإيراد عدد كبير من الأمثلة عليه، وإن كان قد ورد عند بعض سابقيه، إلا أنه لم يكتسب صفة الاصطلاح، وكان مجرد إشارة لا غير.

التوارد:

الورد: الحظ من الماء، والم=وردة: مأتاة الماء، ووردت معه مواردةً وتواردنا. وبين الشاعرين مواردة وتوارد.(ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور) رُويَ عن الأصمعي فيما نقله الحاتمي قوله لأبي عمرو بن العلاء: أرأيتَ الشاعرين يتفقان في المعنى، ويتواردان في اللفظ؟ ولم يلقَ أحدٌ منهما صاحبه، ولا سمع بشعره، فقال لي: تلك عقول رجال توافت على ألسنتها. (الحاتمي، 1978) ويبدو أن هذه أول إشارة إلى معنى التوارد. وينفي الحاتمي وجود التوارد في الشعر، ويرى أن ذلك من السرقات المذمومة، حيث يقول: ومما يبعد في نفسي

اتفاق مثله، وحتى لا يقع فيه تباين ولا تغاير ولا أجد نفسي سريعةً إلى التصديق بأن العقول في مثل هذا تتوارد. ويقول القاضي الجرجاني في توافق الخواطر بين الشعراء وضرورة عدم التحامل في النقد: لأن أحدهم يقف محصوراً بين لفظ قد ضُيِّق مجاله، وحذف أكثره وقلّ عدده، وحُظر معظمه. ومعانٍ قد أخذ عفوها، فأفكاره تنبت في كل وجه، فإن وافقت بعض ما قيل، أو اجتاز منه بأبعد طرف قيل: سرق بيت فلان وأغار على بيت فلان، ولعل ذلك البيت لم يقرع قط سمعه، ولا مرَّ بخلده؛ كأن التوارد عندهم ممتنع، واتفاق الهواجس غير ممكن. (الجرجاني،1966)

ويرى ابن وكيع أن الموارده سرقة مذمومة، حيث يقول: هذا القسم أقبح أقسام السرقات، وأدناها وأشنعها وقد زعم قوم أن هذا من اتفاق الخواطر، وتساوي الضمائر. وبإزاء هذه الدعوى أن يقال:بل سمع فاتبع. (ابن وكيع،1982) وأورد ابن رشيق قول المتنبي في الموارده، حيث يقول: الشعر جادةٌ وربما وقع الحافر على الحافر فهو يوافق الجرجاني (ابن رشيق،1988) أما أسامة بن منقذ فهو من الذين أخذوا بفكرة التوارد، حيث يرى أن هذه الظاهرة كثيرة في أشعار العرب، وقد عرَّفه بقوله: اعلم أن التوارد هو أن يقول الشاعر بيتاً، فيقوله شاعرٌ آخر من غير أن يسمعه، وهو كثير في أشعار العرب، ولا بد من ذكر أحسنه قال امرئ القيس:

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيَّهم يقولون لا تَهلِك أسىً وتجمَّلِ

وقال طرفة بن العبد:

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيَّهم يقولون لا تَهلِك أسىً وتجلّد

فأسامة يوافق الرأي الشائع بقبول التوارد وبكثرته في أشعار العرب، ويخالف رأي أهم ناقدين تأثر بهما في موضوع السرقات، وهما: الحاتمي، وابن وكيع. ويقرّ ابن الأثير بالتوارد على المعنى الواحد واللفظ الواحد بين الشعراء فيقول: ومن المعلوم أن خواطر الناس وإن كانت متفاوتةً في الجودة والرداءة، فإن بعضها لا يكون عالياً على بعض، أو منحطاً عنه إلا بشيءٍ يسير، وكثيراً ما تتساوى القرائح والأفكار في الإتيان بالمعاني، حتى أن بعض الناس قد يأتي

بمعنى موضوع لفظاً، ثم يأتي الأخير بعده بذلك المعنى واللفظ بعينهما من غير علم منه بما جاء به الأول.وهذا الذي يسميه أهل الصناعة: وقوع الحافر على الحافر. (ابن الأثير،1976) ويضع ابن أبي الإصبع حداً نقدياً للتوارد بين الشعراء، فيقول:هي توارد الشاعرين المتعاصرين اللذين تجمعهما طبقة واحدة على معنى واحد إما مجرداً أو ببعض ألفاظه أو بأكثرها أو كلها، فإن كان أحدهما أقدم، أو طبقته أرفع،حكم له على صاحبه بالسبق. (ابن الإصبع،1383)

ويعلل المظفر العلوي تسمية هذا الضرب من السرقة، فيقول: وإنما سموه تواردا أنفةً من ذكر السرقة وتكبراً عن السمة بها (المظفر،1976) ومن نقاد العصر الحديث من ينفي وجود التوارد كفكرة، بل يعده من محاولات النقاد درأ التهمة عن بعض الشعراء.يقول جهاد المجالي موضحاً علة اهتمام النقاد بهذه الظاهرة الشعرية: ولا بدَّ من الإشارة إلى أن فكرة التخاطر، خاصة ما تعلق منها بما أُطلق عليه وقوع الحافر على الحافراستخدمت أحياناً غطاءً للسرقات الشعرية، أو دفاعاً فنياً عن فكرة السرقة الواضحة، كما أنها فكرة لصيقة بصنع الرواة في قضية الانتحال. (المجالي،1994) .

وهكذا نلمس أن أسامة بن منقذ قد أخذ بالرأي الشائع في موضوع التوارد، وأنهم لم يلزم نفسه في تفسيره،بل كان اهتمامه موجهاً على حشد عدد كبير من الأمثلة الشعرية تمثل هذا الموضوع، وقد عرفه بإيجاز بخلاف سابقيه؛ فإنهم بحثوا المصطلح دون أن يضعوا له تعريفاً، مما أعطى هذا المصطلح صبغةً اصطلاحيه. وأظن أن الرأيين المتخالفين في التوارد قد فاتهما حالة وسطيه تقع بينهما؛ فمن المحتمل أن يكون التوارد تواردا وسرقةً في آنٍ معاً، بحيث يمكن أن يكون الشاعر قد سمع بيت سابقه ولم يحفظه، ولم يستقر عنده في منطقة الوعي المستعاد، بل بقي مخزوناً في لا وعيه، وهذا المخزون لا يمكن أن يستعاد في اللحظات العادية، بل يعود إلى الوعي في لحظات الإلهام وعند تداعي الأفكار، دون أن يعرف الشاعر مصدره، دون أن يميز هل هو من إبداعه؟ أم من ذاكرته الغفل.

السابق واللاحق:

السبق: القدمة في الجري وفي كل شيء، وهو مصدر سَبَق واللحق: الإدراك واللحق من الثمر: الذي يأتي بعد الأول. (ابن دريد،1987،الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يشير مصطلح «السابق واللاحق» عند أسامة بن منقذ إلى أحقيّة الشاعر اللاحق من الشاعر السابق المبتدع في معنى أخذه عنه فأحسن الأخذ، وذلك بزيادة في المعنى أو اللفظ، أو في تحرير البيت. وقد أشار عدد من النقاد القدامى إلى ما يقترب من هذا. حيث قال المرزباني وحق من أخذ معنى وقد سُبق إليه أن يصنعه أجود من صنعه السابق إليه، أو يزيد فيه عليه حتى يستحقه . (المرزباني،1995) ويقول القاضي الجرجاني في حديثه عن المعاني المشتركة التي تتردد بين الشعراء: وقد يتفاضل متنازعو هذه المعاني، بحسب مراتبهم من العلم بصنعة الشعر؛ فتشترك الجماعة في الشيء المتداول، وينفرد أحدهم بلفظة تستعذب، أو ترتيب يستحسن،أو زيادة اهتدى لها دون غيره، فيريك المشترك المبتذل في صورة المبتدع المخترع. (الجرجاني،1966،و القزويني،1993).

ويقرر العسكري في موافقته لأخذ معاني السابقين ضمن شروط، إذ يقول: وليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممن تقدمهم والصب على قوالب من سبقهم، ولكن عليهم إذا أخذوها أن يكسوها ألفاظاً من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم، ويزيدوا في حسن تأليفها، فإذا فعلوا فهم أحق بها. ولولا أن القائل يؤدي ما سمع، لما كان في طاقته أن يقول (العسكري، 1984). فالعسكري يجعل الأحقية للمتبع بشرط الإجادة في القول. ويقول ابن رشيق في المعنى نفسه: غير أن المتبع إذا تناول معنى، فأجاد بأن يختصره إن كان طويلاً، أو رشيق الوزن إن كان جافياً، فهو أولى به من مبتدعه، وكذلك إذا قلبه أو صرفه عن وجهه إلى وجه آخر. (ابن رشيق،1988) وقال عبد القاهر الجرجاني عن المعاني المأخوذ عن السابقين، وزيادة الشعراء اللاحقين عليها: فأما إذا ركّب عليه معنى، ووصل به لطيفةً، ودخل إليه من باب الرمز والتلويح، فقد صار بما غيَّر من طريقته، واستؤنف من صورته داخلاً في قبيل الخاص الذي يُملك بالفكرة والتعمُّل، فالجرجاني يقرر أن المعنى المأخوذ يصبح

معنى جديداً خاصاً باللاحق بشرط الزيادة اللطيفة فيه. (عبد القاهر، (د.ت)) وقد جعل أسامة بن منقذ لهذا الضرب الموفق من السرقة اصطلاحاً خاصاً بـه، حيث سماه: السابق واللاحق، وجعل له حداً وتعريفاً، إذ قال: اعلم أن السابق واللاحق: هو أن يأخذ البيتَ فينقص من لفظه، أو يزيد في معناه، أو يحرره فيكون أولى به من قائله، ولكن الأول سابق والآخر لاحق، مثل قول ابن الجهم:

وكم وقفةٍ للريح دون بلادها وكم عقبةٍ للطير دون بلادي

أخذه أبو العلاء فقال:

وسألتُ كم بين العقيق إلى الحمى فجزعتُ من بُعد النوى المتطاول

وعذرتُ طيفك في الجفاء لأنه يسري فيصبح دوننا بمراحل

(ابن منقذ،1987، وابن افصبع، 1383،الطيبي،1986،والعلوي،1914) فالسابق واللاحق مفهوم نقدي تداوله وهو يشير إلى استحقاق الشاعر المتبع للمعنى المسبوق إليه، بشرط الإجادة، وقد وردت إشارات عند النقاد تبيّن هذا المفهوم، وقد عمل فيه أسامة جهداً اصطلاحياً حيث جعل له حدوداً اصطلاحيةً، وقد عني بأمثلة هذا الباب، حيث أورد عدداً كبيراً بلغ ثلاثاً وثلاثين صفحةً، فله فضيلة هذا الجهد والاصطلاح والتعريف.

التضمين:

ضَمَّنته الشيءَ تَضْمِيناً فتَضَمنَّه عني: مثل غرَّمْتُه؛ وضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أَوْدَعه إياه كما تُودِعُ الوعاءَ والمتاعَ والميتَ القبرَ، ومنه قولهم: مَضْمُونُ الكتاب كذا وكذا والمُضَمَّنُ من الشعر: ما ضَمَّنْتَهُ بيتاً، وقيل ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي يليه. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) ورد ((التضمين)) عند ابن سلاّم حيث ذكر أن الزبرقان أخذ قول النابغة:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له وتتقي حومة المستنفر الحامي

في شعره كالمثل حيث جاء في موضعه لا مجتلباً، وقد تفعل الغرب ذلك ولا يريدون به السرقة(ابن سلام، (د.ت)) وهذا يشير إلى أن المفهوم موجود قبل عصر التأليف. وذكر المبرد معنى التضمين في حديثه عن أبي العتاهية، حيث قال: لا

يكاد يخلو شعره مما تقدم من الأخبار والآثار (المبرد،(د.ت)) وذكر ابن المعتز باباً سماه حسن التضمين، إذ قال: ومنه، قال آخر:

عوَّذَ لمّا بتُّ ضيفاً له أقراصه عني بياسينِ

فبتُّ والأرضُ فِراشي وقد غنَّت قفا نبكِ مصاريني

(ابن المعتز، (د.ت)) ولم يعرف ابن المعتز هذا النوع واكتفى بالأمثلة، ويبدو منها أنه يعني التضمين الذي تحدث عنه من بعده. وذكر ابن رشيق التضمين والإجازة وعرفه بقوله: هو قصدك إلى البيت من الشعر أو القسيم،فتأتي به في آخر شعرك أو في وسطه كالمتمثل. (ابن رشيق،1988.وابن الأثير، (د.ت)).

أما أسامة بن منقذ فقد حصر التضمين في أجزاء من بيت آخر. حيث يقول في تعريفه: اعلم أن التضمين: هو أن يتضمن البيت كلمات من بيت آخر، مثل قول عنترة العبسي:

إذ يتقون بي الأسنة لم أخم عنها ، ولكني تضايقَ مقدمي

ضمّنه مسلم بن الوليد، فقال:

ولقد سما للخرَّميَ، فلم يقل يوم الوغى: إني تضايق مقدمي

ويتضح من تعريف أسامة للتضمين ومن أمثلة الكثرة التي طرحها عليه أن التضمين عنده خاص باجتزاء بعض بيتٍ، وتضمينه في الشعر، ولم يورد على غير هذا أمثلة من القرآن، أو من النثر (ابن منقذ،1987،والرازي، 1982، والحلي،1982) وجعل ابن أبي الإصبع التضمين يعم أصناف القول جميعها،حيث حَدَّه بقوله: وهو أن يضمن المتكلم كلامه كلمةَ من بيت، أو من آية، أو معنى مجرّداً من كلام، أو مثلاً سائراً أو جملة مفيدة، أو فقرة من حكمة، وقد وقع ذلك في الكتاب العزيز ما تضمه من التوراة كقوله سبحانه: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" (المائدة،45).

وقال حازم القرطاجني:والطريق الثاني الذي اقتباس المعاني فيه بسبب زائد على الخيال، هو ما استند فيه بحث الفكر إلى كلام جرى في نظم، أو نثر، أو تاريخ، أو حديث، أو مثل. فيبحث الخاطر فيما يستند إليه من ذلك، على الظفر بما يسوغ له معه إيراد ذلك الكلام أو بغضه بنوع من التصرّف والتغيير

والتضمين، فيحيل على ذلك أو يضمنه. (القرطـاجني،1981) وهكذا نلمس أن أسامة في مصطلح «التضمين» لم يأتِ برأيٍ جديد يذكر، لأن الموضوع كان متـداولاً منذ العصور الأولى للتأليف النقدي، وكان توجيهه فيه بـأن جعـل التضـمين مقصوراً على الأخذ من الشعر فقط، أورد على هذا الموضوع ما يقارب ثلاثة عشرة صفةً من الأمثلة الشعرية.

الحل والعقد:

حَلَّ العُقْدَة يَحُلُّها حَلاًّ: فَتَحَها ونَقَضَها فانْحَلَّتْ. وفي المثل السائر: يا عاقِدْ اذْكُرْ حَلاًّ، وكلُّ جامدٍ أُذيبَ فقد حُلَّ. وحُلَّ المكانُ: سُكِنَ. وعَقَدَ البِنَاءَ بـالجِصِّ يَعْقِدُه عَقْداً: أَلْزَقَهُ. وعَقَدَ: بنى عَقْداً.عقد: العَقْد: نقيضُ الحَلِّ، عَقَدَه يَعْقِـدُه عَقَـدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والعَهْدَ: شدَّه والعَقْدُ: الضَّمانُ. (ابن دريـد،1987،الزمخشـري،1985،ابـن منظور، (د.ت))

ذكر ابن طباطبا في معرض حديثه عن إخفاء السرقات عقد الكـلام، وذلك في قوله: وإن وَجد المعنى اللطيف في المنثور من الكلام فتنالـه وجعلـه شعراً كان أخفى وأحسن، قيل للعتابي: بماذا قدرت على البلاغة؟ فقـال: بحـلِّ معقود الكلام؛ والشعر رسائل معقودة، والرسائل شعر. (ابن طباطبـا،1982) وورد عند العسكري أيضاً في حديثه عن إخفاء السرقات، توصـيته للشـاعر، حيـث يقول:وأحد أسباب إخفاء السرق: أن يأخذ معنى من نظم فيورده في نثر، أو من نثر فيورده في نظم. (العسكري،1984، وابن رشيق،1988).

أما أسامة بن منقذ فقد نقل مصطلحي «الحـل والعقـد» مـن موضـوع السرقات وإخفائها إلى البديع، فجعلهما فنين من فنونه يتبارى فيهمـا الأدبـاء، وجعل لهما اصطلاحين، حيث قال فيهما: اعلم أن الحل والعقد: هو ما يتفاضـل فيه الشعراء والكتاب، وهو أن يأخذ لفظاً منثوراً فينظمـه أو شـعراً فينثـره، ويطارحه العلماءُ فيما بينهم، مثل قول الرشيد: ولو جَمَدَ الخمرُ لكان ذهبـاً، أو ذاب الذهبُ لكان خمراً فنظمه شاعرٌ فقال:

وزنَّا لها ذهباً جامداً فكالت لنا ذهباً سائلا

(ابن منقذ،1987) وقد صنّف ابن الأثير في موضوع «الحل» كتاباً سماه «الوشي المرقوم في حل المنظوم»، وقد أسهب فيه عن الحل وطرقه، وقسمه أقساماً عدةً هي: حل الشعر بما لا يجوز تغيير لفظه، وحل الشعر لبعض لفظه وحل الشعر بغير لفظه وفي حل الآيات القرآنية والأحاديث والأخبار النبوية (ابن الأثير،1989) وقد جعل ابن أبي الإصبع «الحل والعقد» مصطلحين مستقلين، وقد أفرد لكلٍ باباً، فالحلُّ عنده: هو أن يعمد الكاتب إلى شعر ليحل منه عقد الوزن فيصيّره منثوراً. أما العقد فعرفه بقوله: وهو ضد الحل؛ لأنه عقد النثر شعراً، ومن شرائطه: أن يؤخذ المنثور بجملة لفظه أو بمعظمه، فيزيد فيه أو ينقص منه: ومتى أُخذ معنى المنثور دون لفظه، كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات. ولا يسمى عقداً إلا بأخذ المعنى برمته. (ابن الإصبع،1383، والحلي،1982،وابن حجة،1987، والمدني،1967،والقزويني،1993، والطيبي،1986) فالحل تناول الشعر بإبطال وزنه واستخدامه في النثر، بينما العقد هو نقيضه ويُعتقد أن «الحل والعقد» كمصطلحين بديعيين هما من مجهود أسامة حيث نقلهما من باب السرقات، وعني بوضع حدودهما عن طريقة الأمثلة الكثيرة جداً التي أوردها عليهما والتي أخذها عن الحاتمي حيث سماها المناقلة بين أرسطو طاليس الحكيم والمتنبي وقد بلغت ستاً وثلاثين صفحةً، وهذا دليل على اهتمامه بهذا الباب، ويسجل لأسامة هذين المصطلحين تعريفاً واصطلاحاً وأمثلةً.

التقفية:

القَفْوُ مصدر قولك قَفا يَقْفُو قَفْواً و قُفُوّاً، وهو أن يتبع الشيء. وأقفيته: أتْبَعْتُه إيَّاه والقافِيَةُ: آخِرُ كَلِمةٍ في البَيْتِ، أو آخِرُ حَرْفٍ ساكِنٍ فيه،إلى أوَّلِ ساكِنٍ يَلِيهِ مع الحَرَكَةِ التي قبلَ الساكِنِ، وقَفَّيْتُ الشِّعر تَقْفِيةً أي جعلت له قافية. وأَقْفى الرجلَ على صاحبه: فضَّله. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) ذكر أسامة بن منقذ «التقفية» كمصطلح بلاغي لا يتعلق بقافية الشعر، وأراد به نوعاً من الإشارة في فحوى الكلام إلى مثل أو قول مشهور من غير ذكره. حيث عرفه بقوله: اعلم أن التقفية هو أن يأتي في البيت ذكر نكتة أو خبر أو غير ذلك

يومي إليه الشاعر أو الناثر، كقوله تعالى: "فيهنَّ قاصرات الطرف" (الرحمن، 56) يومي إلى قول امرئ القيس:

من القاصرات الطرف لو دبَّ مُحْوِلٌ من الذَّرّ فوق الإتب منها لأثَّرا

وورد هذا النوع عند ابن أبي الإصبع تحت اسم «العنوان»، وادعى أنه من زياداته، وقد قصر هذا النوع على الأخبار والقصص المتقدمة، وعرفه بقوله: وهو أن يأخذ المتكلم في غرض له من وصف أو فخر أو مدح أو هجاء أو عتاب أو غير ذلك، ثم يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة، وقصص سالفة، كقول أبي نواس:

يا هاشم ابن خُديج ليس فخركم بقتل صهر رسول الله بالسدد

إن تقتلوا ابن أبي بكر فقد قتلت حُجْراً بدارة ملحوب بنو أسدِ

(ابن الإصبع،1383، والنويري، (د.ت)،والحلي،1982،وابن حجة،1987) وسماه القزويني التلميح وجعله في باب السرقات،وعرفه بقوله: هو أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره (القزويني،1993) وأورده يحيى العلوي أيضاً باسم «التلميح» ، وقال فيه: وهو أن يشير المتكلم في أثناء كلامه ومعاطف شعره أو خطبه إلى مثل سائر، أو قصة مشهورة فيلمحها فيوردها لتكون علامة في كلامه، وكالشامة في نظامه فيحصل الكلام على لطافة رشيقة، وبراعة رائقة (العلوي،1914).

فالتقفية مصطلح بلاغي لا علاقة له بالقافية الشعرية كما يبدو من اصطلاحه وهو يشير إلى تلميح الشاعر إلى خبر أو قصة في شعره دون أن يذكره، ويبدو أن مصطلح «التقفية» من مجهود أسامة في البديع اصطلاحاً ومفهوماً، وأن ما سماه العلماء من بعده بـ «العنوان والتلميح» ما هو إلا إعادة لما ورد عند أسامة، فهذا المصطلح هو من زياداته في البديع، ولعل اصطلاحه غير مناسب، لأنه يوحي بارتباطه في القافية الشعرية وما يتعلق بها، ومهما يكن من أمر فإنه يسجل لأسامة هذا المصطلح البديعي الجديد الذي تناقله من بعده مع تغيير في اسمه.

التلطف والتوليد:

التلَطُّف للأمر: الترفُّق له، وأُمَّ لطِيفة بولدها تُلْطِفُ إلطافاً.اللطيف الـذي يوصل إليك أربك في رِفْق. فأما لَطُف بالضم، يَلْطُف فمعناه صغُر ودقَّ. لَطف فلان لفلان يَلْطُف إذا رَفَق لُطْفاً واللّطيف: الشّيء الّذي لا يتجافَى، مـن الكـلام وغيره، والتَّوْليدُ: التَّرْبِيَةُ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابـن منظـور، (د.ت)) ذكـر العسكري مصطلح «التلطّف» وقصد به مناكفّة المعنى المذكور بأسلوب لطيف. وقد عرّفه بقوله: وهو أن تتلطف للمعنى الحسن حتى تهجنه، والمعنى الهجـين حتى تحسِّنه. كقول الحسن وقد رأى على رجل طيلسانا من صـوف: أيعجبـك طيلسانك هذا؟ قال: نعم قال: إنه كان على شاة قبلك فهجّنه من وجـه قريـب. (العسـكري،1984) وورد مصطلح «التوليد» عند ابن رشيق وقال فيه:والتوليـد: أن يستخرج الشاعر معنى من معنى تقدمه، أو يزيد فيه زيادةً،فذلك يسمى توليـداً، وليس باختراع لما فيه من الإقتداء بغيره، ولا يقال: سرقة (ابن رشيق،1988).

أما أسامة بن منقذ فقد جمع المصطلحين تحت اصطلاح واحـد فسـماه «التلطف والتوليد» وعرّفه بقوله:اعلم أن التلطف والتوليد: هو أن يُلفّق كلامٌ مع كلام آخر فيولّد من الكلامين كلام ثالث، كما روي عن مصعب بن الزبير أنـه وشم على خيله؛ عُدَّة؛ فلما أخذها الحجاج كتب عليها: للفرار. ومن ذلـك قولـه لسعيد: ما اسمك؟ قال: سعيد، فقال: على الأعداء، وسألَ المهديُ السيَّد الحميري: ما اسمك؟ فقال: أنت السيد يا أمير المؤمنين. (ابن منقذ،1987) ومفهوم أسامة لهذا المصطلح قريب مما جاء به العسكري، فكلاهما يشير إلى مناكفة المعنى أوالقول المطروح توبيخاً أو تحبباً وتأدباً، وقد اختصر أسامة في أمثلته علـى الأقـوال النثرية، وكأنه يخصص هذا النوع فقط في الحوار والمناقشات التي تدور بـين المتكلمين والتي يقصد بها أحد الغرضين: التوبيخ أو التحبب. وقد قرر أسـامة وقوع هذا النوع في كلامين يولّد منهما كلام ثالث، كأن يكون الكلامـان سـؤلاً وجوابه، فيكون التوليد والتلطف بناءً عليهما، وذلك بظهور جملة لطيفة تتـاكف القولين السابقين.

وورد مصطلح «التوليد» عند ابن أبي الإصبع حيث يقترب في مفهومه من رأي ابن رشيق فيه، وهو على العموم أقرب إلى موضوع السرقات، وخصوصاً باب «النظر والملاحظة» عند الحاتمي وباب «الالتقاط والتلفيق» أيضاً، وقد عرفه بقوله: التوليد على ضربين: من الألفاظ ومن المعاني، والذي من الألفاظ على ضربين أيضاً، توليد المتكلم من لفظه ولفظ غيره، وتوليد المعاني: هو أن يزوج المتكلم معنى من معاني البديع بمعنى فيه، فيتولد بينهما فن مدمج في فن. وقد أورد بعض أمثلة أسامة في هذا. (ابن الإصبع،1383،والحلي،1982،والمدني 1968) وهكذا نلمس أن مصطلحا «التلطف والتوليد» كان مستعملين فيما قبل أسامة كمصطلحين مستقلين، وقد وردا بمفهومين مختلفين عند العسكري وابن رشيق، وعمل أسامة على دمجهما معاً ضمن مصطلح واحد، وجعل له تعريفه الخاص وأمثلته الخاصة، وهذا توجيه طريف لأسامة في هذا الموضوع، وجهد يسجل له في المصطلح والتعريف.

المبادي والمطالع:

أبدأتُ الشيءَ: إذا أنشأته، وبديتُ بالشيء وبديت به: إذا قدمته، والبدءُ والبَدِئ الأول وافتتاح الشيء، والابتداء: هو الذي لم يتقدمه شيء، فَعَلْهُ بادِيَ بَدْءٍ، على فَعْلٍ، وبادِي بَدِيءٍ، على فَعِيلٍ، أي أوَّل شيءٍ، والياءُ عن بادِي وبَدِيءٌ من بَدَأْتُ، والبَدِيءُ: الأَمْرُ البَدِيعُ. (ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، «د.ت») انتقل المعنى اللغوي للمصطلح ــ بدء الشيء ــ إلى المعنى الاصطلاحي يقول ابن قتيبة محدداً أركانه وموضحاً أساليبه: وسمعت بعض أهل الأدب يذكر أن مقصد القصيد ما ابتدأ فيها بذكر الديار والدمن والآثار، فبكى وشكا وخاطب الربع، واستوقف الرفيق، ليجعل ذلك سبباً لذكر أهلها الظاعنين عنها ثم وصل ذلك بالنسيب ليميل نحوه القلوب، ويصرف إليه الوجوه، ويستدعي إصغاء الأسماع إليه، لأن التشبيب قريب من النفوس، فإذا علم أنه استوثق من الإصغاء إليه، عقّب بإيجاب الحقوق، فرحل في شعره، وشكا النصب والسهر، فإذا علم أنه قد أوجب على صاحبه حق الرجاء، وذمامة التأميل بدأ في المديح، فبعثه

على المكافأة، وهزّه للسماح، وفضّله على الأشباه، فالشاعر المجيد من سلك هذه الأسالي، وعدل بين هذه الأقسام، فلم يجعل واحداً منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيُملَّ السامعين، ولم يقطع وفي النفوس ظمأٌ إلى المزيد. ويعدُّ ابن قتيبة هذه الأساليب أفضل أساليب الابتداء، ولذاليس لمتأخر الشعراء أن يخرج على مذاهب المتقدمين في هذه الأقسام. (ابن قتيبة،1966، والجاحظ،1986، وابن المعتز، (د.ت)).

وقال الحاتمي في حديثه عن المبادي الحسنه موجهاً كلامه للشعراء وناصحاً لهم، حيث يقول: ومن سبيل الشاعر أن يتحرّى لقصيدته أحسن الابتداء كما يتحرّى لها أحسن الانتهاء عند بلوغ حاجته، وأن يجعل افتتاح كلامه أحسن ما يستطيعه لفظاً ومعنى. وأن يبتدئ قصيدته بما شاكل المعنى الذي قصد له. لأن كل صنف من صنوف القول يقتضي نوعاً من أنواع الابتداء. (الحاتمي،1978) ويدعو العسكري الشاعر إلى ضرورة احترازه في مفتتح أشعاره من ذكر ما يتطيّر منه، وبخاصة في قصائد المدح والتهاني، وردد في هذا الموضوع كلام الحاتمي السابق، وقال في موضع آخر: وإن كان الابتداء حسناً بديعاً، ومليحاً رشيقاً، كان داعيةً إلى الاستماع لما يجيء بعده من الكلام.(العسكري،1984)

ويرى ابن رشيق أن حسن الافتتاح في القصيدة سبب لنجاح الشاعر في غرضه؛ لأنه داعية الانشراح، ومظنة النجاح، ولذا فإنه ينبغي على الشاعر أن يتجنب الإكثار من ذكر بعض الألفاظ والعبارات الدالة على ضعفه في شاعريته؛ لأن الشعر قفل أوله مفتاحه، وينبغي للشاعر أن يجوّد ابتداء شعره، فإنه أول ما يقرع السمع منه، وبه يستدل على ما عنده في أول وهلة، وليتجنب: (ألا وخليلي وقد) فلا يكثر منهما في ابتدائه، فإنها من علامات الضعف والتكلان، إلا للقدماء الذين جروا على عرق، وعملوا على شاكلة، وليجعله حلواً سهلاً، وفخماً جزلاً. (ابن رشيق،1988). ويدعو البغدادي الشعراء إلى ضرورة أن يكون المطلع دالاً على غرضه، إذ يقول: فينبغي للشاعر إذا ابتدأ قصيدة مدحاً أو ذماً أو فخراً أو وصفاً أو غير ذلك، من أفانين الشعر، ابتدأها بما يدلُّ على غرضه فيها، وكذلك الخطيب إذا ارتجل كل خطبةً، والبليغ إذا افتتح رسالةً. (البغدادي،1981).

أما أسامة بن منقذ فقد سمّى هذا الموضوع «المبادي والمطالع» ولم يذكر غير ما ذكر سابقوه، حيث قال فيه:اعلم أن المبادي والمطالع كما قال بعض الكتّاب: أحسنوا الابتداءات؛فإنها دلائل البيان، وقالوا: ينبغي للشاعر أن يتحرز في ابتداءاته مما يُتطيّر منه، ويستحقر من الكلام، خاصة في المدائح والتهاني. وأنكروا على أبي نواس قول: أربعَ البلى، إن الخضوع لبادِ. فلما انتهى إلى قوله:

سلام على الدنيا إذا ما فُقدتمُ بني برمك من رائحين وغادِ

استحكم تطيرهم، وقيل إنهم نُكبوا بعد ذلك بأسبوع واحد. (ابن منقذ،1987) ويعدّ حازم القرطاجني حسن المطلع أفضل ما في الصناعة؛ لأنها الطليعة الدالة على ما بعدها، حيث يقول: وتحسين الاستهلالات والمطالع من أحسن شيء في هذه الصناعة، إذ هي الطليعة الدالة على ما بعدها المتنزلة من القصيدة منزلة الوجه والغرة، تزيد النفس بحسنها ابتهاجاً ونشاطاً لتلقي ما بعدها إن كانت بنسبة من ذلك. وربما غطّت بحسنها على كثير من التخوّن الواقع بعدها إذا لم يتناصر الحسن فيما وليها ومما تحسن به المبادئ أن يُصدر الكلام بما يكون فيه تنبيه وإيقاظ لنفس السامع. وهذه دعوة إلى استخدام الأسلوب الإنشائي في المطالع؛ لما له من سمة انفعالية. (القرطاجني،1981) ويسميه الحلّي «براعة المطلع» ويقول فيها: فهي عبارة عن سهولة اللفظ وصحّة السبك، ووضوح المعنى، ورقة التشبيب، وتجنب الحشو، وتناسب القسمين وألا يكون البيت متعلقاً بما بعده. (الحلي،1982).

ولعل أسامة في هذا الباب لم يكن سوى مردد لأقوال العلماء في هذا الموضوع، فقد عرفه بما لا يختلف عن تعريفهم، وإن أسهب بعضهم فيه ولجأ هو الاختصار، وقد أسند كلامه وأمثلته إلى روايات وإحالات، حيث ابتدأ كل جملة أو مثال «قالوا »، وفي النهاية فإن أسامة تناول هذا الباب كما تناوله تابعوه وذلك بنقل الآراء السابقة؛ لأن هذا الموضوع يكاد لم يتجنبه أحد من النقاد والبلاغيين والأدباء قبل القرن السادس .

الأواخر والمقاطع:

مُقَطَّعاتُ الشيء:طرائقُه التي يتحلَّلُ إليها ويَتَرَكَّبُ عنها كَمُقَطَّعات الكلامِ، ومُقَطَّعاتُ الشعْرِ ومَقاطِيعُه: ما تَحلَّل إليه وتركَّبَ عنه من أَجْزائِه التي يسميها عَرُوضِيُّو العرب الأَسْبابَ والأَوْتادَ. ومَقاطِع الأَنهار: حيث يُعْبَرُ فيه. والمَقْطَعُ: غايةُ ما قُطِعَ يقال: مَقطَعُ الثوبِ ومَقْطَعُ الرمْلِ للذي لا رَمْلَ وراءه. ومَقاطِع القرآنِ: مواضعُ الوقوفِ. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)).

اشترط أغلب النقاد الذين تحدثوا عن المطالع الشروط نفسها في حديثهم عن الأواخر أو خواتيم القصائد، وقد تقدم في الباب السابق ذكر ذلك، فمنه قول القاضي الجرجاني إذ يقول: والشاعر الحاذق يجتهد في تحسين الاستهلال والتخلص وبَعدهما الخاتمة، فإنها المواقف التي تستعطف أسماع الحضور، وتستميلهم إلى الإصغاء ولم تكن الأوائل تخصهما بفضل مراعاة . وقد ذكر أغلب النقاد في حديثهم عن المطالع أنها أول ما يقع في الأذن فيشدها للسمع أو يشعرها بالملل، وكذلك قالوا في الأواخر بأنها أخر ما يقع في الأذن فينبغي ألا تقل أهميةً عن المطلع. وأما المقاطع فقد عني بها أسامة القوافي وقد تحدث عنها سابقوه منذ الوقت الذي ظهر فيه علم العروض .فقد قال الخليل بن أحمد في تعريفها: هي من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن. وقال الأخفش:هي آخر كلمة في البيت أجمع، وإنما سُمِّيَت قافية لأنها تقفو الكلام. (التبريزي،1979) ونبّه الجاحظ إلى أهمية القافية في البيت فيما يروى عن شبيب بن شيبة قوله: وحظ جودة القافية وإن كانت كلمةً واحدةً، أرفع من حظ سائر البيت. (الجاحظ،1986) ويقول قدامة في ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت أن تكون القافية متعلقةً بما تقدّم من معنى البيت تعلق نظم له وملاءمة لما مرَّ. (قدامة،1987، وابن الإصبع،1383، والعلوي، 1914).

ويضع الحاتمي مقاييس لجودة القافية وتمكنها في البيت، إذ يقول: من حكم الشاعر ــ إذا اعتمد بناء قصيدة ــ أن يتخيّر من القوافي أسهلها لفظاً، وأوضحها معنى، وينفي الجافي عنها، ويميّز القلق منها، ويسوق البيت إلى القافية سوقاً لطيفاً، فإنه إذا اعتمد ذلك، وقعت القافية مستقرةً غير قلقة ولا نافرة

حتى لو أراد مريد أن يبدلها بغيرها، لم يستطع ذلك. (الحاتمي،1976) ويقول ابن جنّي في اهتمام العرب بقوافي أشعارها: ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجعة كمثل ذلك، نعم، والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسّ، والحشد عليها أوفى وأهم، وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازداد عنايةً به، ومحافظةً على حكمه. (ابن جني، (د.ت))

ويعدّ العسكري تمكن القافية من نعوت الشعر الحسن، فيقول: فتراه سلساً في النظام، جارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر؛ كأنه سبيكة مفرغة متمكن القوافي غير قلقة، وثابتة غير مرجه؛ ألفاظه متطابقة وقوافيه متوافقة(العسكري، 1984) فتمكن القافية وثباتها وحسن اختيار الشاعر لها من سمات الشعر الجيد المنتظم. وورد مصطلحالمقاطع عند ابن رشيق وذكر في تحديده رأيين، حيث قال: اختلف أهل المعرفة في المقاطع والمطالع. فقال بعضهم: هي الفصول والوصل بعينها، فالمقاطع أواخر الفصول، والمطالع أوائل الوصول، والفصل آخر جزء من القسيم الأول وهو العروض أيضاً، والوصل أول جزء يليه من القسيم الثاني. وقال غيرهم: المقاطع مقطع الأبيات وهي القوافي،فالمقاطع: أواخر الأبيات، ومعنى قولهم: حسن المقاطع، جيد المطالع، أن يكون مقطع البيت ــ وهو القافية ــ متمكناً غير قلق، ولا متعلق بغيره، فهذا هو حسنه (ابن رشيق،1988،وابن الأثير،(د.ت)) فالمقاطع عنده القوافي وشروطه فيها لا تختلف عما قدمه سابقوه. أما أسامة بن منقذ فقد سمّى هذا الباب الأواخر والمقاطع وهو يعني أواخر القصائد، وأواخر الأبيات أو (القوافي) حيث قال فيه: اعلم أن الأواخر والمقاطع ينبغي أن يتحرز الشاعر فيها مما يعترض عليه وكذلك ينبغي أن تكون أواخر القصائد حلوةَ المقاطع، توقن النفس بأنه آخر القصيدة؛ لئلاّ يكون كالبتر، وأحسن المقاطع قول تأبط شراً:

لتقرعنّ عليّ السنَّ من ندم إذا تذكرت يوماً بعضَ أخلاقي

ولذلك ينبغي أن يكون مقطع البيت حلواً، وأحسنه ما كان على حرفين، منها بها، وحطّه السيل من علٍ، وليلة معا، وتفريق الأحبة في غدٍ. ومنه أن يكون في آخر البيت حرف لا يحتاج إلى إعراب، واو أو ياء صليبان أو ياء إضافةٍ، أو ياء

جماعة، كقوله: صحا القلب عن سلمى وقد كان لا يصحو. (ابن منقذ،1987، والرازي، 1982) فهو يدمج أواخر القصائد مع أواخر الأبيات تحت اصطلاح واحد، ويفضل القوافي التي تقع على حرفين، والأمثلة التي أوردها عليها وردت نفسها عند سابقه الحاتمي، كما ورد مصطلح المقاطع عند سابقه ابن رشيق .

ولا يخرج كلام ابن أبي الإصبع في القوافي المتمكنة عما جاء به سابقوه، حيث يقول في تعريفها: وهو أن يمهّد الناثر لسجعة فقرته، والشاعر لقافية بيته، تمهيداً تأتي به القافية متمكنةً في مكانها، مستقرةً في قرارها، مطمئنةً في موضوعها، غير نافرة، ولا قلقة. (الحلي، 1982، وابن حجة،1987) وقد تحدث أغلب النقاد عن وجوب إجادة المقطع الأخير من القصيدة كما تحدثوا عن جودة القافية، وتكاد تتفق آراؤهم في هذا. وهكذا نلمس أن أسامة بن منقذ قد عني في مادة هذا الباب وإن لم يقدم غير ما جاء به سابقوه، فقد عرّف الموضوع، وأورد عليه أمثلة، وحاول دمج الأواخر مع المقاطع،ولكنه في النهاية لم يقدم أي رأي خاص به، فالكلام نفسه تداولته كتب النقد قبله فلم يبقَ فيه مجال للاجتهاد، وقد تأثّر أسامة خاصةً في هذا الموضوع بالحاتمي وابن رشيق.

التخلّص والخروج:

خلص:خَلَص الشيء، بالفتح، يَخْلُص خُلُوصاً وخَلاصاً إذا كان قد نَشِبَ ثم نَجا. والتخلّصُ: النفاذُ من الشيء. وأَخْلَصَ دِينَه: أَمْحَضَه. وأَخْلَصَ الشيءَ: اختاره، والخِلاصُ: ما خَلَصَ من السَّمنِ إذا طُبِخَ. والخِلاصُ والإِخْلاَصُ والإِخْلاَصَةُ: الزُّبْدُ إِذا خَلَصَ من الثُّفْل. وتخلَّصته كما يُتَخَلَّصُ الغَزْل إذا الْتَبَس . ابن دريد،1987، الزمخشري، 1985، ابن منظور، (د.ت)) يتفق المعنى اللغوي للمصطلح النفاذ من الشيء مع المعنى الاصطلاحي وهو: أن يستطرد الشاعر من الغزل، أو الفخر، أو الوصف، أو غير ذلك إلى مدح ممدوحه، ويختلس ذلك اختلاساً رشيقاً. (الحلي،1892) وذكر ثعلب هذا الموضوع باسم حسن الخروج وقال فيه: في حسن الخروج عن بكاء الطلل ووصف الإبل، وتحمّل الأضعان، وفراق الجيران، بغير دع ذاأوعد عن ذا، بل من صدر إلى عجز، لا يتعداه إلى سواه،

ولا يقرنه بغيره. وقد ذكره ابن المعتز بهذا المعنى ولم يعرفه واكتفى بمثال عليه. (ابن المعتز،(د.ت)) ويقول ابن طباطبا في تعريفه للتخلص: فهو عبارة عن تلك الأبيات التي تخلص بها قائلوها إلى المعاني التي أوردوها من مديح أو هجاء أو غير ذلك،ولطفوا في صلة ما بعدها فصارت غير منقطعة عنها.(ابن طباطبا،1982)

وورد التخلّص عند الصولي والآمدي والحاتمي مشوباً بالاستطراد، يقول الحاتمي: وقد يقع من هذا الاستطراد ما يُخرج به من ذمّ إلى مدح. كقول زهير:

إنّ البخيل ملومٌ حيث كان ولـــ كنَّ الجوادَ على علاّته هَرِمُ

(الحاتمي،1976) وسماه ابن وكيع حسن الخروج المليح إلى الهجاء والمديح ولم يعرفه بل قال أنه في شعر القدماء قليل وكثير في شعر المحدثين، وأورد عليه قول حسان بن ثابت في الهجاء:

إنْ كنتِ صادقةَ الذي حدثتِني فنجوتِ منجى الحارث بن هشام

ترك الأحبةَ أن يقاتل دونهم ونجا برأس طمرَّةٍ ولجام

ويرى ابن رشيق أن أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن أبو الطيب المتنبي حيث يعرفه بقوله: وأما الخروج، فهو عندهم شبيه بالاستطراد، وليس به؛ لأن الخروج إنما هو أن تخرج من نسيب إلى مدح، أو غيره بلطف تحيّل، ثم تتمادى فيما خرجت وأكثر الناس استعمالاً لهذا الفن أبو الطيب فإنه لا يكاد يفلت منه. (ابن رشيق،1988) ويفرق بين التخلص والاستطراد، وذلك بأن الاستطراد يكون بالخروج عن الموضوع قليلاً ثم الرجوع إليه واستئنافه، أما التخلص فهو الخروج من الموضوع نهائياً والتمادي في موضوع آخر. (ابن الأثير،(د.ت)) وقد ورد عند ابن سنان تحت مصطلح صحة النسق والنظم، إذ عرّفه بقوله: وهو أن يستمر الشاعر في المعنى وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسنَ التخلص إليه حتى يكون متعلقاً بالأول وغير منقطع عنه، ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح، فإن المحدثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم في النسيب متعلقاً بكلامهم في المدح لا ينقطع. (ابن سنان، 1982) وسمّاه البغدادي براعة التخلص، وقال فيه: وأما براعة التخلص: فإن من حكم التشبيب أن يكون

ممتزجاً بما بعده من مدح أو هجاء وغيرهما، وغير منفصل عنه، فإن القصيدة مثلها كمثل الإنسان في اتصال بعض أعضائه ببعض، فمتى انفصل واحد عن الآخر،بطل الجسم، وحُذَّاق الشعراء لا يفصلون بينها، بل يصلون الأول بالآخر، حتى تراه كالرسالة والخطبة لا ينقطع جزء عن جزء. (البغدادي،1982) .

أما أسامة بن منقذ فقد ذكره تحت مصطلح التخلص والخروج ولم يعتنِ بتعريفه، بل اكتفى بقوله: اعلم أن التخلص والخروج يُستحبُ أن يكون في بيت واحد، وهو شيء ابتدعه المحدثون دون المتقدمين، وأحسن الخروج في شعر العرب قول زهير وقال البحتري:

قد قلتُ للغيث الركام ولجَّ في إبراقه وألحَّ في إرعادهِ
لا تعرضنَّ لجعفرٍ متشبّهاً بندى يديه فلستَ من أنداده

وقال الرازي في تعريفه: هو أن يخرج الشاعر من الغزل أو ذمّ الزمان أونحوهما مما شبب به في شعره إلى مدح الممدوح بوجه حسن وطريقة لطيفة ويبالغ في نفاسة اللفظ وشرف المعنى وشدّة ارتباط المدح بالغزل.(الرازي1982) ويشترط حازم القرطاجني في التخلص أن يعتمد في الخروج من غرض إلى غرض أن يكون الكلام غير منفصل بعضه من بعض، وأن يحتال فيما يصل بين حاشيتي الكلام فإن النفوس والمسامع إذا كانت متدرجةً من فن إلى فن. من غير جامع بينهما وملائم بين طرفيهما وجدت الأنفس في طباعها نفوراً من ذلك ونبت عنه. (القرطاجني،1981، والنويري، (د.ت)، والقزويني،1993، والطيبي،1986)

فالتخلص كمصطلح بلاغي يشير إلى انتقال الشاعر من مقدمة قصيدته إلى مضومها بأسلوب فني دقيق، بحيث لا يُشعر القارئ بقطع الكلام، وقد أبدى عدد من النقاد آراءهم في هذا الفن، ورفعوا من شأنه. ومما تقدم يبدو أن أسامة بن منقذ لم يقدم غير ما قدمه السابقون، وإن كان قصّر عما قدموه، حيث أنه لم يعرف المصطلح كما فعل غيره، ولعله في هذا الموضوع تابع لغيره من النقاد، وليس له أي رأي جديد يذكر.

التعليم والترسيم:

مَعْلَم كلِّ شيء: مظِنَّتُه، وفلان مَعلَمٌ للخير كذلك، وكله راجع إلى الوَسْم والعِلْم، وأعلَمْت على موضع كذا من الكتاب عَلامةً. والمَعْلَمُ: الأَثَرُ يُستَدَلُّ به على الطريق، وجمعه المَعالِمُ. والرَّسْمُ: الأَثَرُ، وقيل: بَقِيَّةُ الأَثَر، وقيل: هو ما لَصِقَ بالأَرض منها، وتَرَسَّمَ الرَّسْمَ: نظر إليه. وتَرَسَّمْتُ: أي نظرت إلى رُسُوم الدار. وتَرَسَّمْتُ المنزل: تأملت رَسْمَهُ وتَفَرَّسْتُه؛ والرَّسِيمُ: ضرب من السير سريع مؤثر في الأَرض والرَّسَمُ: حُسْن المشي ورَسَمْتُ له كذا فارْتَسَمَه إذا امتثَله. وراسِمٌ: اسم. (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)) يعد مصطلح (لتعليم والترسيم) من المصطلحات الجديدة التي أطلقها أسامة على جملة من التوجيهات والتنبيهات للشعراء، حيث حشد في مادته الكثير من القضايا النقدية التي أوردها كنصائح للشعراء لهدايتهم إلى جودة العمل الشعري، وهذه القضايا هي: في الألفاظ وسماتها، وفي حسن الوزن، وفي سلاسة القافية، والتركيز على الصفات الأخلاقية في المدح، والتحرز من بعض ما يستكره في المدح، والصفات المحببة لمدح القادة والوزراء، وفي فن الهجاء والمراثي والوصف والتشبيه وغيرها، وكل هذا ورد ضمن صيغة إرشادية تعليمية. وإن كانت مادة هذا المصطلح قد وردت عند سابقه قدامة بن جعفر موزّعةً على عشرة أبواب يختص كل باب منها بأحد هذه القضايا النقدية، إلا أننا نلمس من كلام أسامة آثار تجربة شخصية بحتة. قال قدامة في باب نعت الفظ: أن يكون سمحاً، سهلَ مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة، مع الخلو من البشاعة. وقال في باب نعت الوزن: أن يكون سهل العروض، قليل الزحاف والعلل. وقال في باب عيب الوزن: ومن عيوبه: التخليع. وهو أن يكون قبيح الوزن قد أفرط قائله في تزحيفه وقال في باب نعت القوافي: أن تكون عذبةَ الحرف سلسة المخرج، وأن يقصد تصيير مقطع المصراع الأول من البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها. وقال في باب نعت المدح: لما كانت فضائل الناس من حيث هم ناس لا من طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان، على ما عليه أهل الألباب من الاتفاق في ذلك، إنما هي العقل والشجاعة، والعدل والعفة، كان

القاصد لمدح الرجال بهذه الأربع الخصال مصيباً، والمادح بغيرها مخطئاً. وقال في مدح ذوي الصناعات: فإن يمدح الوزير والكاتب بما يليق بالفكرة والرويـــة وحسن التنفيذ والسياسة ويمدح القائد بما يجانس البأس والنجدة قال في باب نعت الهجاء: فمنهم من أُدخل هجاءه لهم في باب الأقوال الصادقة؛ لإعطائه إياهم شيئاً ومنعه لهم شيئاً آخر وقال في باب نعت المراثي: ليس بين المرثيـــة والمدحـــة فصل. فيقال: ذهب الجود، وليس من إصابة المعنى أن يقال في كل شيء تركه الميت أنه يبكي. فمن ذلك مثلاً أن قائل يقول في ميت: بكتك الخيل، أن الخيـــل المرهقة من الحروب يفترض أن تفرح لموت مُرهقها. وكذلك قال في باب نعت التشبيه: أحسن التشبيه هو ما وقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر مـــن انفرادهما فيها.(قدامة،1987).

وهذا ملخص عشرة أبواب تحدث فيها قدامة عن العديـــد مـــن القضـــايا النقدية والأغراض الشعرية التي ضاق المجال عن ذكر تفصيلاتها، وقد تنـــاول أسامة هذا القضايا في مجملها وأوردها بشكل عشوائي دون ذكر مصطلحاتها أو الوقوف عند أبوابها الخاصة بها. قال أسامة بن منقذ مفتتحـــاً حديثـــه بتعريـــف الشعر: الشعر قول موزون دالّ على معنى وله طرفان: غاية الجودة، والآخـــر غاية الرداءة وبينهما وسائط، والمعنى للشعر بمنزلة المادة والشعر فيه بمنزلـــة الصورة. وهو أربعة أشياء: لفظ، ومعنى، ووزن، وقافية. وتهذيبـــه أن يكـــون اللفظ سمحاً سهل المخارج حلواً عذباً. وتهذيب الوزن أن يكون حســـناً، تقبلـــه النفس والغريزة غير منكسر ولا مزحّف، فإن أمكن فهو التخليع مثل:

والمرءُ ما عاش في تكذيبِ طول الحياة له تعذيبُ .

وتهذيب القافية أن تكون سلسة المخرج مألوفةً، فإن القـــوافي حـــوافر الشـــعر. والذي يُمدح به الناس الصفات الإنسانية وهي السماحة والشجاعة والعدل والعفة، ومنها تولّد ما يتولد منها، كما قال زهير:

أخي ثقة لا تهلكُ الخمرُ مالَه ولكنه قد يُهلكُ المـــالَ نائلُه

تـــــراه إذا ما جئتـــه متهلّلاً كأنك تعطيه الذي أنت سائلُه

فجميع ما ذكره في هذه الفقرة ورد بعينه عند قدامة، ولكن بصورة أشمل وأوسع. وقال متابعاً حديثه في هذا المصطلح: ويمدح الوزير بالحزم والسياسة، كما يمدح الملك بالعزم والرياسة. ويمدح القائد بالبأس والشدة والصرامة والنجدة، كما قال منصور النمري:

ترى الخيل يوم الروع تظمأُ تحته ويَروى القنا من كفّه والمناصلُ

حلالٌ لأطراف الأسنة نحرُه حرام عليها صدرُه والكواهلُ

وتابع كلامه بذكر فن الهجاء والمراثي، حيث قال: وأصل الهجاء سلب المديح فكل ما مُدح به فسَلْبُه هجاءٌ وضده أيضاً قد يخرجه الحاذق مخرج الحق، كقوله:

يروعك من سعد بن عمرو جسومُها وتزهدُ فيها حين تقتلهم خُبْرا

فسلّم لهم بكثرة العدد وعظم الخلق كأنه مدح وهو يهجو. وأما المراثي فلا فرق بينها وبين المدح إلا بذكر الموت والذهاب، يقال: ذهب الجواد والجود. وبكته الخيل رديء لأنها توصف باغتباطها بموته لراحتها. (ابن منقذ،1987) ولم يقتدِ بأسامة في هذا المصطلح أيٌّ من تابعيه، وبقيت هذه القضايا تُبحث منفردة عند مختلف العلماء. فمصطلح التعليم والترسيم من المصطلحات الجامعة التي تحمل الصبغة الإرشادية، فقد جمع قضايا نقدية وبلاغية هامة قد تداولها العلماء قبله، ويبدو مما تقدم أن مصطلح(التعليم والترسيم)اصطلاحاً وفكرةً من مجهود أسامة، ولكنه مادةً هو نقل عن قدامة، وكما تبيّن فإنه حشد لقضايا مهمة في النقد فضّل أسامة أن يجعلها في خاتمة كتابه لتخصيصها بالأهمية وتنبيه الشعراء إلى ضرورة مراعاة أمرها. ولعل هذا المصطلح يمثّل في النهاية عودة أسامة للنقد وتأكيده على وجوب التقيّد بهذه الأمور، بعد أن طرق أصنافاً بلاغيةً وبديعيةً شتى من شأنها تحسين الكلام، وكأنها يقول للشعراء: لا فائدة من تحسين الكلام إذا لم تراعِ هذه القضايا، لأن أكثر ما عِيب على الشعراء مندرج تحت هذا المصطلح، ولأسامة فضل هذا المصطلح وفضل جعله في النهاية وفضل الأسلوب الذي عرضه به والذي يمثل في وجه من الوجوه تجربة شخصية مع الشعر.

التهذيب والترتيب:

هذب: التَّهْذِيبُ: كالتَّنْقِيةِ. هَذَبَ الشيءَ يَهْذِبُه هَذْباً، وهَذَّبه:نَقَّاه وأَخْلصه، وقيل: أَصلَحه. وقال أَبو حنيفة: التَّهْذِيبُ في القِدْحِ العَمَلُ الثاني، والتَّشْذِيبُ الأَوّل، وهو مذكور في موضعه. والمُهَذَّبُ من الرجال: المُخَلَّصُ النَّقِيُّ من العُيوب؛ ورجل مُهَذَّبٌ أَي مُطَهَّرُ الأَخلاقِ. والرَّتْباءُ: الناقةُ المنْتَصِبةُ في سَيْرِها. والرَّتَبُ:غِلَظُ العَيْشِ وشِدَّتُه؛ وما في عَيْشِه رَتَبٌ ولا عَتَبٌ أَي ليس فيه غِلَظٌ ولا شِدَّةٌ أَي هو أَمْلَسُ. وما في هذا الأَمر رَتَبٌ ولا عَتَبٌ؛ أَي عَناءٌ وشِدّةٌ، وفي التهذيب: أَي هو سَهْلٌ مُستقِيمٌ. قال أَبو منصور: هو بمعنى النَّصَب والتَّعَب؛ وكذلك المَرْتبةُ، وكلُّ مَقامٍ شديدٍ مَرْتَبةٌ (ابن دريد،1987،الزمخشري،1985،ابن منظور، (د.ت)).

يتفق المعنى اللغوي لمصطلح التهذيب ــ التنقية والتشذيب ــ مع المعنى الاصطلاحي وقد قصد فيه أسامة تخليص الكلام وتهذيبه من كل ما يعيبه كالتعقيد والتكلف وغيرها. والواقع أن هذا المصطلح كسابقه حشد فيه أسامة الكثير من القضايا النقدية والبلاغية التي جاء معظمها ضمن المصطلحات التي درست في هذا البحث، والتي أفرد لها أسامة أبواباً مستقلة. وكان إتيانه بها على سبيل النصح والتنبيه على أهميتها، ولم يكن فيها أي موضوع جديد فأغلب موادها وردت عند سابقيه كقدامة وابن طباطبا والعسكري، والقضايا التي طرحها في هذا المصطلح هي: تحصيل المعنى قبل اللفظ، وجزالة الكلام، ولحظة الإبداع،وتعقيد اللفظ وتقعيره، وعدم الإسراف في الشكر والدعاء، وترك السجع إلى التوازن، والاهتمام بالقوافي الحسنة، والأوزان الحلوة، وإخفاء السرقة، والزيادة في المعنى، والتوارد، ونعت المدح وترك التكلف والحوشي من اللفظ، وتعقيد المعاني، وترك التكلف والتعسف، والمساواة، والتطويل والتقصير،ومحاسن البديع:الجناس والطباق والمقابلة، والاستعارة والتشبيه، والابتداءات، ونمط الألفاظ، وأبنية الكلام، وفضائل الشعر. ويبدو أن تذكيره بهذه القضايا في نهاية كتابه ــ مع أنه وقف عند أغلبها في الأبواب السابقة ــ إنما هو بمثابة التأكيد على أهميتها من جهة، وأيضاً بمثابة ترك رسالة أو وصية

للأدباء ليسيروا على ضوء منها. ومن هذه القضايا التي طرحها ما تكـــرر فـــي المصطلح السابق مثل: سمات الألفاظ، والقـــوافي والأوزان، وأحـــوال المـــدح. وأغلب القضايا قد ورد ضمن المصطلحات المدروسة السابقة مثـــل: الجزالـــة والعذوبة، والتعقيد، وإخفاء السرقة، والزيادة في المعنى، والتوارد، ونعت المدح، والتكلف، والتطويل والتقصير، والمحسنات البديعية: الجناس والطباق والمقابلـــة والاستعارة، والمساواة، وحصول المعنى قبل اللفظ، والابتداءات وغيرها. أمـــا بقية القضايا فقد وردت عند بعض سابقيه وعلى الأخص العسكري فقد قال في موضوع كيفية نظم الشعر: إذا أردت أن تصنع كلاماً فأخطِرْ معانيه ببالك وانتقِ له كرائم اللفظ، واجعلها على ذكر منك ليقترب منك تناولها. واعمله ما دمت في شباب نشاطك، فإذا غشيك الفتور فأمسك. وورد التهذيب عنـــده فـــي معـــرض حديثه عن صناعة الشعر، وعرفه بقوله: وتهذيبه تبرئته من الرديء المـــرذول والسوقي المردود. وقال في حديثه عن أقدار المعاني: وينبغي أن تعرف أقـــدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاماً ولكل حال مقاماً. وقد حشد أسامة بن منقذ ضمن مصطلح(التهـــذيب والترتيب)العديد من القضايا النقدية والبلاغية، حيث قـــال: اعلـــم أن التهـــذيب والترتيب هو أن يحصل المعنى قبل اللفظ، والقوافي قبل الأبيات. ويقصد الكلام الجزل دون الرذل، والعذب دون الجهم، ولا يعمل نظم ولا نثر عند الملل، فـــإن الكثير معه قليل وليُكتب كل معنى يسنح، وكل لفظ يعرض، وليترنّم بالشعر وهو يصنعه؛ فإنه يعين عليه. وإياك وتعقيد المعاني، وتقعير اللفظ، وليُجعل المعنـــى الشريف في اللفظ الظريف، لئلا يتلف أحدهما الآخر، ومتـــى عصَـــي الشـــعر فاتركه، ومتى طاوعك عاودْه، وروِّح الخاطر إذا كلَّ، واعمل في أحبّ المعاني إليك، وكل ما يوافقه طبعك؛ فالنفوس تعطي على قدر الرغبة ما لا تعطي على الرهبة. واعمل الأبيات متفرقةً على ما يجود به الخاطر، ثم انظمه في الأخـــر، وحصّل المبدأ والمقطع والخروج، فهو أصعب ما في القصيدة. وميّز في فكرك محطّ الرسالة، ومصب القصيدة. ولا يسرف الكاتب في الشكر لأنه إبرام وتثقيل، ولا في الدعاء فإنه تكسّب من السلاطين وكان المتقدمون يتركون السجع لكـــن

تكون كلماتهم متوازنةً وفصولهم متقابلة، واعلم أن الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، فإذا قويت الألفاظ فلتقوا المعاني. واقصد القوافي الحسنة، ولا تقصد المستهجنة، فإنها حوافر الشعر واقصد الأوزان الحلوة دون المهجورة، وإن نثرت منظوماً فغيّر قوافي شعره عن قوافي سجعه، وإذا سرقت معنى فغيّر الوزن والقافية ليخفى ولا يظهر. وإذا أخذت شعراً فزد على معناه وانقص من لفظه فإنه مما يطعن به عليك، فحينئذ تكون أحقَّ به. وإذا تقاربت الديار تقاربت الأفكار، ولهذا قالوا:الشعر محجة يقع فيها الحافر على الحافر. واعلم أن من الناس من شعره في البديهة أحسن منه في الروية وبالعكس. وامدح بأخلاق النفس دون أخلاق الجسم؛ وامدح كل واحد بما يليق به. وإياك والمصادر والمباني التي هي غير مقصودة ولا معهودة، واترك التعقيد والتقعير، ولا تعقّد المعاني فتحوج إلى كشف، فإن أحسن الشعر ما سبق معناه إلى القلب مع لفظه إلى السمع. وليكن كلامك سليماً من التكلّف، بريئاً من التعسّف، وقدّر اللفظ على قدر المعنى واستعمل التطويل في مكانه والتقصير في مكانه. واعلم أن محاسن الشعر ثلاثة: التطبيق والتجنيس والمقابلة. ومحاسن المعاني ثلاثة: الاستعارة والتشبيه والمثل، فاقصد إليهما واحرص عليهما. واعلم أن الشعر يسخّي البخيل، ويشجّع الجبان، ويفرّج الهموم، ويرضي الغضبان، لذلك قالوا: الشعر أنفذ من السحر. (ابن منقذ،1987) .

وهكذا حشد أسامة في متن هذا المصطلح كل المعارف النقدية والبلاغية المهمة، كما حشد تجاربه الشخصية كشاعر له تجربة طويلة مع الشعر، حيث يلمس في ثنايا هذا الحديث تأثّر- ولو على مستوى الأسلوب التوجيهي والإرشادي وبعض الأفكار- بصحيفة بشر بن المعتمر فيما رواها الجاحظ التي نبّهت الأدباء إلى العديد من القضايا النقدية حتى أن بعضها تكرر في هذا المصطلح. ولا شك أن حديث أسامة وإن تكرر ما تكرر منه أو تشابه في بعضه مع غيره إلا أنه يبقى مشحوناً بتجربة شخصية لا يمكن إنكارها، وقد أراد أن يوصلها لعامة الأدباء لتعميم الفائدة. وقد لاقى مصطلح (التهذيب والترتيب) رواجاً عند أصحاب البديعيات، حيث حاول كل منهم أن يطرح من خلاله جملةً

من التوجيهات لا تختلف في مضمونها عما جاء به أسامة، وإن اختلفت في طريقة عرضها. فقد أورده ابن أبي الإصبع تحت اسم (التهذيب والتأديب) وأورد أغلب كلام أسامة، وقد عرفه بقوله: التهذيب عبارة عن ترداد النظر في الكلام بعد عمله ليُنقّح ويُتنبّه منه لما مرّ على الناثر والشاعر حين يكون مستغرق الفكر في العمل. (ابن الإصبع،1383). وقال فيه صفي الدين الحلي في التهذيب والتأديب: هذا النوع ليس له شاهد يخصه لأنه وصف يعمّ كل كلام منقح، وهو أن يهذب الكلام، ويحرر ويردد فيه النظر الفكر، بحيث لا يقال: لو كان موضع هذه الكلمة كلمة غيرها، أو لو تقدم هذا وتأخر هذا، أو لو تُمّم هذا النقص. (الحلي،1982) .

وقال إحسان عباس ــ من نقاد العصر الحديث ــ في حديثه عن كتاب ابن أبي الإصبع (تحرير التحبير) مفضلاً كتاب أسامة بن منقذ عليه: بل إن أسامة بن منقذ كان أكثر وعياً منه بحقيقة النقد، حيث ختم كتابه بتلخيص النصائح التي تنفع الشاعر والناثر؛ من مثل النهي عن التعقيد في المعاني والتقعير في الألفاظ، وتريد ما قاله ابن طباطبا حول نظم الأبيات متفرقة ثم محاولة الربط بينها، والإلحاح على تهذيب القصيدة إسوةً بالحطيئة وزهير، وتخيّر الأوزان والقوافي الحسنة، وحسن التأني في الأخذ، ومجاراة قدامة في المدح في الأخلاق دون الصفات الجسمانية، وتفصيل المدح على قدر الممدوح أمور ليست سوى تكرار لكثير من المواقف والآراء القديمة التي مررنا بها. ولكنها تشعرنا أن أسامة حين استعمل كلمة نقد كان يدرك أن لها بُعداً آخر غير المستوى البديعي. (عباس،1986).

فمصطلح (التهذيب والترتيب) هو فحواه أن يُراعي الشاعر هذه القضايا النقدية والبلاغية إبان فراغه من عمل القصيدة، وهي مرحلة التهذيب وتمحيص الغث من السمين. ولعل هذا المصطلح من زيادات أسامة في النقد فهو اصطلاحاً وفكرةً وعرضاً له وإن كانت أغلب مواده قد ترددت في كتب من قبله، وقد ظنّ أصحاب البديعيات أن هذا المصطلح من البديع فنحوا نحوه وخلطوا مفهومه وأخذوا به، والحقيقة أنه باب نقدي عام أكّد أسامة من خلاله أهمية مراعاة هذه القضايا بأسلوب الإرشاد والنصح، ولا يخفى من خلال حديثه

عــن نظــم الشعــر تأثــره بــآراء السابقيــن له، كما لا يخفى وجود تجربــة شخصية طرح جوهرها من خلال هذا المصطلح. ويُعتقد أن لأسامة في هــذا الباب فضلاً وجهداً لا ينكر.

الخاتمة

تشكل المصطلحات النقدية والبلاغية جزءاً مهماً من تراث الأمة وحضارتها فقد ارتبطت بالدراسات القرآنية، وأصبحت تتطور وتنمو بنموها حتى غدت مع تطور الزمن ذخائر نفيسة ينبغي الرجوع إليها عند دراستنا لتطور البلاغة والنقد العربي في مراحلهما المختلفة. ويمثل أسامة بن منقذ جزءاً رئيساً من تلك الحياة الأدبية والنقدية، فقد استوعب جهود سابقيه من النقاد من مثل: الأصمعي والجاحظ وقدامة والعسكري وابن رشيق وغيرهم، وقد قال لنا بتواضع أن كتابه ليس إلا محاولة اختصار لكتبهم، والحقيقة أنه من خلال البحث في المصطلح النقدي والبلاغي عنده تبيّن لنا حقائق وملاحظات هامة في جانبين منها: جانب عام يخص أسلوبه في بحث المصطلحات وطريقة عرضه لها، وجانب خاص يلقي الضوء على مدى ما أحرزه أسامة في مصطلحات ويقيّم المادة الاصطلاحية التي نظمها في كتابه. أما الجانب العام لهذه الملاحظات فيتلخص في ست نقاط وعلى النحو الآتي:

أن مادة المصطلح عند أسامة لا تخص مبحث البديع كما يشير إليه عنوان الكتاب، بل هي مصطلحاتٌ بلاغيةٌ أولاً ونقديةٌ ثانياً، فقد اشتمل كتابه على خمسة وخمسين مصطلحاً بلاغياً بحثها بشكل مستقل حيث جعل لكل مصطلح باباً، كما اشتمل أيضاً على أربعين مصطلحاً نقدياً جعل لكل منها المصطلحات البلاغية أولاً ثم النقدية تالياً، وقد رافق هذا الفصل بعض الخلط إذ وقع عنده مصطلحان بلاغيان بين المصطلحات النقدية، ولهذا الأمر مدلولان أحدهما: أن أسامة كان له محاولة متقدمة في تمييز المباحث البلاغية عن النقدية، وثانيهما: أن هذه الحقيقة ترد مزاعم الباحثين الذين أخذوا على أسامة مغالاته في الأنواع البديعية إذ أوصلها إلى خمس وتسعين، ولم يعلموا أن كتابه شقان بلاغي ونقدي. كان اهتمام أسامة منصباً أثناء دراسته للمصطلحات على الأمثلة والشواهد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والأقوال النثرية من مختلف عصور الأدب، بحيث أن أغلب المصطلحات التي بحثها كانت أمثلتها تبلغ العديد من الصفحات، حتى أن بعضها جاوز الثلاثين صفحة،

واهتمام أسامة بالشاهد إنما هو تدعيم للمصطلح وترسيخ لمفهومه بصور شتى، واهتمامه بالأمثلة جعل تابعيه لا يخرجوا في أغلب الأحيان ــ عند بحثهم للمصطلحات ــ عن أمثلته التي قدمها، وهذا في أغلب كتب تابعيه التي تمكنت من الاطلاع عليها، وهذا الاهتمام بالأمثلة جعل من كتابه أيضاً أحد كتب الاختيارات الأدبية، وهو عودة منه إلى المنابع الأصلية للبلاغة والنقد، والابتعاد عن النواحي الفلسفية. أن أسامة في أثناء بحثه للمصطلحات قلما كان يقف عند آراء سابقيه في نفس الموضوع، فهو في العادة يذكر رأياً واحداً سواء كان رأيه الخاص أو رأي غيره، أو الرأي الشائع الذي قام بتحويره وتوجيهه، وقد أشار في أغلب المواضع إلى الموضع الذي نقل منه الرأي. أن اهتمامه بوضع الحدود الاصطلاحية الدقيقة للمصطلحات متفاوت فهناك مصطلحات صب اهتمامه عليها وأيضاً ثمة مصطلحات كانت مهملة بحيث ترك بعضها بلا تعريف وخصوصاً المصطلحات النقدية. أن المصطلحات البلاغية والنقدية التي أوردها في كتابه ترجع في أصل اشتقاقها إلى جذور لغوية معجمية، وغالباً ما كانت توافق دلالة المعجم إهمال أسامة لمصطلحات بلاغية مهمة ركّز عليها أغلب العلماء وهذه المصطلحات مثل: التشبيه والمجاز وأقسام الاستعارة، وإن كان عرض لفساد التشبيه في باب الفساد. وهذه أهم الملاحظات العامة على أسلوب أسامة في تناول وعرض مصطلحاته. أما الجانب الثاني من الملاحظات والتي تخص تقييم الأداء الاصطلاحي عند أسامة وتظهر جهوده وما قدمه في المصطلحات التي بحثها في كتابه،وهذه الملاحظات قسّمت المصطلحات إلى سبع مجموعات لكل مجموعة سمة بارزة تظهر مدى إسهامه في مسيرة المصطلحات وتطورها ويمكن إجمالها في ثمان نقاط رئيسة:

1ــ مجموعة من المصطلحات تعد جديدةً ومبتكرةً ظهرت لأول مرة على يد أسامة، حيث اعتنى في ترسيم حدودها وإيضاح مفاهيمها وحشد عدد كبير من الأمثلة عليها، وهذه المصطلحات تسجل لأسامة وهي من زياداته في البلاغة والنقد، وقد بلغ مجموعها ستة عشر مصطلحاً هي: الجناس المغاير،الجناس المماثل، جناس التصريف، جناس الترجيع، التنكيت، التجزئة،

الاستخدام، التوهيم، الاتفاق والاطراد، التشعيب، التطريف، الانسجام، التفريط، الطاعة والعصيان، الانتكاث والتراجع، التقفية. وقد تناول العلماء هذه المصطلحات من بعده ووردت في أغلب الكتب وبالأخص المصطلحات البديعية منها ومن الملاحظ على هذه المجموعة أنها تضم مصطلحين نقديين فقط هما الانتكاث والتراجع والتفريط .

2ـ مجموعة من المصطلحات النقدية والبلاغية العائمة التي تداولها كثير من العلماء ولكن دون تحديد لمفهومها ودون أن يضعوا لها تعريفاً، إذ كانت تتردد هذه المصطلحات لديهم كأحكام عامة يطلقونها على الأدب، وغالباً ما كانت تتضارب مفاهيمها فهي ترد بعموم ودلالات شتى، وقد تناول أسامة هذه المصطلحات وفق رؤيا ناضجة فأكسبها ثوباً اصطلاحياً،حيث عني بوضع الحدود لها وتعريفها وإيراد الأمثلة عليها، وفي ذلك جهد اصطلاحي وافر، ويبلغ عددها ثلاثة عشر مصطلحاً وهي: الاحتراس، الغلط، التضييق والتوسيع والمساواة، النادر والبارد، الرشاقة والجهامة، الفك والسبك، التكليف والتعسيف، الرذالة والجزالة، الطاعة والعصيان، العسف والتخليط، التقصير، الكشف، السابق واللاحق، ويذكر أن هذه المجموعة تشمل مصطلحين بلاغيين فقط هما: الاحتراس، والتضييق والتوسيع، وقد تأثر تابعو أسامة بتعريفه لها فتردد أغلبها لديهم، وأخذوا عنه مفهومها .

3 ـ مجموعة من المصطلحات وردت عند عدد من العلماء بصورة مشوشة غير واضحة الدلالة أو منحرفة الدلالة مختلفة من عالم لآخر، وقد عمل أسامة على توجيه هذه المصطلحات توجيهاً سليماً وحرف دلالة بعضها إلى دلالة واضحة ووضع لها حدوداً جديدةً، وقد وجدت هذه المصطلحات رواجاً لدى العلماء التابعين فأخذوا باجتهاد أسامة ونسخت الدلالة الجديدة جميع الدلالات السابقة، وتشمل هذه المجموعة سبع عشر مصطلحاً وهي: جناس التصحيف، جناس العكس، جناس التركيب، الاستعارة، الترديد، التتميم، الادماج والتعليق، التورية، الازدواج، التذييل، المقابلة والتشطير، الحذو، الاعتراض، المساواة، الالتقاط، الحل والعقد، والتلطف والتوليد.

4ـ مجموعة من المصطلحات المتداولة لدى العلماء بمفاهيم محـددة معروفة عمل أسامة على نسف مفاهيمها القديمة تماماً وأكسبها مفاهيم جديـدةً، ولولا أنها بقيت تمحل اصطلاحها القديم لعُدّت من الجديد المبتكر، وتشمل هـذه المجموعة أربعة مصطلحات هي: الاستطراد، الإغراق، التوشيح، التكرير.

5ـ مجموعة من المصطلحات متقاربة المفاهيم متعددة الاصـطلاح قام أسامة بدمجها تحت مصطلح واحد، حيث حملت بعضها اصطلاحاً جديـداً، وقد أضفى عليها وضوحاً أبعدها عن الخلـط والتشـعيب، ويبلـغ عـدد هـذه المجموعة اثني عشرة مصطلحاً وهي: الترديد والتصدير، الكنايـة والإشـارة، الرجوع والاستثناء، المقابلة والتشطير، الظرافة والسهولة، الفسـاد،المعارضـة والمناقضة، الحل والعقد، التلطف والتوليد، المبادئ والمطالع، الأواخر والمقاطع، التعليم والترسيم، التهذيب والترتيب .

6ـ مجوعة من المصطلحات نقلها أسامة برمتها عن سابقيه ولم يغيّر في مضمونها شيئاً، غير أنه أضفى على بعضها اصطلاحاً جديـداً وزاد عليهـا عدداً من الأمثلة، وقد أشار في معظمها إلى الموضع الذي نقل عنه، ويبلغ عدد المصطلحات في هذه المجموعة اثنـين وعشـرين مصـطلحاً وهـي: جنـاس التحريف، طبقات التطبيق، العكس والتبـديل، التقسـيم، التطريـز، التفسـير، التجاهل، المبالغة، الترصيع، الرجوع والاستثناء، التسهيم، الإغـراب، الأقسـام الحشو، التناقض، التثليم، الإسهاب والإطنـاب، النقـل، التـوارد، التضـمين، التخلص، الانصراف. وقد تكررت هذه المصطلحات عند أغلب العلماء بالدلالـة نفسها،بحيث لا يوجد فيها مجال للاجتهاد .

7ـ مجموعة من المصطلحات نقلها أسامة من سابقيه وبالأخص ابـن وكيع التنيسي فعمل على تغيير مسمياتها وتركها دون تعريف أو توضيح، وقـد وردت عند سابقه دون تعريف وتحت اصطلاح طويل يكاد يكون تعريفاً، وقـد عمل أسامة على اختيار اصطلاح مناسب لها فقط وقام بنقل الأمثلة، ولا شك أنه مقصّر في هذه المجموعة،فقد أحدث في بعضها لبساً لعدم التعريف، وتقع هـذه المصطلحات النقدية جميعها في باب السرقات وتشمل ثمانية مصطلحات وهي:

نقل الطويل إلى القصير، نقل القصير إلى الطويل، نقل الرذل إلى الجزل،نقل الجزل إلى الجزل، نقل الجزل إلى الرذل، الهدم، فضل السابق على المسبوق، رجحان المسبوق على السابق. وبهذا أظن أن أسامة بن منقذ في تناوله وحشده للمصطلحات البلاغية والنقدية قد تميّز عن غيره من العلماء بالتعمّق في الجانب التطبيقي من البحث مع مراعاته للجوانب النظرية. وفي تقديري أنّ النقاد التابعين لأسامة مدينون له في كثير من النضج الاصطلاحي، وإن حاول بعضهم الطعن به كابن أبي الإصبع الذي تناول كل المصطلحات البلاغية وبعض النقدية من أسامة برمتها ثم شرع يعرّض به ويدعو الناس إلى عدم قراءة كتابه، وهكذا فإن أغلب المصطلحات عند أسامة كتب لها أن تشتهر على أيدي غيره، وقد لمستُ بصماته بجلاء في أغلب كتب تابعيه ولم أجد من يشير إليه سوى السيوطي في القرن العاشر. وأخيراً لقد أثبتت هذه الدراسة أن أسامة بن منقذ لم يكن عالةً على البلاغة العربية بمغالاته بالعنصر البديعي وأنه كان ذا أثر واضح في تطور المصطلح البلاغي والنقدي باعتباره أحد المحطات التي لا يمكن تجاوزها،فهو ممن أسهموا في ترسيخ المصطلح النقدي والبلاغي على السواء، وهو من العلماء القلائل في القرن السادس الذين تفرغوا للتأليف في هذا الموضوع .

قائمة المراجع:

إبراهيم، طه، (1974) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، جمعه وقدم له: أحمد الشايب، دار الحكمة، دمشق.

ابن أبي عون، التشبيهات، (1950) عُني بتصحيحه: محمد عبد المعين خان، طبع في مطبعة جامعة كامبرج .

ابن الأثير، ضياء الدين، (د.ت) كفاية الطالب في كلام الشاعر والكاتب ، تحقيق: نوري القيسي وآخرين، منشورات جامعة الموصل

ابن الأثير، ضياء الدين، (1983) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي، ط2، الرياض

ابن الأثير، ضياء الدين، (1989) الوشي المرقوم في حل المنظوم، تحقيق: جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ابن جعفر، قدامة، (1987) نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، ط3،القاهرة

ابن جني، عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دارالهدى، ط2، بيروت.

ابن خلدون، عبد الرحمن، (د.ت) المقدمة، دار إحياء التراث العربي. بيروت

ابن دريد، محمد بن الحسن، (1987) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، ط١، بيروت.

ابن طباطبا، محمد بن أحمد، (1982) عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الستار، دارالكتب العلمية،ط١، بيروت.

ابن المعتز، عبد الله ،(د.ت) البديع، اعتنى بنشره:اغناطيوس كرتاتشفوفسكي،دار الحكمة حلبوني.

ابن المعتز، عبد الله، (1983) طبقات الشعراء، تحقيق:عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، ط2، مصر.

ابن منظور، جمال الدين، (د.ت) لسان العرب، دار صادر، بيروت.
ابن منظور، (1987) مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: إبراهيم صالح، ط1، دمشق
ابن منقذ، أسامة، (1930)، الاعتبار، تحقيق: فليب حتي، جامعة برنستون .
ابن منقذ، أسامة، (1960) البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، (د.ط).القاهرة.
ابن منقذ، أسامة، (1987) البديع في البديع في نقد الشعر، تحقيق: عبد آ علي مهنا، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت.
ابن منقذ، أسامة،(1983)، الديوان، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، عالم الكتب ، ط3، بيروت.
ابن منقذ، أسامة،(1935) لباب الآداب، تحقيق: أحمد محمد شاكر،مصورة عن الطبعة المصرية ١٩٣٥، بيروت.
ابَن وهب، أبو الحسن إسحاق، (1967)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، منشورات جامعة بغداد، ط1، بغداد.
أبو الرضا، سعد، (1984) البلاغة بين القيمة والمعيارية، ط1.
إسماعيل، عز الدين، (1987) فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب المجلد السابع العددان الثالث والرابع .
الأصفهاني، العماد، (1955) خريدة القصر وجريدة العصر، تحقيق: شكري فيصل، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
الأصمعي، (د.ت)، فحولة الشعراء، تحقيق المستشرق: ش.توري، تقديم: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت.
الآمدي، الحسن بن بشر،(1972) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط2، مصر.
الباقلاني، أبو بكر محمد، (د.ت)، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط3، مصر .

بدوي، أحمد أحمد، (د.ت)الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

البغدادي، محمد بن حيدر،(1989) قانون البلاغة، في نقد النثر والشعر، تحقيق محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت.

البوشيخي، الشاهد، (1982) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ ،منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١، بيروت.

التهاوني، محمد بن علي، (1963) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ترجمة النصوص الفارسية: عبد المنعم حسنين، المؤسسة المصرية

ثامر، فاضل،(1994) اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنثرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث،المركز الثقافي العربي،ط1، بيروت

ثامر، فاضل، (1999)، مجلة المربد الفصلية، العدد السادس عشر، أيلول

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1948) قواعد الشعر، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط١

الجاحظ، عمرو بن بحر، (1969)، الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي،ط3، بيروت.

الجربي، محمد رمضان، (1984)، ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية والأدبية والنقدية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع . ط1، طرابلس

الجرجاني، عبد القاهر، (د.ت)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، ط2 .

الجرجاني، عبد القاهر،(1984) دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة.

الجرجاني، علي بن محمد، (1985)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي،ط١، بيروت.

الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز،(1966)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي،دار القلم، بيروت.

الجمحي، محمد بن سلام، (د.ت) طبقات فحول الشعراء، إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي،دار النهضة العربية. بيروت

الحاتمي، محمد بن الحسن، (1978) حلية المحاضرة، تحقيق: هلال ناجي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت

الحاتمي، محمد بن الحسن، (1884) الرسالة الحاتمية، ضمن مجموعة التحف البهية والطرفة الشهية، مطبعة الجوائب،القسطنطينية

الحاتمي، محمد بن الحسن، (1965)الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت

الحلي، صفي الدين، (1982) شرح الكافية البديعية، تحقيق: نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية ،دمشق

الحموي، تقي الدين بن حجة،(1987) خزانة الأدب وغاية الأرب، شرح:عصام شيعتو، دار ومكتبة الهلال ، ط١، بيروت

الحموي، ياقوت،(1991) معجم الأدباء،دار الكتب العلمية ، ط1 ،بيروت

الخفاجي، عبد الله بن سنان، (1982) سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت

خلف الله، محمد ومحمد زغلول سلام، (1968) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: دار المعارف، ط2، مصر.

الخوارزمي، محمد بن أحمد، (1989) مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، بيروت.

الدمشقي، يوسف البديعي(1963) الصبح المنبي عن حيثية المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد شتا وعبده زيادة، دار المعارف، مصر

الدينوري، ابن قتيبة, (1963)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، مصر.

الدينوري، ابن قتيبة،(1954) تأويل مشكل القرآن، شرح وتعليق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الدينوري، ابن قتيبة،(1966) الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ، ط٢، مصر.

الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، (1982) روض الفصاحة، تحقيق: أحمد النادي، دار الطباعة المحمدية، ط1 .

الرازي، فخر الدين، (1985) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق:بكر شيخ أمين دار العلم للملايين،ط1،بيروت.

الرافعي، مصطفى صادق (1346) إعجاز القرآن، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت

الرقب، شفيق محمد،(1993) الشعر العربي في بلاد الشام في القرن السادس، دار صفاء للطباعة والنشر، ط1،عمان.

الزبيدي، محمد مرتضي الحسيني، (1966)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي الهلالي، مطبعة حكومة الكويت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1985)، أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3.

الزملكاني،كمال الدين عبد الواحد،(1967)البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد مطلوب، دار إحياء التراث الإسلامي، ط1، بغداد.

السارة، قاسم،(1989)عالم الفكر، المجلد التاسع، العدد الرابع، الكويت.

سالم، إبراهيم محمد، (1988) المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر الجرجاني جامعة اليرموك، (رسالة ماجستير مخطوطة).

السجلماسي، أبو محمد الأنصاري، (1980) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق: علال الغازي ، مكتبة المعارف ، ط1، الرباط.

السكاكي، محمد بن علي، (1987) مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، ط2، بيروت.

سلطاني، محمد علي، (1979) مع البلاغة في تاريخها، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق.

السيوطي،جلال الدين، (د.ت) جنى الجناس، تحقيق: محمد علي خفاجي .
السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار إحياء الكتب العربية، مصر .
الشريشي، أبو العباس، (د.ت)، شرح مقامات الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.
شهاب، عبد الرحيم، (1988) المصطلح البلاغي في كتاب الصناعتين، للعسكري، جامعة اليرموك، (رسالة ماجستير مخطوطة).
الشيخ، محمد مرسي، (د.ت)، الإمارات العربية في بلاد الشام، ط١، القاهرة .
الصفدي، صلاح الدين، (1299)،جنان الجناس، مطبعة الجوائب، دار المدينة للطباعة والنشر، بيروت.
الصفدي، صلاح الدين، (1979) فض الختام عن التورية والاستخدام، تحقيق: المحمدي عبد العزيز الحناوي، دار الطباعة المحمدية، ط1، مصر.
الصولي، أبو بكر، (د.ت) أخبار أبي تمام، تحقيق خليل محمود عساكر، ومحمد عبده عزام، المكتب التجاري للطباعة، بيروت.
الطيبي، شرف الدين الحسين بن محمد،(1986) التبيان في البيان، تحقيق: توفيق الفيل، وعبد اللطيف لطف الله، دار السلال للنشر، ط1، الكويت.
عبادة، محمد إبراهيم، (د.ت) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، دار المعارف.
عباس، حسن،(1981)، أسامة بن منقذ حياته وشعره، الهيئة المصرية العامة (د.ط)
عباس، فضل (1989) البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني،دار الفرقان، ط٢، عمان
عباس، إحسان، (1986) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، ط5، بيروت.
عبد الحميد، إبراهيم، (1986)الأقلام، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، بغداد
عبد النور، جبور، (1979) المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت.
عتيق، عبد العزيز، (1985) علم البديع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

العدواني، ابن أبي الإصبع، (د.ت)، بديع القرآن، تحقيق: حنفي محمد شرف، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2 ، القاهرة.

العدواني، ابن أبي الإصبع، (1383) تحرير التحبير، تحقيق: حنفي محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.

العزام، بديع، (1994) المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، جامعة مؤتة، (رسالة ماجستير مخطوطة).

العسكري، أبو الهلال، (1984) الصناعتين، تحقيق: مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت.

عصفور، جابر،(1983) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، بيروت.

العلوي، المظفر، (1976) نضرة الأغريض في نصرة القريض، تحقيق: نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

العلوي، يحيى بن علي،(1914) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، مصر.

عكاوي، إنعام فوّال،(1992) المعجم المفصل في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت .

العميدي، أبو سعيد محمد، (1961) ، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق الدسوقي، إبراهيم دار المعارف، (د.ط)، مصر

عيد،رجاء، (1979) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، مطبعة أطلس، الإسكندرية

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد،(1978)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.

القرطاجني، حازم، (1981) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت.

القزويني،جلال الدين بن عبد الرحمن،(1932) التلخيص في علوم البلاغة،ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت.

القزويني، الخطيب، (1993) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ، ط3، بيروت .

قصاب، وليد. (1985) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، دار الثقافة، (د.ط). الدوحة .

قلقيلية، عبده عبد العزيز، (1992)البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، ط3 القاهرة.

القيرواني، الحسن بن رشيق، (1988)العمدة في محاسن الشعر ونقده، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، ط1، بيروت.

قيطاز، محمد عدنان، (199) ، أسامة بن منقذ والجديد من آثاره وأخباره، منشورات وزارة الثقافة، دمشق .

الكفوي، أبو البقاء، (1974) الكليات: مقابلة وإعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

لورغون، ميشال،(1980) الاستعارة والمجاز المرسل، ترجمة: حلا صليبا، منشورات عويدات، ط1، بيروت

المبرد، أبو العباس، (1985) البلاغة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ط2، القاهرة .

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت) الكامل في اللغة والأدب، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

المجالي، جهاد، (1994) مؤتة للبحوث والدراسات، السلسلة أ:المجلد، التاسع، العدد الأول،مؤتة ، الأردن.

مدكور، إبراهيم (1972) اللسان العربي، المجلد التاسع ، الجزء الأول، الرباط.

المدني، ابن معصوم،(1968)، أنوار الربيع في أنواع البديع،تحقيق: شاكر هادي شكر، ط١.

المزرع، مهلهل بن يموت، (1957) سرقات أبي نواس، تحقيق: محمد مصطفى هدارة، دار الفكر العربي، القاهرة.

المسدي، عبد السلام، (1994) المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، (د.ط) تونس.

مطلوب، أحمد،(1982) البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد.

مطلوب، أحمد، (1990) البلاغة والتطبيق، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط2.

مطلوب، أحمد، (1967)، القزويني وشرح التلخيص، مكتبة النهضة، ط1، بغداد.

مطلوب، أحمد، (1987) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،المجمع العلمي العراقي .

مطلوب،أحمد ،(1968) النقد العربي الحديث في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة.

المعري، أبو العلاء، (د.ت) شرح ديوان المتنبي، معجز أحمد، تحقيق عبد المجيد الملائكة، جميل عيسى،(1990)، مجلة المجمع العلمي العراقي،المجلد الحادي والأربعون، الجزء الأول، بغداد،1990 .

مندور،محمد،(د.ت) النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

المومني، قاسم، (1982) نقد الشعر في القرن الرابع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

ناجي، مجيد عبد الحميد، (1976)،الأثر الأغريقي في البلاغة العربية من الجاحظ إلى ابن المعتز، مطبعة الآداب، النجف.

الناقوري، إدريس، (1984) المصطلح النقدي في نقد الشعر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط2، طرابلس.

النحاس، أحمد بن محمد،(1990) صناعة الكتاب،تحقيق: بدر أحمد ضيف، ، دار العلوم العربية ،ط1، بيروت.

النيسابوري، أبو منصور الثعالبي، (1984) سحر البلاغة وسر البراعة،صححه وضبطه:عبد السلام الحوفي،دار الكتب العلمية،ط1،بيروت.

النيسابوري، أبو منصور الثعالبي،(1994) النيابة في فن الكناية، تحقيق:موفق فوزي الجبر، دار الحكمة، ط1، دمشق.

النيسابوري، أبو منصور الثعالبي، (1970) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

هلالي. محمد طه(1997) توضيح البديع في البلاغة، المكتب الجامعي الحديث، ط١، الإسكندرية.

وهبة، مجدي وكامل المهندس، (1984) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط٢.

ياغي، هاشم، (1968)النقد الأدبي الحديث في لبنان، دار المعارف، مصر.

اليوسف، يوسف سامي، (1988)، مجلة الوحدة، العدد التاسع والأربعون، الرباط.